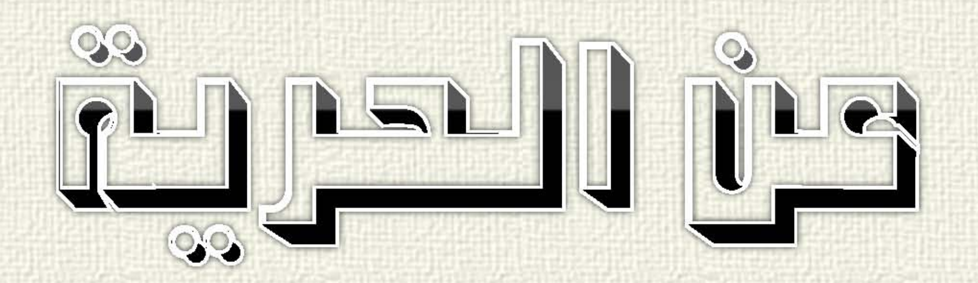




جون ستيوارت ميل

ترجمة : هيثم كامل الزبيدي

عن الحرية

تأليف: جون ستيوارت ميل

ترجمة: د.هيثم كامل الزبيدي

المحتويات

الفصل الأول

مقدمة

لـيس موضـوع هذا المقـال هو مـا يـسمى بحريـة الإرادة، التـي تعـارض، لسوء الحـظ، مـذهب الـضرورة الطبيعيـة ذات التـسمية المغلوطـة، بـل إن موضـوعها هـو الحرية المدنية، أو الاجتماعية: طبيعة وحدود السلطة التـي يمكن أن تمـارس ، بـشكل شـرعي، علـى الفـرد مـن قبـل المجتمـع. وهـي قـضية نـادرا مـا أفـصح عنهـا، وقلمـا نوقشت، بشكل عـام، ولكنهـا تـؤثر بـشكل عميق علـى الخلافـات العمليـة للعصر، من خـلال حـضورها المـستتر، ومـن المحتمـل أن سـرعان مـا تجعـل مـن نفـسها قـضية المستقبل الفاعلة. إنها لبعيدة جدا عن أن تكون جديدة، فقد قسّمت، بطريقة أو بـأخرى، البشرية منذ أقدم العصور؛ ولكـن فـي مراحـل التطـور التـي دخلـت فيهـا الآن الأجـزاء الأكثـر تحـضرا مـن الجـنس البـشري، أصـبحت تقدّم نفـسها تحـت ظـروف جديـدة، وتتطلب معالجة مختلفة وأكثر جوهرية.

إن الصـراع بين الحرية والسلطة هو احد الـصفات الأكثـر وضـوحا في أجـزاء التـاريخ المألوفـة لـدينا منـذ القدم، ولا سيما فـي اليونـان ورومـا وانجلتـرا. ولكـن فـي العـصور القديمـة، كـان هـذا الـصراع بـين المـواطنين، أو بعـض طبقـات المـواطنين، والحكومة. كان يقصد بـالحرية (liberty) الحمايـة مـن طغيـان القـادة الـسياسيين. كـان ينظر إليهم (ما عدا في بعض الحكومـات الـشعبية فـي اليونـان)، علـى أنهـم فـي وضـع

عدائي بالضرورة، أو في موضع الخصم من الناس الذين يحكمونهم. كانوا يتكونون من الحاكم الواحد، أو القبيلة أو الطائفة الحاكمة، مهما كانت التدابير الاحترازية المتخذة ضد ممارستهم القمعية. كانت قوتهم تعتبر ضرورية، ولكن خطيرة جدا أيضا؛ بوصفها سلاحا يحاولون استخدامه ضد أبناء شعبهم، كما يستخدمونه ضد الأعداء الخارجيين. ولأجل حماية الضعفاء من بين أعضاء المجتمع من أن يكونوا فريسة لعدد لا حصر له من الكواسر، كان لا بد من وجود حيوان مفترس أقوى من الآخرين، مهمته أن يسيطر عليهم. ولكن بما أن ملك الكواسر ليس بأقل نزعة لافتراس القطيع من أي مفترس صغير آخر، لا مناص من اللجوء إلى موقف دفاعي دائمي ضد منقاره ومخالبه. لذلك، كان هدف الوطنيين هو وضع حدود للسلطة التي سيعاني المجتمع من ممارسة القائد لها، وهذا التحديد هو ما قصدوه بكلمة الحرية. وقد تم السعي إليها بطريقتين. الأولى، من خلال الحصول على اعتراف ببعض الحصانات، والتي يطلق عليها اسم الحريات أو الحقوق السياسية، التي كان انتهاكها من قبل الحاكم يعدّ خرقا للواجب، والتي إذا ما انتهكها الحاكم، فإن المقاومة المحددة، أو التمرد أو العصيان العام، ستكون مبررة. أما الوسيلة الثانية، وهي متأخرة بشكل عام، فهي تأسيس نقاط المراقبة الدستورية، والتي من خلالها أصبحت موافقة المجتمع، أو الكيان أيا كان نوعه، والذي يفترض به أن يمثل مصالحه، شرطا مُلزِما لبعض أفعال السلطة الحاكمة الأكثر أهمية. بالنسبة للنمط الأول من هذين النمطين من التحديد، كانت السلطة الحاكمة في معظم بلدان أوربا مجبرة على الخضوع لها، بشكل أو بآخر. ولكن الحال لم يكن كذلك مع النمط الثاني؛ وأصبح الهدف الرئيس لمحبي الحرية في كل مكان هو الحصول على ذلك، أو عندما يكون هذا قد أنجز مسبقا بشكل جزئي، فالحصول عليه بالكامل. طالما كان البشر مقتنعين بمنازلة الأعداء الواحد تلو الآخر، وأن يخضعوا لحكم سيد واحد، شرط وجود ما يضمن حمايتهم، على نحو فعال بشكل أو بآخر، من طغيانه وتسلطه، فإن تطلعاتهم لم تكن ترمي إلى ابعد من هذه النقطة.

وعلى كل حال، فقد جاء زمنٌ في تطور الشؤون الإنسانية أصبح فيه الناس لا يرون ضرورة طبيعية في وجوب أن يكون حكامهم سلطة مستقلة، مناهضة لهم في المصالح. وبدا لهم من الأفضل بكثير أن يصبح الحكام المتعددون للولاية مجرد مستأجرين من قبلهم أو مندوبين لهم، يمكن عزلهم وإلغاء صلاحيتهم في أي وقت. بهذه الطريقة فقط، كما يبدو، كان بوسعهم امتلاك ضمان كامل بأن سلطات الحكومة لن تتعرض لسوء الاستخدام بما يضر بمصالحهم. أصبح هذا المطلب الجديد بحكام منتخبين ومؤقتين، وبدرجات متفاوتة، الهدف الأبرز لجهود الحزب الشعبي، حيثما وجد هذا الحزب، وقد حل، إلى حد ما، محل الجهود السابقة لتحديد سلطة الحكام. وباستمرار الصراع لجعل السلطة الحاكمة تنبثق من الاختيار الدوري للشعب، بدأ بعض الأشخاص يعتقدون بأن أهمية كبيرة جدا قد ألحقت بتحديد السلطة بالذات. كان ذلك، (كما قد يبدو) مصدرا ضد الحكام الذين اعتادت مصالحهم أن تعارض مصالح الشعب. ما كان ناقصا آنذاك، هو أن يتم تعريف الحكام مع الشعب، ووجوب أن تكون مصلحتهم وإرادتهم هي مصلحة الأمة وإرادتها. لا تحتاج الأمة ما يحميها من إرادتها. وليس هناك من خوف من طغيانها على نفسها. دع الحكام يكونون مسؤولين بشكل فاعل عنها، قابلين للعزل الفوري من قبلها، سيكون بوسعها أن تأتمنهم على السلطة التي يمكنها أن تملي بنفسها الاستخدام الذي يجب القيام به. ليست سلطتهم إلا سلطة الأمة، مركزة، وبشكل سهل الممارسة. كان هذا النمط من التفكير، وربما من الشعور، شائعا بين أوساط الجيل الأخير من الليبرالية الأوربية، في القسم القاري الذي لا زالت تسيطر عليه بشكل واضح. إن هؤلاء الذين يقرّون بوجود حدود لما يحق للحكومة أن تفعل، ما عدا في حالة تلك الحكومات التي يرون بأن عدم وجودها سيكون أفضل، يبرزون على أنهم استثناءات لامعة بين مفكري القارة السياسيين. نغمة من العاطفة المشابهة ربما تكون قد سادت في بلدنا، لو أن الظروف قد استمرت دون تغيير.

ولكن، في حالة النظريات السياسية والفلسفية، وفي حالة الأشخاص كذلك، يقوم النجاح بالكشف عن الأخطاء ونقاط الضعف التي يمكن أن يكون الفشل قد خبأها عن الأنظار. إن النقطة القائلة بأن الناس ليسوا بحاجة لأن يحدوا من سلطتهم على أنفسهم، قد تبدو فكرة بديهية، عندما كانت الحكومة الشعبية شيئا يحلم به الناس فقط، أو يقرؤون عن وجوده في فترة من فترات الماضي. كما أن هذه الفكرة لم تقلقها بالضرورة انحرافات مؤقتة كتلك التي جاءت بها الثورة الفرنسية، والتي كان أسوأ ما فيها هو من فعل فئة قليلة من المغتصبين، والتي كانت تعود، على كل حال، إلى اندلاع مفاجئ متشنج ضد الاستبداد الارستقراطي الملكي، وليس للعمل الدائم للمؤسسات الشعبية. وعلى كل حال، عندما جاءت جمهورية ديمقراطية لتحتل قسما كبيرا من وجه الأرض، جعلت الآخرين يشعرون بأنها واحدة من الأعضاء الأقوى من مجتمع الأمم؛ وأصبحت الحكومة المنتخبة والمسؤولة خاضعة للملاحظات والانتقادات التي تخدم حقيقة عظيمة متواجدة فعلا. أصبح من المدرك آنذاك أن بعض العبارات كـ"الحكومة الذاتية،" و "سلطة الناس على أنفسهم" لا تعبّر عن الوضع الحقيقي للقضية. فـ"الناس" الذين يمارسون السلطة ليسوا دائما نفس الناس الذين تمارس السلطة عليهم؛ و"الحكومة الذاتية" التي يحكى عنها ليست حكومة كل فرد بواسطة نفسه، بل كل فرد بواسطة الآخرين. إضافة إلى ذلك، فإن إرادة الناس تعني من الناحية العملية إرادة القسم الأكبر عددا أو الأكثر نشاطا من الناس؛ الأغلبية، أو هؤلاء الذين ينجحون في جعل أنفسهم مقبولين كأغلبية؛ وبالتالي فإن الناس قد يرغبون في قمع جزء من أعدادهم؛ هناك حاجة للتدابير الاحترازية للوقاية من هذا الأمر بقدر الحاجة إليها للوقاية من إساءة استخدام السلطة. لذلك، فإن تحديد سلطة الحكومة على الأفراد لا تفقد شيئا من أهميتها عندما يعتبر أصحاب السلطة مسؤولون أمام المجتمع ، أي أمام الطرف الأقوى في الأمر، وبشكل دوري منتظم. ما كانت هذه النظرة للأشياء، التي تناشد، على حد سواء، ذكاء المفكرين و ميل الطبقات

المهمة في المجتمع الأوربي التي تعارض الديمقراطية مصالحهم الحقيقية أو المفترضة، ما كانت تواجه صعوبة في تأسيس نفسها؛ وفي التكهنات السياسية أصبح "طغيان الأغلبية" يندرج الآن بشكل عام بين الشرور التي على المجتمع أن يحترس منها.

وكما هو حال أشكال الطغيان الأخرى، كان طغيان الأغلبية منذ البداية، ولا يزال، مؤسسا على الرعب، بشكل رئيسي من خلال اشتغاله (أي الطغيان) في أعمال السلطات العامة. ولكن المتأملين من الناس أدركوا أنه عندما يكون المجتمع نفسه طاغيا متسلطا—المجتمع بصورة جماعية، على الأفراد المنفردين الذين يؤلفون ذلك المجتمع—فإن وسائله في الطغيان والتسلط ليست مقتصرة على الأعمال التي يمكنه فعلها على يد موظفيه. يستطيع المجتمع أن ينفذ تفويضاته، بل أنه يفعل ذلك حقا: وإذا ما أصدر تفويضات خاطئة بدلا من التفويضات الصائبة، أو أية تفويضات كانت، في الأمور التي لا ينبغي له أن يتدخل فيها، فإنه – أي المجتمع – يمارس طغيانا اجتماعيا أكثر هولا من العديد من أنواع القمع السياسي، طالما أنه، بالرغم من عدم تأييده من قبل مثل هذه العقوبات المتطرفة، إلا انه لم يترك إلا القليل من منافذ الهرب، نافذا بشكل عميق إلى تفاصيل الحياة، مستعبدا الروح نفسها. لذا فإن الحماية من طغيان الملك أو الحاكم ليس بالشيء الكافي: هنالك حاجة للحماية أيضا من طغيان الرأي والشعور السائدين، من نزعة المجتمع نحو فرض أفكاره وممارساته الخاصة، وبوسائل غير العقوبات المدنية، على أنها قواعد سلوك على هؤلاء الذين ينشقون عنها؛ لتكبيل التطور، وإذا أمكن، فمنع تشكيل أية فردية لا تتناغم مع طرقه— أي طرق المجتمع— وتجبر جميع أشخاصه على أن يكيّفوا أنفسهم حسب نموذجه الخاص. هنالك حد للتدخل الشرعي للرأي الجمعي بالاستقلال الفردي: إن إيجاد ذلك الحد، وصيانته من الانتهاك، لهو شيء لا غنى عنه لأجل وضع جيد للشؤون الإنسانية، شأنه شأن الحماية من الاستبداد السياسي.

ولكن على الرغم من أن هذا المقترح ليس من المحتمل أن يكون موضع نزاع بالمنظور العام، فإن السؤال العملي حول أين نضع الحد – كيف نقوم بالموائمة المناسبة بين استقلال الفرد والسيطرة الاجتماعية – هو الموضوع الذي ما زال كل شيء فيه بحاجة إلى إكمال. إن كل ما يجعل الوجود قيما لدى أي فرد، يعتمد على تفعيل وتنفيذ القيود على أفعال الناس الآخرين. لذلك، فإن بعض القواعد السلوكية لا بد أن تُفرَض، بالقانون في المقام الأول، وبالرأي في العديد من الأشياء التي لا تكون مواضيع ملائمة لاشتغال القانون. والسؤال الرئيس في الشؤون الإنسانية هو: ما الذي يجب أن تكون عليه تلك القواعد، ولكن إذا ما استثنينا بعضا من القضايا الواضحة جدا، فإن واحدة من بين تلك القضايا لم يشهد حلها إلا الحد الأدنى من التقدم. ما من عصرين على الإطلاق، ومن النادر أن تجد اثنين من البلدان، أيا كانا، قد حسماها على نفس الغرار؛ كما أن قرار أي عصر أو بلد يكون أعجوبة بالنسبة للآخر. مع ذلك فإن الناس، في أي عصر أو بلد كان، ما عادوا يشككون بوجود أية صعوبة فيها، أكثر مما لو أنها قد كانت موضوعا كثيرا ما اتفقت عليه البشرية. فالقواعد التي أسست ما بينهم تبدو لهم واضحة ومبررة للذات. إن هذا الوهم العالمي تقريبا هو أحد الأمثلة على التأثير السحري للعادة، التي هي ليست طبيعة ثانية فحسب، كما يقول المثل، بل كثيرا ما يعتقد خطأً بأنها [السجية الأولى]. إن تأثير العادة، في منع أي تخوف أو شك يتعلّق بقواعد السلوك التي تفرضها البشرية على بعضها البعض، لهو تأثير كامل لأن الموضوع هو أحد المواضيع التي لا يُعتقَد فيه عموما بضرورة إعطاء الأسباب، أما من طرف شخص واحد للآخرين، أو من طرف كل شخص لنفسه. اعتاد الناس على الاعتقاد، وهكذا شجعهم بعض من الذين يتطلعون لصفة الفلاسفة، بأن مشاعرهم، في مواضيع من هذا النوع، أفضل من عقولهم، وجعلوا العقول غير ضرورية. إن المبدأ العملي الذي يقودهم إلى آرائهم في تنظيم السلوك البشري هو الشعور الذي في عقل كل شخص بأن الجميع يجب أن يُلزَموا بالتصرف

بالطريقة التي يحب هو والذين يتعاطف معهم. في الحقيقة، ما من أحد يدعي لنفسه أن معيار حكمه هو تفضيله الخاص أو ما يحب؛ ولكن رأيا في نقطة سلوكية، غير مدعوم بالأسباب، لا يعد إلا تفضيل شخص واحد؛ وإذا ما كانت الأسباب، إذا ما تم تقديمها، مجرد مناشدة للتفضيلات المشابهة التي يشعر بها الآخرون، فإنها ما زالت مجرد تفضيلات لمجموعة من الأشخاص، بدلا من الشخص الواحد. وعلى كل حال، فبالنسبة للإنسان العادي، يكون السبب، المدعوم على هذا النحو، ليس سببا مقنعا بشكل تام فحسب، بل أنه السبب الوحيد الذي يمتلكه عموما لأية فكرة من أفكاره عن الأخلاق، أو الذوق، أو اللياقة الاجتماعية، والتي لم تكتب بشكل صريح في مذهبه الديني؛ كما أنه (أي السبب) مرشده الرئيس حتى في تفسير ذلك. وبناءا عليه فإن آراء الناس، فيما هو جدير بالثناء أو جدير باللوم، تتأثر بالأسباب المتعددة التي تؤثر على رغباتهم فيما يتعلق بسلوك الآخرين، والتي هي متعددة كتلك التي تحدد رغباتهم في أي موضوع آخر. في بعض الأحيان عقولهم – وفي أحيان أخرى عجرفتهم أو خرافاتهم: عادة ما تكون تصنّعاتهم الاجتماعية، ليست تلك اللا اجتماعية فحسب، كحسدهم أو غيرتهم، كبريائهم او استخفافهم: بل على الأغلب، رغباتهم ومخاوفهم لأنفسهم – أنانيتهم الشرعية او غير الشرعية. حيثما تكون هناك طبقة راقية، فإن نسبة كبيرة من الأخلاق في البلد تنبثق من مصالح طبقتها، وشعورها بالاستعلاء الطبقي. فالأخلاقيات بين الإسبارطيين والهيلوت [وهم طبقة من العبيد الذين كانوا يستخدمونهم للعمل في الحقول]، بين أصحاب المزارع وزنوجهم، بين الأمراء ومواطنيهم، بين النبلاء والرعاع، بين الرجال والنساء، كانت إلى حد بعيد من صنع تلك المصالح والمشاعر الطبقية: وهكذا تولدت العواطف، وردت بدورها على المشاعر الأخلاقية لأعضاء الطبقة الفوقية، وعلى علاقاتهم فيما بينهم. أما عندما تكون طبقة عليا سابقا، قد فقدت فوقيتها أو سموها، أو عندما لا يكون ارتقاؤها يتمتع بشعبية، فإن العواطف الأخلاقية السائدة كثيرا ما ستحمل ختم كراهيةٍ لجوجةٍ للفوقية. من المبادئ المحددة العظيمة للقواعد السلوكية، في العمل وفي التحمل، والتي كانت

قد تعززت من خلال القانون أو الرأي، هي انصياع البشرية للتفضيلات المفترضة أو الكراهية لسادتهم الدنيويين، أو كرههم لآلهتهم. إن هذا الخضوع، على الرغم من أنه أناني من حيث الجوهر، ليس نفاقا، فهو يتسبب في عواطف أصيلة من البغضاء؛ لقد جعل الناس يحرقون السحرة والهراطقة. ومن بين العديد من التأثيرات الدنيئة، كان للمصالح العامة والواضحة حصة منها دون شك، وحصة كبيرة، في اتجاه العواطف الأخلاقية: ولكنها على كل حال، بوصفها قضية عقلانية، وعلى حسابها الخاص (أي العواطف)، أقل منها على اعتبارها نتيجة لمشاعر التعاطف و مشاعر العداء والكراهية التي نمت من [تلك العواطف]: ومشاعر التعاطف والبغضاء التي ليس لها شأن كبير أو ليس لها شأن مطلقا بمصالح المجتمع، قد جعلت نفسها تُستشعر في الأخلاقيات بقوة عظيمة مشابهة.

إن ما يحبذ المجتمع وما يكره، أو جزء كبير منهما، هو على ذلك الشيء الأساسي الذي حدد من الناحية العملية القواعد التي وضعت للمراعاة العامة، تحت عقوبات القانون أو الرأي. وبشكل عام، فإن هؤلاء الذين سبقوا المجتمع في الفكر والشعور قد تركوا هذه الحال للأشياء دون مهاجمة لمبدئها، مهما كان عليهم أن يتنازعوا معها في بعض تفاصيلها. فقد شغلوا أنفسهم في البحث في ما ينبغي للمجتمع أن يحب أو لا يحب، أكثر من التساؤل عن وجوب أن تصبح تفضيلاته أو منبوذاته قانونا للأفراد. لقد فضّلوا أن يبذلوا جهدا في تغيير مشاعر البشر حول النقاط التي كانوا أنفسهم في ريب منها، بدلا من قيامهم بقضية عامة في الدفاع عن الحرية، بتشكيك أو هرطقة عامة. إن القضية الوحيدة التي كانت أرضها العليا مأخوذة بالمبدأ ومصانة بالاتساق من قبل الجميع، عدا بعض الأفراد هنا وهناك، هي قضية المعتقد الديني: وهي قضية توجيهية في العديد من الطرق، ليس اقلها شأنا تكوين مثال أبرز على إمكانية وقوع ما يسمى بالحاسة الأخلاقية بالخطأ: لأن *الكراهية الدينية*، في المتعصب المخلص، هي واحدة من القضايا الصريحة التي لا لبس فيها للشعور الأخلاقي. إن هؤلاء الذين كسروا نير ما يسمي نفسه بالكنيسة الكونية، كانوا بشكل

عام قليلي الرغبة في السماح بالاختلاف في الرأي الديني شأنهم في ذلك شأن الكنيسة نفسها. ولكن عندما انتهت سخونة الصراع، دون منح النصر لأي من الطرفين، وأجبرت كل كنيسة أو طائفة على تقليل آمالها، وتحديدها بمجرد استعادة الأرضية التي كانت تشغلها منذ البداية؛ أما الأقليات، فبعدما أدركوا أن ليس لديهم فرصة في أن يكونوا أغلبيات، صاروا بحاجة ماسة لان يتضرعوا لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من تحويلهم عن دينهم، لكي يسمحوا لهم (أي للأقليات) بالاختلاف. وبناءا على ذلك، ففي هذا الميدان، بمفرده تقريبا، تم تأكيد حقوق الأفراد ضد المجتمع، وعلى أسس مبدئية واسعة، وتمت مخالفة ومجادلة مزاعم المجتمع بحق ممارسة السلطة على المعارضين. لقد أكد الكتّاب العظام الذين يدين لهم العالم بالحرية الدينية التي يمتلكها، على أن حرية المعتقد هي حق ثابت مصان، واستنكروا بشكل مطلق أن يتعرض الإنسان لمساءلة الآخرين بسبب معتقده الديني. ومع ذلك، فإن من الطبيعي جدا بالنسبة للبشر أن لا يتسامحوا في ما يهتمون لشأنه بشكل حقيقي، وان يكون من النادر أن تتحقق الحرية الدينية بشكل عملي في أي مكان كان، عدا في الأماكن التي يكون فيها عدم الاكتراث الديني، الذي لا يحب أن يقوم احد بإزعاج سلامه من خلال المشاجرات الدينية، قد أضاف ثقله إلى الميزان. في عقول جميع الأشخاص المتدينين تقريبا، حتى في أكثر البلدان تسامحا، يُقرّ بواجب التسامح مع تحفظات أو تحوطات ضمنية. فقد يتحمل شخص ما المنشقّ ويتسامح معه في شؤون حكومة الكنيسة، ولكن ليس بشؤون المعتقد؛ بينما يمكن لشخص آخر أن يتسامح مع الجميع، ما عدا البابوي (الكاثوليكي) والتوحيدي؛ ويستطيع آخر أن يتسامح مع أي شخص يؤمن بدين سماوي؛ أما الذين يوسعون نطاق إحسانهم إلى ابعد من ذلك فهم قليلون جدا، ولكنهم يتوقفون عند الإيمان بالله وبالحياة الآخرة. حيثما كانت عاطفة الأغلبية أصيلة ومكثفة، وُجدَ أن عليها أن تخفف قليلا من مطالبها بان تطاع.

في انجلترا، وبسبب الظروف المتفردة لتاريخنا السياسي، على الرغم من أن نير الرأي ربما كان أثقل، ونير القانون أخف مما في معظم البلدان الأوربية الأخرى؛ هناك غيرة معينة ضد التدخل المباشر، من قبل السلطة التشريعية أو التنفيذية، في السلوك الخاص؛ إلا انه ليس هناك الكثير من الاحترام العادل لاستقلال الفرد، ولا من العادة التي ما زالت مستمرة والتي تنظر إلى الحكومة على أنها تمثل مصلحة مضادة لمصلحة الشعب. لم تتعلم الأغلبية بعد أن تشعر بأن قوة الحكومة هي قوتهم، وإن آرائها هي آراؤهم. عندما يشعرون بذلك، ربما تصبح الحرية الفردية أكثر تعرضا للاجتياح من قبل الحكومة، كما كانت مسبقا عرضة للاجتياح من قبل الرأي العام. ولكن، لحد الآن، هنالك مقدار كبير من المشاعر الجاهزة للتأجج ضد أية محاولة يقوم بها القانون للسيطرة على الأفراد في الأشياء التي لم يعتادوا لحد الآن على أن يخضعوا لسيطرتها؛ وهذا الأمر، مع قليل جدا من التمييز حول ما إذا كانت المسألة تقع، أو لا تقع ضمن مجال السيطرة القانونية؛ طالما إن الشعور مفيد جدا بشكل عام، لهو أمر عادة ما يكون موضوعا في المكان الخطأ، على قدر كونه راسخ في أمثلة تطبيقه. ليس هنالك، في الحقيقة، مبدأ مميز تقاس بموجبه لياقة أو عدم لياقة التدخل الحكومي. فالناس يقررون حسب تفضيلاتهم الشخصية. هناك بعض منهم، كلما رأوا خيرا يُصنَع، أو شرا يُعالَج، حرّضوا الحكومة طوعا لأن تقوم بهذا العمل؛ بينما يفضل الآخرون أن يحملوا أي مقدار كان من الشر الاجتماعي تقريبا، بدلا من أن يضيفوا قسما على أقسام المصالح الإنسانية لتكون خاضعة للسيطرة الحكومية. ويصنف الناس أنفسهم في أحد جانبي أية قضية معينة، حسب هذا الاتجاه العام لعواطفهم؛ أو حسب درجة المنفعة التي يشعرون بها في الشيء المعين الذي يفترض أن الحكومة هي التي يجب أن تفعله، أو حسب الاعتقاد الذي يعتنقونه بأن الحكومة سوف-- أو سوف لن-- تفعله بالشكل الذي يفضلونه؛ ولكن من النادر جدا أن يكون ذلك بسبب أي رأي يلتزمون به على الدوام، فيما يتعلق بالأشياء التي من اللائق أن تفعلها الحكومة. ويبدو لي أنه نتيجة لهذا الغياب لحكم المبدأ، فإن أحد الجوانب في

الوقت الحاضر عادة ما يكون على خطأ، شأنه شأن الجانب الآخر؛ إن تدخل الحكومة، وبحوالي نفس التكرار، قد استدعي على نحو غير ملائم، وأدين على نحو غير مناسب أيضا.

إن الهدف من هذا المقال هو التأكيد على مبدأ واحد بسيط جدا، تخوّل بحكم تعاملات المجتمع مع الفرد بطريقة الإكراه والسيطرة، سواء أكانت الوسيلة المستخدمة القوة المادية على شكل عقوبات شرعية، أو إجبارا معنويا للرأي العام. وذلك المبدأ، وهو الغاية الوحيدة المكفولة للبشر، بشكل فردي أو جماعي، وبالتداخل مع حرية تصرف أي عدد منهم، وهو: مبدأ حماية الذات. وهو أن الغاية الوحيدة التي يمكن ممارسة القوة فيها بشكل شرعي على أي عضو في المجتمع المتحضر، ضد إرادته، هي منع إلحاق الأذى بالآخرين. إن مصلحته، أي عضو المجتمع، المادية أو المعنوية، ليست ضمانا كافيا. إذ لا يمكن إجباره بشكل شرعي على أن يفعل أو أن يتحمل أو يتسامح لأنه سيكون من الأفضل بالنسبة له أن يفعل ذلك، لأن ذلك سيجعله أكثر سعادة، أو لأن فعل ذلك، حسب آراء الآخرين، سيكون شيئا حكيما، أو حتى صحيحا. تلك هي أسباب جيدة للتجادل معه، أو النقاش معه، أو إقناعه، أو التوسل إليه، ولكن ليس لإجباره، أو إيقاعه بأي شرٍ كان في حال قيامه بخلاف ذلك. ولأجل تبرير ذلك، فإن السلوك الذي نرغب في منعه منه، يجب أن يعتبر منتجا للشر أو مسببا للضرر لشخص آخر. إن الجزء الوحيد من سلوك أي فرد، والذي يطيع فيه المجتمع، هو ذلك الذي يتعلق بالآخرين. أما في الجزء الذي يخصه هو فقط، فإن استقلاله مطلق بحق. إن الفرد سيد على نفسه، وعلى جسده، وعقله.

ربما، قلّما يكون من الضروري القول أن هذا المذهب يرمي إلى أن يطبّق على بني البشر فقط في مرحلة نضج قابلياتهم. فنحن لا نتحدث عن الأطفال، أو عن الشباب دون السن التي يحددها القانون على أنها سن بلوغ الرجال والنساء. أما هؤلاء

الذين مازالوا في حالة تتطلب رعايتهم من قبل الآخرين، فيجب حمايتهم من أعمالهم الشخصية، ناهيك عن حمايتهم من الأذى الخارجي. وللسبب نفسه، فإننا سنترك خارج اعتبارنا حالات المجتمع الرجعية هذه، التي قد تعتبر الجنس البشري برمته في سن القصور. إن الصعوبات المبكرة التي تواجه التطور التلقائي هي صعوبات جسيمة، ولكن نادرا ما توجد طريقة للتغلب عليها؛ والحاكم الممتلئ بروح التطور مخوّل باستخدام أية وسيلة ستحقق هذه الغاية، التي ربما لا تتحقق في خلاف ذلك. إن الاستبداد هو نمط شرعي من أنماط الحكومة في التعامل مع البرابرة، شرط أن تكون الغاية هي تطويرهم، وتكون الوسيلة مبررة من خلال انجاز تلك الغاية بشكل فعلي.

ليس للحرية، كمبدأ، أي تطبيق على أي حال للأشياء قبل الزمن الذي تصبح فيه البشرية قادرة على التطور عبر المناقشة الحرة المتساوية. حتى ذلك الحين، لا شيء لها سوى الطاعة الضمنية لـ(أكبر) [وهو لقب أباطرة المنغول]، أو لشارلمان، هذا إذا كانوا محظوظين بما فيه الكفاية ليجدوا واحدا. ولكن ما أن تحصل البشرية على هذه القدرة على أن تقاد نحو تطورها من خلال الاقتناع، أو الإقناع (وهي فترة تستغرق وقتا طويلا حتى الوصول إليها في جميع الأمم التي نحتاج هنا أن نهتم لشأنها)، أما الإكراه، بشكله المباشر، أو بشكل الآلام والعقوبات لعدم الالتزام، فلم يعد مسموح به بوصفه وسيلة لمصلحتهم، وهو غير مبرر إلا من اجل حماية الآخرين وأمنهم.

من المناسب أن اذكر إنني أتخلى عن أية منفعة يمكن اشتقاقها لجدلي من فكرة الحق المحسوس أو المطلق، بوصفه شيئا مستقلا عن المنفعة. أنا اعتبر المنفعة هي النداء النهائي في كافة القضايا الأخلاقية؛ ولكن لا بد أن تكون المنفعة في المفهوم الأوسع، مبنية على المصالح الدائمة للإنسان بوصفه كائنا تقدميا. وازعم أن هذه المصالح تخوّل إخضاع تلقائية الفرد للسيطرة الخارجية، فقط ما يتعلق بأعمال الفرد

التي تتعلق بمصالح الناس الآخرين. إذا ما قام أي فرد بعمل مؤذ للآخرين، فهناك قضية واضحة لمعاقبته، من خلال القانون، أو من خلال الشجب أو الاستنكار العام، عندما لا تكون العقوبات الشرعية قابلة للتطبيق بشكل سليم. هنالك أيضا العديد من الأعمال الايجابية لمصلحة الآخرين، والتي يمكن إجباره على تأديتها؛ كأن يقدم الأدلة في محكمة قضائية؛ أو أن يتحمل حصته المناسبة في الدفاع العام، أو في أي عمل مشترك ضروري لمصلحة المجتمع الذي يتمتع بحمايته؛ وأن يؤدي بعض الأفعال ذات الفائدة الفردية، مثل إنقاذ حياة إنسان آخر، أو التدخل لحماية المستضعفين من الإساءة، وهي أشياء كلما كان من الواضح أن واجب الإنسان أن يفعلها، فإن المجتمع سيحمّله، وبحق، مسؤولية عدم القيام بها. قد يتسبب الشخص بالضرر للآخرين ليس فقط من خلال فعله، بل من خلال تقاعسه أو عدم فعله أيضا، وهو في كلا الحالين مسؤول أمامهم عن الضرر. تتطلب الحالة الثانية، فعلا، ممارسة للإكراه أو القسر بشكل أكثر حذرا مما في الحالة الأولى. أن نجعل كل فرد مسؤولا عن عمل الشر للآخرين، هي القاعدة، وأن نجعله مسؤولا عن عدم منع الشر، فهي الاستثناء، من الناحية النسبية. هناك العديد من القضايا الواضحة بما فيه الكفاية، والجادة بما فيه الكفاية لتبرر ذلك الاستثناء. ففي كل الأشياء التي تخص العلاقات الخارجية للفرد، يكون (الفرد) خاضعا بشكل قانوني لهؤلاء الذين تتأثر مصالحهم، وان اقتضى الأمر، فيخضع للمجتمع بوصفه حاميهم. هنالك، في العادة أسباب جيدة لعدم تحميله المسؤولية؛ ولكن هذه الأسباب ينبغي أن تنبثق من الحجج الخاصة بالقضية: أما بسبب كونها نوعا من القضايا التي من المحتمل أن يقوم بها (الفرد) ، عندما تترك لاجتهاده الخاص، بشكل أفضل عموما مما لو كان مسيطرا عليه بأية طريقة يمتلكها المجتمع في سلطته للسيطرة عليه؛ أو لأن محاولة ممارسة السيطرة ستنتج شرورا أخرى، أكبر من تلك التي سوف تمنعها. عندما تقوم أسباب كهذي بمنع تنفيذ المسؤولية، فإن معتقد الوكيل نفسه يجب أن يدخل في مقعد الحكم الشاغر، ويحمي تلك المصالح

للآخرين، التي لا تمتلك حماية خارجية؛ وأن يحاكم نفسه بصرامة، لأن القضية لا تسمح بتحميله مسؤولية الحكم على أبناء جلدته.

ولكن هناك نطاق من العمل الذي يمتلك فيه المجتمع، بوصفه متميزا عن الفرد، مصلحة غير مباشرة فقط، إن كانت هناك مصلحة أساسا؛ مستوعبا كل ذلك الجزء من حياة الإنسان وسلوكه اللذين لا يؤثران إلا عليه فقط، أو إذا كانا يؤثران أيضا على الآخرين، فقط بمساهماتهم وموافقتهم الحرة، الطوعية، وغير المخدوعة. عندما أقول نفسه فقط، فأنا أعني بشكل مباشر، ومنذ اللحظة الأولى: لأن كل ما يؤثر عليه قد يؤثر على الآخرين من خلاله؛ والاعتراض الذي قد يكون مؤسس على هذا الإجراء الاحترازي، سوف يتلقى اهتماما في التتابع. إذن، هذا هو الإقليم الملائم للحرية الإنسانية. وهي تتضمن، أولا، المجال الداخلي للوعي؛ المطالبة بحرية المعتقد، بالمعنى الأشمل للمصطلح؛ حرية الفكر والمشاعر؛ الحرية المطلقة للرأي والعاطفة في كافة المواضيع، العملية منها أو التكهنية، العلمية، المعنوية، أو الدينية. إن حرية التعبير ونشر الآراء قد تبدو واقعة تحت مبدأ مختلف، طالما كانت تهم أناسا آخرين؛ ولكن، كونها ذات أهمية مساوية لحرية الفكر نفسها، ولأنها مرتكزة إلى حد بعيد على نفس الأسباب، فإن ذلك غير قابل للفصل عنها من الناحية العملية. ثانيا، يتطلب المبدأ حرية الأذواق والمساعي؛ حرية تصميم خطة حياتنا لتتناسب مع أشخاصنا؛ حرية فعل ما نحب، خاضعة إلى التبعات التي يمكن أن تلي: دون إعاقة، أو عرقلة، من قبل أبناء جلدتنا، طالما كان ما نقوم به لا يلحق الضرر بهم، حتى وان اعتقدوا بان سلوكنا أحمق، أو منحرف أو خاطئ. ثالثا، تنبع من هذه الحرية لكل فرد، حرية التجمع بين الأفراد؛ وحرية الارتباط، لأية غاية لا تنطوي على ضرر يلحق بالآخرين: على افتراض أن الأشخاص المتجمعين يبلغون السن القانونية، وليسوا مكرهين أو مخدوعين.

ما من مجتمع لا تحترم فيه هذه الحريات، بكاملها، ويعتبر مجتمعا حرا، مهما كان شكل حكومته؛ وما من مجتمع حر بشكل تام، إلا إذا وجدت فيه (هذه الحريات) مطلقة وغير مشروطة. الحرية الوحيدة التي تستحق الاسم هي تلك القائلة بسعينا وراء مصلحتنا بطريقتنا الخاصة، طالما كنا لا نحاول أن نحرم الآخرين من حقوقهم، أو نعرقل جهودهم في الحصول عليها. كل فرد هو الحارس المناسب لصحته، سواء أكانت جسدية، أم عقلية، أم روحية. يكسب البشر من خلال معاناة بعضهم البعض للعيش كما يبدو جيدا بالنسبة لهم، أكثر مما يكسبون من خلال إجبار كل واحد منهم بالعيش وفقا لما يبدو جيدا بالنسبة للآخرين.

على الرغم من أن هذا المذهب ليس بالجديد، وقد يتحلى بصبغة البديهية، في نظر بعض الأشخاص، إلا أنه ليس هناك من مذهب يقف على الضد الواضح والمباشر من الميل العام للرأي والممارسة المتواجدين. فقد انفق المجتمع بشكل كامل كل قدر ممكن من الجهد في المحاولة (وفقا لآرائه) من أجل إجبار الناس على الالتزام بأفكاره حول التفوق الشخصي، ناهيك عن التفوق الاجتماعي. اعتقد الكومونويلثيون القدماء، ووافقهم الفلاسفة القدماء، بأنهم مخوّلون بممارسة تنظيم كل جزء من السلوك الخاص عبر السلطة العامة، على أساس أن لدى الدولة مصلحة عميقة في التنظيمين الجسدي والعقلي لكل فرد من مواطنيها؛ وهو نمط من التفكير ربما كان مقبولا في الجمهوريات الصغيرة المحاطة بالأعداء الأقوياء، والتي تواجه الخطر الدائم في أن تتعرض للدمار من خلال هجوم خارجي، أو اضطراب داخلي، والتي بالنسبة إليها، حتى فترة قصيرة من الاسترخاء في الطاقات، والسيطرة الذاتية قد تكون مهلكة بكل سهولة، حتى أنهم لا يستطيعون تحمل انتظار التأثيرات الدائمة المفيدة للحرية. في العالم الحديث، منع الحجم الكبير للتجمعات السياسية، والاهم من ذلك، الفصل بين السلطتين الروحية والدنيوية (الذي وضع اتجاه معتقد الناس بأيادٍ غير تلك التي تسيطر على شؤونهم الدنيوية)، منعا التدخل الكبير للقانون في تفاصيل

الحياة الخاصة؛ ولكن محركات القمع المعنوي كانت قد استُخدمَت، على نحو أكثر قوة ونشاطا، ضد الخروج أو الانحراف عن الرأي الحاكم فيما يخص الأهمية الذاتية، منه في الشؤون الاجتماعية؛ أما الدين، العامل الأكثر قوة من بين العوامل التي دخلت في تكوين الشعور الأخلاقي، فلطالما كان محكوما أما بطموح التدرج الطبقي، ساعيا للسيطرة على كل قسم من أقسام السلوك البشري، أو بروح الفلسفة التطهرية [البيوريتانية]. أما بعض المصلحين الحديثين الذين وضعوا أنفسهم في المعارضة الأقوى لأديان الماضي، فما كانوا يقفون وراء الكنائس ولا الطوائف في تأكيدهم على حق السيطرة الروحية: ولا سيما م. كومت، الذي كان نظامه الاجتماعي، الذي أوضحه في كتابه الموسوم (*Systeme de Politique Positive*)، يهدف إلى تأسيس نظام استبدادي تسلطي للمجتمع على الفرد (رغم أن ذلك من خلال الالتزام الأخلاقي أكثر منه عبر الالتزام الشرعي)، استبدادا يفوق أي شيء تأملناه في النموذج السياسي للفيلسوف التنظيمي الأكثر صرامة من بين الفلاسفة القدماء.

بعيدا عن المعتقدات المتفردة لكل فرد من المفكرين، هناك أيضا ميل متزايد في عموم أنحاء العالم نحو بسط مفرط لسلطات المجتمع على الفرد، بقوة الرأي، وبقوة التشريع على حد سواء: وبينما كانت نزعة جميع هذه التغيرات التي تحدث في العالم ترمي إلى تقوية المجتمع، وتقليل قوة الفرد، فإن هذا الانتهاك ليس واحدا من الشرور التي تميل بشكل تلقائي نحو الاختفاء، بل على العكس، هي تميل نحو التنامي في جسامتها. إن ميل البشر، سواء أكانوا حكاما أم مواطنين عاديين، نحو فرض آرائهم وقناعاتهم الخاصة على الآخرين على أنها قاعدة سلوكية، قد لقي دعما قويا من قبل بعض أفضل المشاعر، وبعض أسوأ المشاعر، التي عرفتها الطبيعة الإنسانية، بحيث إنَّ من الصعب جدا إيقاؤها تحت السيطرة بأي وسيلة كانت سوى الحاجة إلى القوة، وبما إن القوة لا تتدهور، بل تتنامى، علينا في الظروف الحالية للعالم أن نتوقع رؤية هذه القوة وهي في ازدياد، ما لم يتم إنشاء حاجز قوي من القناعات الأخلاقية.

سيكون من الملائم للنقاش لو أننا، بدلا من الدخول في الأطروحة العامة بشكل فوري، حددنا أنفسنا في البداية بفرع واحد منه، يكون فيه المبدأ الذي ذكرناه هنا مميزا، إن لم يكن بالكامل، فبدرجة معينة، من قبل الآراء الجارية. وهذا الفرع الواحد هو فرع حرية الفكر، التي لا يمكننا أن نفصل عنها حرية الكلام وحرية الكتابة المترادفتين. بالرغم من أن هذه الحريات، إلى حجم معين، تشكل جزءا من الأخلاقية السياسية لكافة البلدان التي تحترف التسامح الديني والمؤسسات الحرة، فإن الأسس أو القواعد الفلسفية والعملية، التي تستند عليها، ربما لا تكون مألوفة للعقل العام، ولا يقيّمها العديدون بشكل معمق، حتى قادة الرأي، كما كان متوقعا. هذه الأسس، عندما يتم فهمها بشكل صحيح، هي ذات تطبيق أوسع بكثير من تطبيقها على مجرد قسم واحد من الموضوع، ويمكن أن يكون التأمل المعمق لهذا الجزء من المسألة أفضل مقدمة للأقسام الأخرى. أما هؤلاء الذين لا شيء مما سأقوله سيكون جديدا بالنسبة لهم، فأتمنى أنهم سيعذرونني، لأنني غامرت بمناقشة إضافية أخرى في موضوع مازال يناقش منذ ثلاثة قرون خلت.

الفصل الثاني

حول حرية الفكر والمناقشة

لقد ذهب الوقت الذي كان فيه من الضروري الدفاع عن "حرية الصحافة" بوصفها واحدة من الضمانات ضد الفساد والحكومة المستبدة، أو لنأمل هكذا. يمكن لنا أن نفترض أنه لا يمكن إن تكون هناك حاجة اليوم للجدل ضد السماح لمجلس تشريعي ما، أو لهيئة تنفيذية لا ترتبط مصالحها بمصالح الناس، بأن تملي عليهم آراءهم، وتحدد المذاهب والرؤى التي يسمح لهم بالاستماع إليها أو تبنيها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الجانب من المسألة كثيرا ما تعزز على يد الكتّاب السابقين، وبشكل غامر، بحيث إنَّه لا يحتاج إلى المزيد من الإلحاح عليه في هذا المقام. على الرغم من قانون انجلترا، في ما يتعلق بموضوع الصحافة، ما زال ذليلا متخضّعا في يومنا هذا كما كان في عهد آل تيودور، ليس هناك سوى القليل من الخطر في تفعيل هذا القانون ضد المناقشة السياسية، ما عدا أثناء بعض حالات الرعب المؤقتة، عندما يقوم الخوف بإخراج الوزراء والحكام من لياقتهم؛ وإذا ما تحدثنا بشكل عام، فليست هناك من خشية، في البلدان الدستورية، من أن تحاول الحكومة، سواء أكانت مسؤولة بشكل كامل عن الناس أم لا، أن تسيطر على التعبير عن الرأي، ما عدا حينما يجعلها فعل ذلك أداة للتعصب الشامل العام. لذا، دعونا نفترض أن الحكومة برمتها في تناغم مع الناس، وأنها لا تفكر

مطلقا ببذل أية سلطة قسرية، ما لم يكن ذلك منسجما مع ما ترى أنه صوتهم. ولكني أنكر حق الناس في ممارسة مثل هذا القسر أو الإكراه، أما من قبلهم أنفسهم أو من قبل حكومتهم. إن السلطة نفسها غير شرعية. فالحكومة الأفضل ليست لديها صلاحية لفعل ذلك بأكثر مما لدى الحكومة الأسوأ. انه لمن المضر، أو الأكثر ضررا، عندما تمارس هذه السلطة بالانسجام مع الرأي العام، منها لو مورست بما يتناقض معه. فلو أن كل البشرية، ما عدا شخصا واحدا فقط، كانوا متفقين على رأي واحد، وكان ذلك الشخص الواحد برأي مغاير، فإن البشرية كلها لن يكون لها الحق في إسكات ذلك الشخص، أكثر من حقه هو، لو أنه امتلك السلطة وأقدم على إسكات البشرية. لو كان الرأي ملكية شخصية لا قيمة له إلا بالنسبة لمالكه؛ ولو كان إزعاجه، وإعاقة تمتع صاحبه به، ضررا خاصا، ببساطة، فإنه سيشكل بعض الفرق فيما إذا كان الضرر قد ألحق بقليل من الأشخاص أم بالعديد منهم. ولكن الشر المتفرد في إسكات التعبير عن رأي ما، يفعل ذلك (أي يلحق الضرر)، وذلك لأنه سرقة الجنس البشري؛ الأجيال المتتالية والجيل الموجود حاليا على حد سواء؛ هؤلاء الذين ينشقون عن الرأي، أكثر من الذين يعتقدون به. إن كان الرأي صائبا، فإنهم سيحرمون من استبدال الخطأ بالصواب: وإن كان خاطئا، فإنهم سيخسرون ما هو فائدة عظيمة تقريبا، ألا وهو الإدراك الأكثر وضوحا والانطباع الأكثر حيوية عن الحقيقة، التي أنتجت من خلال صراعها مع الخطأ.

من الضروري أن نتأمل هاتين الفرضيتين على نحو منفصل، وكل واحدة منهما تمتلك فرعا متميزا من الجدل متوافقا معها. لا يمكننا مطلقا أن نتأكد من أن الرأي الذي نحاول خنقه أو قمعه هو رأي خاطئ؛ ولو تأكدنا، فإن الخنق أو القمع سيكون عملا شريرا.

أولا: إن الرأي الذي تحاول السلطة قمعه من المحتمل أن يكون حقيقيا. هؤلاء الذين يرغبون في قمعه ينكرون حقيقته بالطبع؛ ولكنهم ليسوا معصومين من الخطأ. كما أنهم لا يمتلكون السلطة للبت بالمسألة بالنيابة عن جميع بني البشر، ويستثنون كل شخص آخر من وسيلة الحكم. إن رفضهم الاستماع إلى رأي معين، لأنهم متأكدين من انه خاطئا، يعني الافتراض بأن 'تأكدهم' هو أشبه ما يكون بالتأكد 'المطلق.' إن كل إسكات لمناقشة هي افتراض بالعصمة (أي عدم القابلية على الوقوع بالخطأ). قد يُسمَح بشجبه أو استنكاره في أن يستقر في هذا الجدل الشائع، وليس الأسوأ لكونه شائعا.

ولسوء حظ حكمة البشرية، إن حقيقة قابليتهم للخطأ بعيدة جدا عن تحمل العبء في حكمهم العملي، الذي عادة ما يسمح لها به من الناحية النظرية؛ فبينما يعرف كل فرد جيدا أنه غير معصوم من الخطأ، لا يعتقد إلا القليل منهم باتخاذ أية تدابير احترازية ضد قابليتهم للخطأ، أو يقرون بالافتراض القائل بأن أي رأي يشعرون بأنه أكيد جدا، قد يكون واحدا من أمثلة الخطأ التي يقرّون بأنهم مسؤولون عنها. الأمراء المطلقون، أو الآخرين الذين اعتادوا على الطاعة المطلقة، عادة ما يشعرون بهذه الثقة التامة بآرائهم الخاصة وفي كل المواضيع تقريبا. أما الناس الذين في هم وضع أفضل، الذين يسمعون في بعض الأحيان آرائهم وهي تخضع للجدل، والذين لم يعتادوا على أن يصحح لهم أحد عندما يخطأون، فيضعون الاعتماد غير المحدود نفسه فقط على آرائهم التي يشاركون فيها كل المحيطين بهم، أو الذين تعودوا على الرضوخ لهم وطاعتهم: حيث إنَّ الإنسان عادة ما يضع اعتقاده، مع ثقة ضمنية، وبالتناسب مع حاجته للثقة بأحكامه الفردية، بقابلية "العالم" بشكل عام، على الوقوع في الخطأ. والعالم يعني، بالنسبة لكل فرد، ذلك الجزء الذي أصبح على احتكاك به وتواصل معه؛ حزبه، طائفته، كنيسته، طبقته الاجتماعية: وبالمقارنة، فإن المرء الذي يعني [العالم بالنسبة له] شيئا شاملا كبلده، أو عصره، قد يسمى ليبراليا تقريبا، واسع

العقل. كما أن إيمانه بهذه السلطة الجمعية لا يهتز البتة، من خلال إدراكه لحقيقة أن عصورا وبلدانا، وطوائف، وكنائس، وطبقات، وأحزاب أخرى، كانت وما زالت تعتقد على عكس ما يعتقده هو بالضبط. كما يقوم بتحميل عالمه الخاص مسؤولية كونه على صواب وحق، إزاء عوالم الآخرين المعارضة أو المغايرة؛ ولا يزعجه أن محض مصادفة هي التي حددت أي هذه العوالم المتعددة هو موضع اعتماده، وأن نفس الأسباب التي جعلت منه كاهنا في لندن، كان يمكن أن تجعل منه بوذيا أو كونفوشيوسيا في بكين. ومع ذلك فإن من الواضح جدا، كما يمكن لأي مقدار من الجدل أن يبرهن، أن العصور ليست بأكثر عصمة من الخطأ من الأفراد؛ فكل عصر قد تبنى آراء اعتبرتها العصور اللاحقة ليست خاطئة فحسب، بل سخيفة؛ لذا فمن المؤكد أن العديد من الآراء، الشائعة الآن، سيتم رفضها من قبل العصور المستقبلية، كما هو حال العديد من الآراء التي كانت شائعة وقد رفضها الحاضر.

من الممكن أن يأخذ الاعتراض الذي يمكن تقديمه على هذا الجدل شكلا كالتالي. ليس هناك افتراض بالعصمة من الخطأ في تحريم نشر الخطأ، أكبر منه في أي شيء آخر تقوم به السلطة العامة بحسب حكمها ومسؤوليتها. إن الحكم قد أعطي للأفراد الذين يستخدمونه. ولأنه يمكن أن يستخدم على نحو خاطئ، فهل يجب أن نخبر هؤلاء الذين يحكمون بأن لا يستخدمونه مطلقا؟ إن منع ما يعتقدون بأنه ضار، هو ليس مطالبة بالاستثناء من الخطأ، ولكنه انجاز للواجب المناط بهم بضرورة العمل وفق قناعاتهم الواعية، على الرغم من أنهم غير معصومين من الخطأ. لو لم يكن علينا أن نعمل وفقا لآرائنا، لأن تلك الآراء قد تكون على خطأ، فعلينا أن نترك كافة مصالحنا بدون اهتمام أو مراعاة، ونترك كل واجباتنا بلا تأدية. إن الاعتراض الذي يمكن أن ينطبق على كل سلوك، لا يمكن أن يكون اعتراضا ساريا على أي سلوك بعينه. إنه واجب الحكومات، والأفراد، أن يشكلوا أصدق الآراء التي يتمكنون منها؛ أن يشكلونها بعناية، وأن لا يفرضونها على الآخرين ما لم يتأكدوا تماما من

صحتها. ولكن عندما يتأكدون من ذلك (قد يقول بعض العقلانيين)، سيكون من الجبن، وليس من الوعي، العزوف عن العمل بآرائهم، والسماح للمذاهب التي يعتقدون مخلصين بأنها خطيرة على رفاهية البشرية، أما في هذه الحياة أو في الحياة الأخرى، بأن تنتشر (أي المذاهب) في الخارج بلا قيد، لان الناس الآخرين، في العصور الأقل تنويرا، قد قمعوا آراء يعتقد الآن بصحتها. ربما يقال: دعونا نتوخى الحذر من اجل أن لا نرتكب نفس الخطأ: ولكن الحكومات والأمم قد ارتكبت الأخطاء في أمور أخرى، أمور لا ينكر أحد بأنها مواضيع مناسبة لممارسة السلطة: لقد فرضت ضرائب سيئة، وشنت حروبا غير عادلة. فهل ينبغي علينا، بناء على ذلك، أن لا نفرض أية ضرائب، وأن لا نشن حربا مهما كانت الاستفزازات؟ على الناس، والحكومات، أن يعملوا أفضل ما بوسعهم. ليس هناك شيء اسمه التأكد المطلق، بل هناك تأكدا كافيا لأغراض الحياة الإنسانية. قد نفترض، بل علينا أن نفترض أن يكون رأينا صحيحا في توجيه سلوكنا: ونحن لا نفترض المزيد عندما نمنع الناس السيئين من تقويض المجتمع عبر نشر الآراء التي نعتبرها خاطئة وضارة.

وأنا أجيب، إن ذلك يعني افتراض المزيد. فهناك فرق عظيم جدا بين الافتراض بأن رأيا معينا هو رأي سديد، لأنه لم يُدحَض أو يفنَّد في كل فرصة للنيل منه، وبين الافتراض بصحته لأجل عدم السماح بتفنيده ودحضه. إن الحرية الكاملة في التناقض مع رأينا ودحضه هي بعينها الحالة التي تبرر افتراضنا بحقيقته لأغراض العمل: وما من شروط أخرى يمكن بموجبها لأي مخلوق ذو قدرات إنسانية أن يمتلك ضمانا عقليا من كونه على صواب.

عندما نتأمل في تأريخ الرأي، أو في السلوك الاعتيادي للحياة الإنسانية، فإلى أي شيء نعزو أن أيا منهما ليس بأسوأ من الآخر؟ ليس من المؤكد أن هذا معزو إلى القوة الكامنة للفهم الإنساني؛ لأنه، في أي قضية غير واضحة المعالم، هناك تسعة

وتسعون شخصا غير قادرين تماما على الحكم عليها، إزاء واحد فقط قادر على ذلك؛ كما أن قدرة الشخص المائة هي قدرة نسبية فقط (أي بالمقارنة مع الآخرين)؛ إذ إن أغلبية الرجال البارزين من كل جيل سابق قد تبنوا العديد من الآراء التي ثبت الآن أنها كانت خاطئة، وفعلوا أو اثبتوا أشياء عديدة لن يبررها الآن أحد. فلماذا، إذن، كانت هناك هيمنة كبيرة بين البشر للآراء العقلانية والسلوك العقلاني؟ إذا كانت هناك هيمنة كهذه حقا— والتي لا بد من وجودها ما لم تكن الشؤون البشرية، أو أنها عادة ما كانت، في حالة يائسة تقريبا— فإنها تعزى إلى صفة من صفات العقل البشري، مصدر كل شيء محترم في الإنسان بوصفه أما كائنا عقلانيا، أو كائنا أخلاقيا، ألا وهي أن أخطاءه قابلة للتصويب. فهو قادر على تصحيح أخطاءه، من خلال المناقشة أو التجربة. وليس من خلال التجربة فقط. لا بد من وجود المناقشة، لكي تبين كيفية تفسير التجربة. إن الآراء والممارسات الخاطئة ترضخ بالتدريج للحقيقة والجدل: ولكن الحقائق والجدالات، من أجل أن تنتج أي تأثير كان على العقل، فلا بد من جلبها أمامه. قليل جدا من الحقائق يمكنها أن تخبر قصتها بنفسها، دون تعليقات توضح معناها. إذن، فكل قوة الحكم البشري وقيمته يمكن أن توضع الثقة فيها عندما تكون وسيلة تصويبها دائما في متناول اليد، اعتمادا على السمة الوحيدة، ألا وهي أنها قابلة للتصويب عندما تكون على خطأ. في حالة وجود شخص ذو أحكام تستحق الثقة فعلا، فكيف أصبح الأمر كذلك؟ لأنه أبقى عقله مفتوحا للنقد الموجه لأرائه وسلوكه. لأنه دأب على الاستماع لكل ما يمكن أن يقال ضده؛ ليستفيد منه بأكبر قدر ما يستحسن ذلك، ويصف أو يفسّر لنفسه، وللآخرين في بعض المناسبات، مكمن الخطأ في الأشياء المغلوطة. لأنه كان قد شعر بأن الطريقة الوحيدة التي يستطيع الإنسان من خلالها أن يحرز بعض التقدم في معرفة موضوع معين بشكل تام، هي الاستماع لما يمكن أن يقال عنه من قبل الأشخاص الذين ينتمون إلى جميع الآراء على تنوعها، ودراسة كل الأساليب التي يمكن من خلالها النظر إلى ذلك الموضوع، من قبل كل سمة من سمات العقل. لم يحصل رجل حكيم قط على حكمته عبر أي أسلوب غير

هذا؛ ولا تسمح له طبيعة العقل البشري بأن يكون حكيما بغير هذا الأسلوب. إن العادة الثابتة (لدى الإنسان) في تصحيح وإكمال رأيه الخاص عن طريق ترتيبه ومقارنته مع آراء الآخرين، بعيدا عن التسبب في الشك والتردد في تنفيذه بشكل عملي، هي الأساس الراسخ الوحيد للاعتماد الصائب على ذلك الرأي. إذ إن إدراك الفرد لكل ما يمكن أن يقال ضده، على الأقل بشكل معلن وصريح، واتخاذه لموضعه ضد جميع الأدعياء والملفّقين – ومعرفته أنه كان قد بحث عن الاعتراضات والمصاعب، بدلا عن تجنبها، وأنه لم يحجب ضوءا كان يمكن أن يسلّط على الموضوع من أي ناحية كانت – تجعله محقا في اعتقاده بأن حكمه (أي تقييمه) أفضل من حكم أي شخص، أو مجموعة أشخاص، ممن لم يمرّوا بعملية مشابهة.

ليس من باب المبالغة أن نطالب بأن يخضع ذلك الحشد المتنوع من القلة الحكيمة والكثرة الحمقاء من الأفراد، والتي تدعى الجمهور، لما يجده أحكم حكماء البشرية، أي هؤلاء المؤهلين على أفضل ما يكون لأن نثق بأحكامهم، ضروريا ليكفل اعتمادهم عليه. إن أكثر الكنائس تشددا، ألا وهي الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، حتى في مراسيم تنصيبها لقديس ما، تُقرّ وتستمع بصبر لـ"أنصار الشيطان." وكما يبدو، فإن أقدس الناس لا يمكن السماح له بتلقي التشريفات الأخيرة، بعيد وفاته، إلا بعد معرفة وتقييم كل ما يكمن للشيطان أن يقول ضده. لو أن فلسفة نيوتن لم يكن يسمح بإخضاعها للتساؤل والمناقشة، لما استطاعت البشرية أن تشعر بكمال صحتها ودقتها كما هو الحال الآن. إن المعتقدات التي لدينا اكبر الضمانات لها، ليس هناك وقاية في الاعتماد عليها، بل تمتلك دعوة مفتوحة للعالم بأسره لإثبات أنها عديمة الأساس. إذا ما رُفِض التحدي، أو انه قُبِلَ ولكن المحاولة قد فشلت، فإننا ما زلنا بعيدين عن الحقيقة؛ ولكننا فعلنا أفضل ما تسمح به الحالة المتوافرة التي يقرّ بها العقل البشري؛ ولم نهمل أو نغفل شيئا يمكن أن يعطي للحقيقة فرصة للوصول إلينا؛ لو أبقيت القوائم مفتوحة، سنأمل أن تكون هناك حقيقة أفضل، وسيتم إيجادها عندما يكون العقل

البشري قادرا على تلقيها؛ وفي غضون ذلك، يمكننا الاعتماد على حصولنا على طريقة كهذه للوصول إلى الحقيقة، كما هو ممكن في يومنا هذا. هذا هو مقدار التأكد الذي يمكن للمخلوق غير المعصوم من الخطأ أن يحصل عليه، وهذه هي الطريقة الوحيدة للحصول عليه.

قد يبدو غريبا، أن الناس يجب أن يقروا بصلاحية الجدالات للمناقشة الحرة، ولكنهم يعترضون على كونها "تدفع إلى نقطة متطرفة؛" ولا يرون أنه ما لم تكن الأسباب وجيهة لقضية حدية متطرفة، فهي ليست وجيهة لأية قضية على الإطلاق. ومن الغريب أيضا أن عليهم أن يتصوروا أنهم لا يفترضون العصمة من الخطأ، عند اعترافهم بوجوب أن تكون هناك مناقشة حرة لكافة المواضيع التي يحتمل أن تكون مريبة أو مشكوك فيها، ولكنهم يعتقدون أن مبدأ أو مذهبا معينا، يجب أن يحرّم تعريضه للمسائلة لأنه أكيد جدا، أي، لأنهم متأكدون وواثقون من أنه أكيد أو حقيقي. إن تسمية أي افتراض كان بالافتراض الحقيقي، بينما لا يزال هناك من ينكر تأكيد حقيقة ذلك الافتراض إذا ما سمح له بذلك-- ولكن لا يسمح له-- هو افتراض بأننا أنفسنا، وهؤلاء الذين يتفقون معنا، حكّامٌ على الحقيقة، حكّام دون الاستماع إلى الطرف الآخر.

في العصر الحالي – الذي كثيرا ما وصف على أنه "مفرغ من الإيمان، ولكنه مفزوع من الشك"— والذي يشعر فيه الناس بالتأكد، ليس بأن آراءهم صحيحة، أكثر من تأكدهم بأنهم لا يعرفون ما الذي سيفعلونه بدون تلك الآراء— ولا تستند المطالبة بأن تتم حماية رأي معين من الهجمات العامة على حقيقة هذا الرأي ومدى تأكده قدر استنادها على أهميته للمجتمع. يُزعم أن هناك بعض المعتقدات المفيدة جدا، ولا نقول التي لا غنى عنها للتطور أو الازدهار، إلى الحد الذي يجعل من واجب الحكومات أن تسندها وتدعمها، لأجل حماية أي مصلحة أخرى من مصالح المجتمع. في حال مثل

هذه الضرورة، وعلى توافق مباشر جدا مع واجباتها، فإن شيئا ما أقل من العصمة من الخطأ قد يضمن، بل وحتى يُلزِمُ الحكومات بالتصرف وفقا لرأيها الخاص، مؤيدة برأي البشرية العام. كثيرا ما قيل أيضا، وما زال البعض يعتقدون، بأنه ما من أحد سوى الرجال السيئين يرغب في إضعاف تلك المعتقدات المفيدة؛ وانه ليس هناك من خطأ، كما يُعتقد، في تقييد الرجال السيئين، ومنع ما يود هؤلاء الرجال فقط ممارسته. إن أسلوب التفكير هذا يجعل من تبرير القيود المفروضة على المناقشة ليست مسألة حقيقة المذاهب من عدمها، بل مسألة منفعتها من عدمها؛ ويمتدح نفسه بتلك الوسيلة للتهرب من مسؤولية الزعم بأنه (أي الأسلوب آنف الذكر) حَكَمٌ على الآراء معصومٌ من الخطأ. ولكن هؤلاء الذين يبررون أنفسهم على هذا النحو، لا يدركون أن هذا الافتراض بالعصمة من الخطأ قد نُقِلَ من نقطة إلى نقطة أخرى. إن فائدة رأي ما، هي بذاتها مسألة رأي: فهي قابلة للجدل، مفتوحة للمناقشة، وتتطلب من المناقشة بقدر ما يتطلب الرأي. هنالك الحاجة نفسها إلى حَكَم آراءٍ معصوم من الخطأ ليقرر ما إذا كان الرأي ضارا، كما يقرر ما إذا كان خاطئا، ما لم يكن الرأي المُستنكر يمتلك فرصة كاملة للدفاع عن نفسه. وسوف لن يفِ بالغرض أن نقول بأن يسمح للهرطقي بإدامة المنفعة أو عدم ضرر رأيه، على الرغم من منعه من إدامة حقيقته. إن حقيقة الرأي هي جزء من فائدته. لو كنا نعرف ما إذا كان من المحبذ أن يتم تصديق افتراض ما، أم لا، فهل يمكننا أن نستثني الاعتبار القائل بما إذا كان ذلك الافتراض صحيحا أم لا؟ في الرأي، ليس رأي الرجال السيئين، بل رأي أفضل الرجال، لا يمكن لرأي مناقض للحقيقة أن يكون مفيدا حقا: وهل بوسعك أن تمنع مثل هؤلاء الرجال من تشجيع ذلك الالتماس، عندما يُتهمون بإثم إنكار مذهب معين قيل لهم بأنه مفيد، ولكنهم يعتقدون بأنه خاطئ؟ إن هؤلاء الذين يؤيدون الآراء المُستلمة أو المتوارثة، لا يعجزون عن الاستفادة من هذا الالتماس بكل وسيلة ممكنة؛ ولا تجدهم يتناولون مسألة المنفعة كما لو أنها يمكن تُجرّد بالكامل من مسألة الحقيقة: بل على العكس، فلأن مذهبهم هو "الحقيقة" فوق كل شيء، نجد أن معرفته أو معتقده ينظر

إليه على أنـه لا غنـى عنـه. لا يمكـن أن تكـون هنـاك مناقشـة عادلـة لمسألة المنفعـة أو الفائدة، عندما يستخدم جدل بهذا القدر من الحيوية من قبل احد الأطراف، بينما لا يستخدمه الطرف الآخر. وفي الحقيقة، عندما لا يسمح القانون أو الشعور العام لحقيقة رأي ما بأن تخضع للجدل، فإنهما أقل تسامحا مع إنكار فائدته. إن أقصى ما يسمحا به هو التخفيف من ضرورته المطلقة، أو من الذنب الايجابي لرفضه.

ومن أجل إيضاح الأذى الذي يتسبب فيه إنكار الاستماع للآراء، وبشكل كامل، لأننا شجبناها، بأحكامنا الخاصة، سيكون من المحبذ أن نربط المناقشة بقضية ملموسة؛ وأنا اختار، من قبيل التفضيل، القضايا الأقل تفضيلا بالنسبة لي— والتي يعتبر فيها الجدل ضد حرية الرأي، من حيث درجة الحقيقة ومن حيث المنفعة على حد سواء، هو الأقوى. دع الآراء المفندة تكون الإيمان بالله والحياة الأخرى، أو بأي مذهب من المذاهب الأخلاقية المتوارثة والمتعارف عليها. إن خوض معركة على مثل هذه الأرضية يعطي امتيازا كبيرا لخصم غير عادل؛ طالما انه سيقول دون شك (وكذلك العديد من الذين ليست لديهم أية رغبة في أن يكونوا غير عادلين سيقولونها بشكل ضمني): هل هذه المذاهب التي انتم لا تعتبرونها صحيحة وأكيدة بما فيه الكفاية ستندرج تحت حماية القانون؟ هل إن الإيمان بالله هو أحد الآراء التي تعتبرون أنها تفترض العصمة من الخطأ؟ ولكن يجب أن تسمحوا لي بأن ألاحظ هنا أن ما ادعوه بافتراض العصمة من الخطأ هو ليس الشعور بالتأكد من مذهب معين (مهما كان ذلك المذهب). بل هو تولّي مهمة البت في هذه المسألة بالنيابة عن الآخرين، دون السماح لهم بأن يسمعوا ما يمكن أن يقال في الجانب الآخر. وأنا اشجب واستنكر هذا الادعاء كثيرا، حتى إذا ما بُذِلَ لصالح قناعاتي الأكثر قداسة. مهما كان إقناع المرء ايجابيا، ليس المتعلق بالزيف فقط، بل المتعلق بالتبعات الضارة—ليست التبعات الضارة أو المؤذية فحسب، بل فساد الرأي وفجوره وفسقه (باستخدام التعابير التي استنكرُها بالكامل)؛ مع ذلك، إذا ما قام (ذلك المرء)، أثناء تنفيذ ذلك الحكم الخاص، على الرغم

من أنه مدعوم من قبل الحكم العام لبلده أو معاصريه، بمنع الرأي من أن يدافع عن نفسه، فإنه يزعم العصمة من الخطأ. وبعيدا عن كون الزعم أقل خطورة أو إثارة للاعتراض لأن الرأي قد وصف بالفاسد أو العاصي أو الفاسق، فهذه هي حال كافة الآراء الأخرى التي يكون فيها (ذلك الزعم) فتاكا للغاية. تلك بالضبط هي المناسبات التي يرتكب فيها أبناء الجيل الواحد من الرجال تلك الأخطاء المقيتة، التي تثير استغراب ورعب الأجيال القادمة. ومن بين مثل هذه الأخطاء، نجد أمثلة يذكرها التاريخ، حيث استخدمت ذراع القانون لاقتلاع أفضل الرجال وأنبل المذاهب؛ أما بنجاح بغيض تعيس بالنسبة للرجال، على الرغم من أن المذاهب قد عاشت وواصلت لكي تُستفّز (كما لو في سخرية واستهزاء)، دفاعا عن سلوك مشابه تجاه هؤلاء الذين ينشقون عنها، أو عن مثيلاتها من التفسيرات المتوارثة.

قلّما نحتاج إلى تذكير البشرية، في أغلب الأحيان، بأن كان هناك رجل يدعى سقراط، حدث بينه وبين السلطات الشرعية والرأي العام تصادم لا ينسى. لقد تم تقديم هذا الرجل، الذي ولد في عصر وبلد غزيرين بالعظمة الفردية، إلينا من قبل هؤلاء الذين عرفوه وعرفوا عصره بأفضل شكل، على أنه الرجل الأكثر فضيلة وخلقا في عصره؛ بينما نعرفه نحن على أنه أنموذج ورأس معلمي الفضيلة اللاحقين جميعا، ومصدر الإلهام السامي لأفلاطون والنفعية المتعقلة لأرسطو على حد سواء، وهما المصدران الرئيسان للفلسفة الأخلاقية وجميع فروع الفلسفة الأخرى. كان هذا السيد المعترف بسيادته من قبل جميع المفكرين البارزين الذين عاشوا منذ ذلك الحين— إذ إن شهرته ما زالت تتسع بعد أكثر من ألفي عاما، وتفوق في ثقلها كل بقية الأسماء التي جعلت مدينته الأصلية مشهورة جدا— قد أعدم من قبل أبناء شعبه، بعد اتهام قضائي، بالكفر والفسوق. الكفر، في إنكار الآلهة التي كانت الدولة تعترف بها؛ وفي الحقيقة، إن الذي اتهمه أكد انه لم يؤمن بأي آلهة إطلاقا (انظر ***الابولوجيا***)؛ والفسوق، من خلال كونه "مفسدا للشباب"، عبر معتقداته وتوجيهاته. وقد وجدته

المحكمـة مـذنبا بهـاتين التهمتـين، وهنالـك كل الأسـس الممكنـة للاعتقـاد بـذلك، وبكل نزاهة، وأدانت الرجل الذي استحق أفضل ما يستحق البشر، وحكمت عليه بالقتل كأي مجرم.

للعبور من هذا المثال إلى المثـال الآخر الوحيد على الظلم القضـائي الـذي لن يكون ذكره، بعد إدانة سقراط، ذروة مغايرة، هو: الحدث الذي جرى في كالفاري (تـل الجمجمة في أورشليم) قبل أكثر من ألف وثمانمائـة عامـا. كـان الرجـل الـذي تـرك فـي ذاكـرة الـذين شـهدوا حياتـه وحواراتـه، انطباعـا كبيـرا عـن عظمتـه الأخلاقيـة، وجعـل القرون الثمانية عشر اللاحقة تبجّلـه علـى أنـه الله بشخصـه، قد صُـلب بـشكل مخـزي، مثـل مـاذا؟ مثـل كـافر. لـم يخطـئ النـاس بـشخص راعيهم فقط، بـل أخطـأوا بـه علـى النقيض تماما مما كان عليه، وعاملوه على أنه أنموذج للمعصية اقترنـوا بـه هم الآن، نظرا لمعاملتهم له على ذلك النحو. إن المشاعر التي تنظر بها البشرية اليوم إلـى هذه المعاملتين المحزنتين، ولا سيما الأخير منهما، جعل منـهم ظـالمين للغايـة فـي حكمـهم علـى العـاملين التعيـسين. كـان هـؤلاء الرجـال، فـي جميـع الأنظـار، ليـسوا رجـالا سـيئين—— ليـسوا أسـوأ مـن ممـا يُعـرَف عـن البـشر، بـل علـى العكس؛ كـانوا رجـالا يمتلكـون كامـل العواطـف، أو أكثـر مـن المقـدار الكامـل، مـن العواطـف الدينيـة، والأخلاقيـة، والوطنيـة لعـصرهم وناسـهم: وهـو نفـس الـصنف مـن الرجـال الـذين يمتلكون، في كل العصور، بما فيهـا عصرنـا، كل فرصـة لعيش الحيـاة بـاحترام وبـلا لائمة. إن الكاهن الأعلى الذي مزّق عباءته عندما كانت الكلمـات تُلفظ، الكلمـات التـي كانـت، بحـسب أفكـار بـلاده، تـشكل الإثـم الأحلك، كـان بكل الاحتمـالات مخلصـا فـي مخاوفه وغضبه، شأنه بذلك شأن ما عليه عموم المحترمين والمتقين من الرجـال الآن في العواطف الدينية والأخلاقية التي يحترفونها؛ ومعظم هؤلاء الذين يرتعدون اليوم لفظاعة ذلك الفعل، لو كانوا قد عاشوا في زمنـه (أي زمن الكـاهن)، ولـو كـانوا يهـودا بالولادة، لفعلوا كما فعل بالضبط. على المسيحيين الاورثـودوكس، الـذين يميلـون إلـى

الاعتقاد بأن هؤلاء الذين رجموا الشهداء الأوائل بالحجارة حتى الموت لا بد إنهم كانوا أسوأ منهم، أن يتذكروا أن احد أولئك المضطهِدين كان القديس بول.

دعونا نضيف مثالا آخر، وهو الأكثر إثارة من الجميع، إذا ما قيست إثارة الخطأ بحكمة وفضيلة من يقع فيه. إذا كان هناك شخص، يمتلك السلطة، ولديه أساس يجعله يعتقد أنه الأفضل والأكثر استنارة ومعرفة من بين معاصريه، فهو الإمبراطور ماركوس اوريليوس. بصفته الملك المطلق للعالم المتحضر بأسره، حَفظ خلال حياته ليس العدالة التي لا تشوبها شائبة فحسب، بل ما لم يكن متوقعا كثيرا من تربيته الرواقية، ألا وهو قلبه الرقيق للغاية. كانت جميع الإخفاقات القليلة المنسوبة إليه من ناحية الانغماس: بينما كانت كتاباته، وهي المنتج الأخلاقي الأعلى للعقل القديم، نادرا ما كانت تختلف من الناحية المحسوسة، هذا إن اختلفت على الإطلاق، عن تعاليم المسيح المميزة. كان هذا الرجل، في كل شيء ما عدا المعنى الدوغماتي للكلمة، مسيحيا أفضل من جميع الملوك والحكام الذين يزعمون أنهم مسيحيين، والذين منذ أن حكموا اضطهدوا المسيحية. كان متربعا على قمة كافة الانجازات البشرية السابقة، بعقله المفتوح، وغير المقيد، وشخصه الذي قاده من نفسه ليجسد في كتاباته الأخلاقية المثال المسيحي، إلا أنه رغم ذاك فشل في أن يرى أن المسيحية كانت لتصبح خيرا وليس شرا للعالم، مع واجباته التي كان مستغرقا فيها بعمق. لقد عرف المجتمع المتواجد على أنه في حالة يرثى لها. ولكنه بما كان عليه، رأى، أو اعتقد أنه رأى، أنه – أي المجتمع- متماسك مع بعضه، وممنوع من التدهور، عن طريق الإيمان واحترام المقدسات المتوارثة. وبصفته حاكما للبشر، اعتبر أن من واجبه أن لا يجعل المجتمع يعاني من الانقسام إلى قطع صغيرة؛ ولم ير كيف يمكن تشكيل أواصر يمكنها أن تربط نسيج المجتمع ببعضه البعض، إذا ما أزيلت روابطه الحالية. استهدف الدين الجديد، وبشكل صريح، حل تلك الروابط: لذا، إن لم يكن واجبه في أن يتبنى ذلك الدين، كان يبدو أن واجبه هو أن يقمعه. بما إن الديانة المسيحية لم تكن تبدو

حقيقية صادقة، ذات جذور مقدسة، بالنسبة له؛ وبما إن هذا التاريخ الغريب لإله مصلوب لم يكن معقولا بالنسبة له، وان نظاما يدّعي الاستناد الكامل على أساس غير معقول تماما بالنسبة له، ولم يكن يتوقع منه أن يصبح وكالة الإصلاح والتجديد التي أثبتت نفسها، بعد كل ذلك القمع، على أرض الواقع؛ فقد خوّل الفلاسفة والحكّام الأكثر لياقة ولطفا، تحت إحساس مقدس بالواجب، بقمع المسيحية. في تصوري، إن هذا لواحد من الحقائق الأكثر مأساوية في التاريخ. إنه لفكرة مريرة، لو أن الدين المسيحي قد اتُّخِذ على أنه الدين الرسمي للإمبراطورية في ظل رعاية ماركوس اوريليوس بدلا من رعاية قسطنطين، لصارت مسيحية العالم شيئا مختلفا. ولكن سيكون من الإجحاف بحقه أيضا، ومن تشويه الحقيقة، إنكار حقيقة أن ماركوس اوريليوس كان ينقصه التماسا واحدا يحث على معاقبة التعليم المناهض للمسيحية، لكي يعاقب، كما فعل في الواقع، التبشير بالمسيحية. ما من مسيحي يؤمن بقوة ببطلان الديانة الوثنية، وميلها نحو تفكيك المجتمع، أكثر من إيمان ماركوس اوريليوس بنفس الأشياء تجاه الديانة المسيحية؛ وهو الذي كان يعتقد بأنه، من بين كافة الناس الذين عاشوا آنذاك، الرجل الأكثر قدرة تثمينها. إن كان هناك أي شخص منا يؤيد معاقبة نشر الآراء، ولم يقدم على امتداح نفسه، معتقدا بأنه رجلا أكثر حكمة وأفضل من ماركوس اوريليوس – وأكثر عمقا في ثقافته في حكمة عصره، والاهم من ذلك، أكثر رقيّا في ذكائه— وأكثر حرصا في بحثه عن الحقيقة، أو أكثر تفردا بالرأي في التزامه بها عندما يجدها؛-- فعليه أن يكف عن ذلك الادعاء بالعصمة من الخطأ المشتركة لنفسه، وللجمهور، التي ادعى بها انطونيوس العظيم فأدت إلى نتيجة بائسة.

بعد إدراكهم لاستحالة الدفاع عن استخدام العقاب لمنع أية آراء غير دينية، من خلال أي جدل لن يبرر ماركوس انطونيوس، تقبّل أعداء الحرية الدينية، في بعض الأحيان، عندما يتعرضون لضغط شديد، هذه النتيجة وقالوا، مع الدكتور جونسون، إن مضطهدي المسيحية كانوا على حق؛ وإن الاضطهاد هو معضلة يجب على

الحقيقة أن تجتازها، وعادة ما كانت تفعل ذلك بنجاح، وإن العقوبات القانونية هي في نهاية المطاف، عديمة القوة إزاء الحقيقة، على الرغم من أنها في بعض الأحيان، فاعلة بشكل مفيد، ضد الأخطاء المؤذية. هذا هو شكل من أشكال الجدل لصالح التعصب الديني، البارز بدرجة تجعله لا يمر دونما نلاحظه.

لا يمكن اتهام النظرية التي تؤكد أن الحقيقة يمكن أن تُضطهد، على نحو مبرر، لأن الاضطهاد لا يمكن أن يلحق بها أي ضرر، بأنها عدوانية، وبشكل قصدي، ضد استقبال الحقائق الجديدة؛ ولكننا لا نستطيع أن نوصي بكرم تعاملها مع الأشخاص الذين تدين لهم البشرية. أن تكتشف شيئا للعالم، شيئا يهمه بعمق، غير أنه كان جاهلا به في الماضي؛ وأن تبرهن له أنه كان مخطئا في نقطة حساسة من المصلحة الدنيوية أو الدينية، لهي أكبر خدمة مهمة يمكن للإنسان أن يقدّمها إلى أبناء جلدته، وفي بعض الحالات، مثل حالات المسيحيين الأوائل والإصلاحيين، فإن هؤلاء الذين يرون ما يراه الدكتور جونسون، يعتقدون أنها أغلى هبة يمكن أن يهبها الله للبشرية. أما أن يجزى مؤلفو أو مؤسسو مثل هذه الفوائد العظيمة بالشهادة؛ وأن يكون جزاؤهم هو أن يعاملوا معاملة أعتى المجرمين، فليس خطأ محزنا، أو سوء طالع يجب أن تحزن عليه الإنسانية وتندبه بحالة من الحداد، حسب هذه النظرية، بل هو الوضع الطبيعي والمبرر للأشياء. إن من يكتشف أو يقترح حقيقة جديدة، حسب هذا المذهب، يجب أن يقف، كما وقف في الماضي، حسب تشريع (اللوكريانيين)، مقترِح القانون الجديد، مع حبل بأنشوطة يلتف حول عنقه، ليشد فورا، إذا لم تتبنى الجمعية العامة مقترحه، بعد الاستماع إلى أسبابه، في ذلك الزمان والمكان. الناس الذين يدافعون عن مثل هذا النمط من التعامل مع الواهبين أو المحسنين لا يمكن أن نفترض بأنهم يضعون قيمة كبيرة على الفائدة؛ واعتقد أن هذه النظرة للموضوع مقيدة على الأغلب بنوع الأشخاص الذين يعتقدون بأن الحقائق الجديدة قد كانت محببة ذات مرة، ولكننا الآن تحملنا الكثير منها.

ولكن في الواقع، إن المثل القائل بأن الحقيقة تنتصر دائما على الاضطهاد، هو واحد من الأكاذيب المفرحة التي يكررها الرجال، الواحد تلو الآخر، حتى تتحول إلى ملاحظات بليدة، ولكن التجربة تفندها جميعا. التأريخ يعج بالأمثلة عن الحقائق التي قمعها الاضطهاد. إن لم يتم قمعها إلى الأبد، فقد تتأخر قرونا. ولنتحدث عن الآراء الدينية: فقد اندلع الإصلاح عشرون مرة على الأقل قبل لوثر، وقد اخمد في مكانه. فقد قُمعَ ارنولد من بريشا. وأسكت فرا دولسينو. وسافونارولا قد قُمع. والبيجيوز قد قُمعوا. والفودواييين قمعوا، واللولارديين قُمعوا، والهوسيين قمعوا. حتى في عصر لوثر، حيثما كان هناك إصرار على الاضطهاد، كان الاضطهاد ينجح. ففي اسبانيا، وايطاليا، والفلاندرز، والإمبراطورية النمساوية، اقتلعت البروتستانتية؛ وربما كانت ستقتلع من انجلترا أيضا، لو أن الملكة ماري قد عاشت، أو كانت الملكة إليزابيث قد ماتت. عادة ما نجح الاضطهاد، ما عدا عندما يكون الكافرون حزبا أقوى من أن يتم قمعه واضطهاده بشكل فاعل. ما من شخص عاقل يشكك في أن الديانة المسيحية ربما تكون قد استأصلت ومحيت في الإمبراطورية الرومانية. لقد انتشرت، وأصبحت مهيمنة، لأن الاضطهاد كان عرضيا فقط، لم يستمر سوى لوقت قصير، تفصل بينه فواصل زمنية طويلة من الترويج والدعاية التي لا يقاطعها أحد. إنه لمن وحي العواطف الجياشة السمجة أن تمتلك الحقيقة، بوصفها حقيقة فقط ، أية قوة كامنة لا تقبل الخطأ، لتنتصر على الزنزانة والمشنقة. ليس الرجال أكثر حماسا للحقيقة منهم للخطأ، كما أن التطبيق الملائم للعقوبات القانونية، بل وحتى الاجتماعية سينجح عموما في إيقاف انتشار كل منهما. إن الامتياز الحقيقي الذي تمتلكه الحقيقة، متضمن في هذا، هو عندما يكون الرأي صحيحا، فإنه قد ينطفئ مرة، مرتين، أو عدة مرات، ولكن بتتابع العصور، سيكون هناك عموما بعض الأشخاص الذين سيعيدون اكتشافها، حتى تصادف واحدة من مناسبات ظهورها ثانية في وقت تتفادى فيه

الاضطهاد في ظروف محبذة، حتى تحرز تقدما كبيرا تجابه فيه كل المحاولات المتتالية لقمعها.

سيقال إننا الآن لا نحكم بالإعدام على الذين يقدمون آراء جديدة: نحن لسنا كأجدادنا الذين ذبحوا الأنبياء، وبنوا المدافن لهم. حقا، أننا لم نعد نعدم الكفار؛ ومقدار الإصابة الجزائية التي ربما يتحملها الشعور الحديث، حتى ضد أكثر الآراء بغضا، ليس مقدارا كافيا لاستئصالها. ولكن دعونا لا نمتدح أنفسنا بأننا ما زلنا نظيفين حتى من لطخات الاضطهاد القانوني. ما زالت العقوبات على الآراء، أو على التعبير عن الآراء على أقل تقدير، موجودة وبموجب القانون؛ وإن تنفيذها، حتى في تلك الأوقات، ليس نادرا إلى الحد الذي يجعل من غير المعقول أن يتم إحياؤها إلى درجاتها القصوى. عام 1857، في الجلسات الصيفية لمقاطعة كورنوال، قيل عن رجل سيء الحظ كان سلوكه استثنائيا في جميع علاقاته الحياتية، إنه حكم بالسجن واحد وعشرون شهرا، لتلفظه وكتابته لبعض العبارات التي تسيء للدين المسيحي على البوابة. وفي غضون شهر من الوقت نفسه، رُفِضَت عضوية شخصين، في مناسبتين مختلفتين، في هيئة المحلفين، وقد تعرض احدهما للاهانة الشديدة من القاضي ومن أحد المستشارين، لأنهما أعلنا بصدق أن ليس لديهما معتقدا دينيا؛ بينما حُرِم ثالث، وهو أجنبي، وللسبب نفسه، من حق العدالة في شكواه ضد لص. إن هذا الرفض للتعويض قد حدث بفضل المذهب القانوني القائل بأن لا يسمح لأحد لا يحترف الإيمان بإله، (أي إله يفي بالغرض) والحياة الأخرى، بالإدلاء بشهادة أو تقديم دليل في المحكمة؛ وهو شيء مساوٍ لاعتبار هؤلاء الأشخاص خارجين عن القانون، مستثنين من حماية المحاكم؛ كما أنهم قد يتعرضون للمهاجمة أو السرقة ويفلت الفاعل من العقاب، إذا لم يكن هناك احد حاضرا سواهم، أو سوى أشخاص يحملون نفس الآراء، ليس هذا فحسب، بل إن شخصا آخر قد يتعرض للسرقة أو المهاجمة ويفلت الفاعل من العقاب، إذا اعتمد إثبات الحقيقة على شهادتهم . إن

الافتراض الذي استند عليه هذا، هو أن القسَم شيء عديم القيمة، إذا كان الشخص لا يؤمن بحياة أخرى؛ وهو اقتراح ينم عن جهل كبير بالتأريخ لدى هؤلاء الذين يتفقون معه (بما أنه صحيح تاريخيا إن نسبة كبيرة من الكافرين في كل العصور كانوا أشخاصا يمتازون بالنزاهة والشرف)؛ وسوف لن يدعمه احد يمتلك أدنى حد ممكن من الإدراك بعدد الأشخاص الذين يمتلكون الشهرة الأعظم في العالم، لفضيلتهم ولانجازاتهم على حد سواء، ولكنهم معروفون، على الأقل لدى المقربين منهم، بأنهم غير مؤمنين. إضافة إلى ذلك، إن القاعدة انتحارية، وهي تقطع أساسها بنفسها. فتحت الافتراض بأن الوثنيين لابد أن يكونوا كاذبين، تسمح بشهادة كل الوثنيين الراغبين في الكذب، ولا ترفض سوى هؤلاء الذين يتحدون التنديد واللوم باعترافهم العلني باعتناقهم معتقدا بغيضا، بدلا من تلفيقهم لأكذوبة. إن قاعدة تدين ذاتها بذاتها على هذا النحو، يمكن أن تبقى فاعلة، ولكن كشارة للبغضاء والكراهية فقط، أو كأثر من آثار الاضطهاد؛ اضطهاد يمتلك الفرادة أيضا، بحيث إنَّ مؤهلات اجتيازه، هي أن يُبرهن بالدليل القاطع على أن الفرد لا يستحقه (أي الاضطهاد). إن القاعدة، والنظرية التي تضمرها، نادرا ما تكونان أقل إهانة للمؤمنين منها للكافرين. لأنه إذا كان الذي لا يؤمن بالحياة الأخرى، يكذب بالضرورة، فإن ذلك يعني أن الذين يؤمنون هم فقط الممنوعون من الكذب من خلال خوف النار، إذا كانوا ممنوعين حقا. سوف لن نلحق الأذى بمؤلفي هذه القاعدة والمحرضين عليها، من خلال الافتراض بأن المفهوم الذي قد شكلوه حول الفضيلة المسيحية مستمد من وعيهم الخاص.

تلك، حقا، هي بقايا وآثار الاضطهاد فقط، وقد يُعتَقد بأنها ليست إشارة للرغبة في الاضطهاد، بقدر ما هي مثال على ذلك الوهن المتكرر جدا في العقول الانجليزية، الذي يجعلهم يجدون متعة غير معقولة في التأكيد على مبدأ سيء، عندما لم يعودوا سيئين بما فيه الكفاية ليرغبوا في جعله في حيز التنفيذ. ولكن للأسف ليس هناك أمنا أو ضمانا في حالة العقل العام، بأن تعليق أسوأ أشكال الاضطهاد القانوني، التي

استمرت لقرابة جيل، سيستمر. في هذا العصر، كثيرا ما يتم إزعاج السطح الهادئ للروتين بمحاولات إيقاظ الشرور القديمة، إلى حد تقديم فوائد جديدة. إن ما يتم التبجّحَ به في الوقت الحالي كإحياء الدين، عادة ما يكون، في العقول الضيقة وغير المتعلمة، إحياءً للتعصب؛ وحيثما تكون هناك خميرة للتعصب في مشاعر أبناء شعب ما، وهي تستوطن في الطبقة الوسطى، لا يحتاج الأمر إلا للشيء القليل لإثارتهم (أي أبناء الشعب) ليمارسوا الاضطهاد الفعلي ضد هؤلاء الذين لم يكفّوا قط عن الاعتقاد بأنهم الأهداف المناسبة للاضطهاد. إن هذا هو السبب – إنها الآراء التي يتبناها الرجال، والمشاعر التي يحملون، فيما يتعلق بهؤلاء الذين ينكرون المعتقدات التي يعتبرونها مهمة— الذي يجعل هذا البلد، ليس مكانا للحرية العقلية.

لفترة طويلة خلت، كان الضرر الرئيس للعقوبات الشرعية هي أنها تعزز مشاعر العار الاجتماعي. إن وصمة العار هذه هي المؤثرة فعلا، وهي مؤثرة جدا، بحيث إنّ احتراف الآراء التي هي تحت حظر المجتمع لهو شيء أقل شيوعا في انجلترا من الاعتراف بتلك التي تستدعي عقوبة قضائية في العديد من البلدان الأخرى. فيما يتعلق بكل الأشخاص، عدا هؤلاء الذين جعلتهم ظروفهم المالية يعتمدون على الإرادة الحسنة للناس الآخرين، فإن الرأي، في هذا الموضوع، بمستوى فعالية القانون؛ قد يتعرض الرجال إلى السجن أيضا، وكذلك يحرمون من كسب قوتهم. أما هؤلاء الذين قوتهم مكفول مسبقا، والذين ليست لديهم رغبة في أفضال من رجال السلطة، أو من كيانات من الرجال، أو من العامة، فلا يخشون الاعتراف المباشر بأية آراء، سوى أن يساء الظن بهم، أو يساء التحدث عنهم، ولا ينبغي أن يتطلب هذا إلى قالب بطولي ليمكّنهم من التحمل. ليس هناك مجال لأي التماس بالنيابة عن مثل هؤلاء الأشخاص. ولكن على الرغم من أننا الآن لا نلحق الكثير من الشر أو الضرر بهؤلاء الذين يفكرون بشكل مختلف عنا، كما اعتدنا على ذلك في الماضي، يمكن أننا نلحق بأنفسنا شرا كبيرا من خلال معاملتنا لهم. لقد أعدِمَ

سقراط، ولكن الفلسفة السقراطية بزغت كالشمس في السماء، ونشرت ضياءها على كل السماوات الفكرية. لقد رُميَ المسيحيون للأسود، ولكن الكنيسة المسيحية نمت مثل شجرة مهيبة وارفة الظلال، فارتفعت على النباتات القديمة الأقل حيوية، وخنقتها أو حبستها بظلالها. إن تعصبنا الاجتماعي المجرد لا يقتل أحدا، ولا يقتلع رأيا، ولكنه يشجع الرجال على إخفاء حقيقة تلك الآراء، أو العزوف عن أي جهد فعّال لأجل نشرها. أما معنا، فإن الآراء الكافرة لم تكسب شيئا ملموسا، أو حتى تخسر، أية أرضية في أي عقد من الزمن، أو جيل من الأجيال؛ فهي لم تتوهج وتنشر ضوءها قط، ولكنها استمرت بالاحتراق البطيء في دوائر التفكير الضيقة والأشخاص المولعين بالدراسة الذين نشأت (هذه الآراء) بين أوساطهم، دون أن تنير الشؤون العامة للبشرية مطلقا، لا بضوء حقيقي، ولا بضوء زائف. وهكذا بقيت حالة الأشياء، مقنعة جدا لبعض العقول، لأنها، وبدون العملية المزعجة في فرض الغرامات أو السجن على أي احد، أبقت كافة الآراء السائدة دون المساس بها ظاهريا، بينما لم تمنع أو تحرّم إطلاقا ممارسة العقل على المعارضين أو المنشقين المصابين بداء الفكر. وهي خطة ملائمة لإحلال السلام في العالم الفكري، وإبقاء جميع شؤونه سائرة على النحو الذي كانت عليه في السابق. ولكن الثمن المدفوع هذا النوع من التهدئة، هو التضحية بالشجاعة الأخلاقية للعقل البشري برمتها. إن الحالة التي يجد فيها قسم كبير من العقول الأكثر فعالية وبحثا، أن من الحكمة إبقاء مبادئ قناعاتهم وأسسها العامة داخل صدورهم، و أن يحاولوا، في الأمر الذي يخاطبون به الجمهور، أن يكيفوا أكبر قدر مستطاع من استنتاجاتهم مع منطلقات رفضوها داخليا، لا تستطيع (أي الحالة) أن تنتج أشخاصا صريحين، لا يخافون، وعقول منطقية متسقة، كانت ذات مرة تقدّس العالم المفكر. إن نوع الرجال الذين يمكن البحث عنهم في ظل تلك الحال هم أما المتقبلين للرتابة والأشياء الشائعة، أو الانتهازيين المتقلبين بآرائهم حول الحقيقة، الذين يتوجهون بنقاشهم في جميع المواضيع الجسيمة إلى مستمعيهم، وليس لإقناعهم هم. هؤلاء الذين يتجنبون هذا الخيار، يفعلون ذلك من خلال تضييق أفكارهم

واهتمامـاتهم وحـصرها بـالأشـياء التـي يمكـن الكـلام عنهـا دون الخـوض فـي منطقـة المبادئ، أي يحصرونها بالقضايا التطبيقية الصغيرة، التي كانت ستأتي من أنفسهم مباشرة، فقط لو أن عقول البشرية قد توسعت وتعززت، وهو ما لن يصبح فعّالا حقا حتى ذلك الحين: أما ما يعزز عقول البشر ويوسّعها، وهو التأمل الحر والجريء في ارفع المواضيع وأسماها، فقد تُرِك.

على هؤلاء، الذين يرون بأن هذا التكتّم من قبل الكافرين ليس شرّا، أن يأخذوا بعين الاعتبار، في المقام الأول، أنه نتيجة له لم تكن هناك أية مناقشة عادلة وعميقة للآراء الهرطقية؛ وأن بعضا منهم لا يستطيعون تحمّل مثل هذه المناقشة، وعلى الرغم من أنهم قد يُمنعون من الانتشار، إلا أنهم لا يختفون. ولكنها ليست عقول الكافرين هي التي تدهورت كثيرا جدا، بل الحظر المفروض على كل التحقيق، لا ينتهي بالاستنتاجات التقليدية. إن الأذى الأعظم الذي وقع هو ذلك الذي حل بهؤلاء الذين لم يكونوا كفارا، والذين تشنج كل تطورهم العقلي، واجبر عقلهم على الإذعان، من خوف الهرطقة. من يستطيع أن يحسب ما يخسره العالم في حشد العقول الواعدة المقترنـة بأشـخاص خـائفين، لا يجـرؤون علـى إتبـاع أي سـلك فكـري مـستقلٍ نـشيطٍ واضح، خشية أن ينزلهم في شيء يُعترف بكونه غير ديني وغير أخلاقي؟ قد نرى بينهم، بين الحين والآخر، رجلا ذا وعي عميق، وفهم راسخ مطوّر، ينفق حياته في السفسطة مع عقل لا يستطيع إسكاته، واستهلاك مصادر الإبداع في محاولة التوفيق بين دوافع ضميره وعقله، وبين التقليدية، وهو ما لم ينجح في فعله إلى النهاية لحد الآن. لا يستطيع أحد أن يصبح مفكرا عظيما ما لم يدرك، انه كمفكر، فإن أول واجباته هو إتباع عقله نحو أية استنتاجات يقوده إليها. فالحقيقة تكسب الكثير حتى عن طريق الأخطاء التي يرتكبها شخص يفكر لنفسه، مع الدراسة والتحضير اللازمين، أكثر مما تكسب من الآراء الصحيحة لهؤلاء الذين يتمسكون بها فقط لأنهم لا يتجشمون عناء التفكير. إن حرية التفكير مطلوبة ليس لإعداد المفكرين العظام فقط،

أو بشكل رئيس. على العكس، فهي ضرورية ولا غنى عنها أيضا لتمكين البشر الاعتياديين من الحصول على المستوى العقلي الذي يتمكنون منه. لقد كان هناك، وربما سيكون ثانية، أفرادا من المفكرين العظام، في مناخ عام من العبودية العقلية. ولكن لم يكن هنالك قط، ولن يكون إطلاقا، في ذلك المناخ، أناس ناشطين عقليا. عندما يقوم أي شعب باقتراب مؤقت من شخص كهذا، فإن ذلك معزوٌ إلى تعليق مؤقت لبغض التأمل المغاير. حيثما تكون هناك اتفاقية ضمنية بأن المبادئ يجب أن لا تخضع للنقاش؛ وحيثما تعتبر مناقشة الأسئلة العظمى مغلقة، لا نستطيع أن نتأمل إيجاد مقدار عال عموما من النشاط العقلي كان قد جعل بعض فترات التأريخ بارزة جدا. لم يحدث قط، عندما كان الجدل يتجنب الخوض في المواضيع الواسعة والهامة إلى حد يجعلها تلهب الحماس، إن أثير عقل الناس وابتعد عن أسسه، وأعطي الدافع الذي رفع حتى الأشخاص من ذوي الذكاء الاعتيادي جدا إلى مستوى بعض من كبرياء الكائنات المفكرة. لقد كان لدينا مثال على شيء كهذا في حالة أوربا خلال الوقت الذي تبع الإصلاح مباشرة؛ ومثال آخر، على الرغم من اقتصاره على القارة وعلى الطبقة الأكثر ثقافة، في الحركة التأملية للنصف الأخير من القرن الثامن عشر؛ ومثال ثالث، استغرق وقتا اقل، في الاختمار الفكري لألمانيا خلال فترة غوته و فيخته. اختلفت تلك الفترات بشكل كبير في الآراء المعينة التي طورتها؛ ولكنها كانت متشابهة في هذا، وهو أن نير السلطة كان مكسورا، خلال جميع الفترات الثلاث. في كل فترة منها، كان هناك استبداد عقلي قديم قد أسقط، ولم يحل محله استبداد جديد بعد. لقد جعل الدافع، الذي أعطي في تلك الفترات، أوربا ما هي عليه الآن. وكل تطور حدث في العقل البشري أو في المؤسسات، يمكن تتبعه إلى واحدة، أو أخرى، من تلك الفترات على وجه الدقة. أشارت المظاهر في بعض الأحيان إلى أن جميع الدفقات الثلاث قد استهلكت بشكل جيد؛ ولا نستطيع توقع بداية جديدة، حتى نؤكد حريتنا العقلية مرة أخرى.

دعونا نذهب الآن إلى القسم الثاني من الجدل، وبعد رفضنا للافتراض القائل بأن أي من الآراء المتوارثة قد يكون خاطئا، دعونا نفترض أنها صحيحة، ونتمعّن في قيمة الأسلوب الذي يمكن أن يتم تبنيها به، عندما لا تتم مناقشة حقيقتها بشكل حر وصريح. ومهما كانت درجة عدم رغبة الشخص الذي يمتلك رأيا قويا في أن يقرّ بأن رأيه خاطئا، ينبغي أن يحركه الاعتبار القائل بأنه مهما كانت درجة حقيقته، سوف تعتبر عقيدة أو مذهبا ميتا، وليس حقيقة حية، إن لم تتم مناقشتها بشكل كامل ومتكرر وبلا خوف.

دعونا الآن ننتقل إلى القسم الثاني من الجدل، وبعد رفضنا للافتراض القائل بأن أيا من الآراء المُستلمة أو المتوارثة يمكن أن تكون خاطئة، دعونا نفترض بأنها صحيحة، ونتفحص قيمة الأسلوب الذي يمكن اعتناقها بموجبه، عندما لا يمكن تفحص حقيقتها والتأكد منها بشكل صريح وحر. ومهما كان الشخص الذي يمتلك رأيا قويا غير راغب في الاعتراف بإمكانية أن يكون رأيه على خطأ، ينبغي أن يتأثر بالاعتبار القائل بأن ذلك الرأي، مهما كان حقيقيا صحيحا، إذا لم يخضع لمناقشة كاملة، متكررة وشجاعة، فإنه سيعتبر معتقدا ميتا، وليس حقيقة حية.

هنالك طبقة من الأشخاص (وهي لحسن الحظ ليست بنفس العدد الذي كانت عليه في السابق) ممن يعتقدون أنه يكفي أن يوافقهم شخص واحد فيما يعتقدون بصحته وبلا تشكيك، على الرغم من انه لا يمتلك أية معرفة كانت عن أسس ذلك الرأي، ولا يستطيعون أن يقوموا بدفاع ممكن عنه ضد الاعتراضات الأكثر سطحية. إن مثل هؤلاء الأشخاص، لو استطاعوا مرة أن يحصلوا على تصريح من السلطة بتدريس معتقدهم، فمن الطبيعي أن يعتقدوا بأن السماح بتعريضه للتشكيك سوف لن يجدي نفعا، بل سيأتي بالضرر. وحيثما يسود تأثيرهم، فإنهم سيجعلون من المستحيل تقريبا بالنسبة للرأي المتوارث أو المُستلم أن يتعرض للرفض على نحو حكيم

ومتعقل، على الرغم من انه ما زال عرضة للرفض بشكل جاهل متعجل؛ إذ إن إغلاق الباب بوجه المناقشة بشكل مطلق هو شيء نادر الحدوث، ولكن بمجرد أن يسمح للمناقشة بالدخول، فإن الاعتقادات غير المؤسسة على الاقتناع تميل إلى الانسحاب أمام ابسط مظهر من مظاهر الجدل. وعلى كل حال، فإن إلغاء هذه الإمكانية – مفترضين بأن الرأي الحقيقي الصائب يستوطن في العقل، ولكنه يستوطن بصفة غطرسة أو إجحاف، بصفة معتقد مستقل عن الجدل، محصن ضده – ليس هو الطريق الذي ينبغي للكائن المتعقل أن يسلكه للتمسك بالحقيقة. إن هذا ليس معرفة للحقيقة. فالحقيقة التي يتم تبنيها على هذا النحو، ليست سوى خرافة أخرى، تلجأ إلى الكلمات التي تعبّر، عرضيّا، عن حقيقة معينة.

لو كان ينبغي تهذيب وتطوير ذكاء البشر وحكمهم، وهو شيء لا ينكره البروتستانتيون على الأقل، فعلى أي شيء يمكن للفرد أن يمارس هذه القدرات، إن لم يكن على الأشياء التي تهمه إلى الحد الذي يجعل من الضروري بالنسبة له أن يتبنى آراء معينة حول تلك الأشياء؟ إذا كان تهذيب الفهم يتكون من شيء واحد أكثر مما يتكون من الآخر، فلا شك انه يتكون من معرفة أسس أو أرضيات آراء الفرد. أيا كان ما يؤمن به الناس، في المواضيع التي يكون فيها الإيمان بشكل صحيح هو الشيء الأكثر أهمية، فعليهم أن يكونوا قادرين على الدفاع عنه، على الأقل ضد الاعتراضات الشائعة. ولكن، قد يقول احد ما، "دعهم يتعلمون أسس آرائهم. فإن ذلك لا يعني أن الآراء يجب أن تُردّد بشكل ببغاوي لأن أحدا لم يسمعها وهي تخضع للنقاش. هؤلاء الذين يتعلمون الهندسة، لا يقومون ببساطة بحفظ النظريات في ذاكرتهم، ولكنهم يفهمون الإيضاحات والبراهين أيضا؛ وسيكون من غير المعقول القول بأنهم يظلون جاهلين بأسس الحقائق الهندسية، لأنهم لم يسمعوا قط أحدا ينكرها، أو يحاول أن يفندها." بلا شك، إن مثل هذا التعليم يكون ملائما في موضوع كالرياضيات، حيث ليس هناك من شيء قط يمكن قوله على الجانب الخطأ من

السؤال. إن فرادة الدليل على الحقائق الرياضية تكمن في أن كل الجدل هو في جانب واحد. ليست هناك اعتراضات، ولا إجابات على الاعتراضات. ولكن في كل موضوع يسمح باختلاف الآراء، تعتمد الحقيقة على عقد موازنة بين منظومتي الأسباب المتنازعة. حتى في الفلسفة الطبيعية، هنالك دائما بعض التفسيرات الأخرى الممكنة لنفس الحقائق؛ فهناك بعض النظريات ترى بمركزية الأرض بدلا من مركزية الشمس، وهناك نظريات للاهوب بدلا من الأوكسجين؛ ولا بد من إيضاح السبب الذي يجعل النظرية الأخرى لا يمكن أن تكون صحيحة: وحتى يتبين ذلك، وحتى نعرف كيفية بيانه، فنحن لا نفهم الأسس التي يستند عليها رأينا. ولكن عندما نتجه نحو المواضيع الأكثر تعقيدا بشكل مطلق، نحو الأخلاق، والدين، والسياسة، والعلاقات الاجتماعية، وأعمال الحياة، فإن ثلاثة أرباع الجدالات لكل رأي متنازع عليه تتكون من تبديد المظاهر التي تفضّل بعض الآراء المختلفة عنها. ما من أحد من بين أعظم خطباء العصور القديمة، عدا واحد فقط، ترك دليلا مسجلا على انه كان دائما يدرس حالة خصمه بكثافة توازي في حجمها، إن لم تكن اكبر من تلك التي يوليها لحالته هو. إن ما مارسه سيسرو كوسيلة للنجاح الجدلي، جدير بأن يقلده كل الذين يدرسون أي موضوع، لأجل الوصول إلى الحقيقة. إن الذي يعرف جانبه من القضية فقط، لا يعرف إلا القليل عنها. قد تكون أسبابه جيدة، وقد لا يستطيع احد أن يفندها. ولكن إن كان ليس بقادر على تفنيد الأسباب في الجانب الآخر من القضية؛ إذا كان لا يعرف الكثير عن ماهيتها؛ لن يكون لديه أساس لتفضيل أي من الرأيين. إن الوضع المنطقي بالنسبة له سيكون تأجيل الحكم، وان لم يُقنع نفسه بذلك، فإنه أما يقاد من قبل السلطة، أو يتبنى، شأنه شأن عموم العالم، الجانب الذي يشعر بالميل إليه أكثر. كما أنه لن يكون كافيا إن يستمع إلى جدل خصومه من معلميه، مقدمة على النحو الذي يختارونه هم، مصحوبة بما يقدمونه على أنه تفنيد. ليست هذه هي الطريقة التي نكون فيها عادلين مع الجدل، أو التي نضعها فيها على تماس مع عقله. لا بد أن يكون قادرا على سماعها من الأشخاص الذين يؤمنون بها فعلا: الذين

يدافعون عنها بحرص، ويفعلون أقصى ما باستطاعتهم من أجلها. لا بد أن يعرفها بشكلها الأكثر قابلية للفهم والأكثر إقناعا؛ لا بد أن يشعر بالقوة الكاملة للصعوبة التي ينبغي على النظرة الحقيقية للموضوع أن تواجهها وتتخلص منها؛ وإلا فإنه نفسه لن يمتلك من نسبة الحقيقة التي تواجه تلك الصعوبة وتزيلها. تسعة وتسعون بالمائة من الذين يطلق عليهم اسم المتعلمين هم على هذا الحال؛ بل حتى بعض الذين يستطيعون الدفاع عن آرائهم بطلاقة، هم كذلك. ربما يكون استنتاجاهم صحيحا، ولكنه قد يكون خاطئا لأنهم رغم كل شيء قد عرفوه: لم يضعوا أنفسهم قط في الوضع العقلي لهؤلاء الذين يفكرون على نحو مختلف عنهم، ولم يتأملوا فيما يمكن لمثل هؤلاء الأشخاص أن يقولون؛ وبالتالي، فإنهم لم يعرفوا، بأي معنى ملائم للكلمة، المذهب الذي يتبنونه هم أنفسهم. وهم لا يعرفون أجزاءه تلك التي تفسّر المتبقي وتبرره؛ ألا وهو الاعتبارات التي تبين أن الحقيقة التي تتنازع ظاهريا مع حقيقة أخرى هي قابلة للمصالحة والتوافق معها، أو أنه في السببين اللذين يبدوان قويين، واحد فقط وليس الآخر ينبغي أن يكون مفضّلا. أما كل ذلك الجزء من الحقيقة، الذي يقلب الميزان، ويقرر الحكم الذي يصدر عن عقلٍ كامل الاطلاع والمعرفة، فهم لا يعرفونه؛ ولا هو معروف على الإطلاق، إلا لهؤلاء الذين قد تعاملوا مع كلا الطرفين بشكل متساوٍ وحيادي، وسعوا جاهدين لأن يروا أسباب كل منهما في النور الساطع. إن هذا التنظيم أساسي جدا للفهم الجيد للمواضيع الأخلاقية والإنسانية، بحيث لو أن معارضي كافة الحقائق المهمة وخصومها لم يكونوا موجودين، فإنه لا مناص من تخيّلهم وتزويدهم بالحجج القوية التي لا يستطيع استحضارها إلا امهر أنصار الشيطان.

لأجل الحد من قوة هذه الاعتبارات، يفترض بعد المناقشة الحرة أن يقول، إنه ليست هناك ضرورة للبشرية بشكل عام لأن تعرف وتفهم كل ما يمكن أن يقال ضد آرائها أو لصالحها من قبل الفلاسفة وعلماء الدين. وإنه ليست هناك ضرورة بالنسبة للعوام بأن يكونوا قادرين على كشف جميع مغالطات الخصم المبدع وسوء بياناته.

وإنه يكفي أن كان هناك دائما شخص ما قادر على الإجابة عليها، بحيث إنَّه ما من شيء يحتمل أن يضلل الأشخاص الموجهين توجيها خاطئا ويبقى بلا دحض أو تفنيد. وان العقول البسيطة، التي قد تعلمت الأسس الواضحة للحقائق المغروسة فيها، قد تأتمن الآخرين على السلطة، ولأنهم يدركون بأنهم لا يمتلكون لا المعرفة ولا الموهبة لحل جميع المشكلات التي يمكن أن تظهر، فإنهم قد يتكئون على ضمان أن يكون كل ما قد يظهر من المشكلات قد عولجت وحُلّت، أو يمكن حلّها من قبل هؤلاء المدربين بشكل خاص للقيام بهذه المهمة.

إن القبول بهذه النظرة للموضوع هو جلّ ما يمكن أن يدّعيه هؤلاء الذين يقتنعون بسهولة كبيرة بمقدار تفهم الحقيقة الذي ينبغي أن يصاحب الإيمان بها، حتى وأن كان الأمر كذلك، فإن الجدل لأجل المناقشة الحرة لا يمكن أن يضعف. لأن حتى هذا المذهب يعترف بأن البشرية ينبغي أن تمتلك ضمانا عقلانيا بأن جميع الاعتراضات قد حُلّت بشكل مقنع؛ ولكن كيف يمكن أن تُحل إذا كان ذلك الشيء الذي يحتاج إلى حل لم يقال؟ أو كيف يمكن للحل أن يُعرف على أنه مقنع، إذا لم تكن لدى المعترضين فرصة لإثبات أنه غير مقنع؟ إذا لم يكن على الجمهور، فيجب على الأقل على الفلاسفة ورجال الدين الذين سيحلون المصاعب، أن يتعرفوا على تلك المصاعب بشكلها الأكثر غموضا وتعقيدا؛ ولا يمكن تحقيق هذا ما لم يتم التعبير عنه بشكل حر، ويوضع في النور الأكثر فائدة والذي يسمح لهم به. إن للكنيسة الكاثوليكية طريقتها الخاصة في التعامل مع هذه المشكلة المحرجة. فهي تقوم بفصل كبير بين هؤلاء الذين يمكن أن يُسمح لهم باستقبال مذاهبها أو معتقداتها على أساس القناعة، وهؤلاء الذين يقبلونها على أساس الثقة. ولكن أيا من الفريقين، في الحقيقة، لا يسمح له بالاختيار لما سيقبله؛ ولكن رجال الدين، وهم على الأقل من يمكن الوثوق بهم بشكل كامل، قد يتعرفون بشكل مقبول وجدير بالتقدير على مزاعم خصومهم، من أجل أن يجيبوا عليها، لذلك، فهم يقرؤون الكتب الكافرة؛ أما العامة، فمن الصعوبة

بمكان أن يحصلوا عليها إلا بـأذن خـاص. إن هذا النظـام يعترف بـأن المعرفة بحالـة العدو مفيدة للمعلمين، ولكنه يجد وسائلا، منسجمة مع هذا، لإنكـار هذه المعرفة علـى سائر العالم. وبهذا يعطي للنخبة ثقافة عقلية اكبر، ولكن ليس حريـة عقليـة اكبر، ممـا تسمح به للعامة. وبهذه الوسيلة، ينجح هذا النظام في الحصول علـى نـوع مـن التفوق العقلي الذي تتطلبه غاياته؛ لأنه علـى الرغم من أن الثقافة بـلا حريـة لم تـصنع عقلا واسعا وحرا، إلا أنها تستطيع أن تصنع نصيرا ذكيـا للقضية. ولكن فـي البلدان التـي تعتنق البروتستانتية، فإن هذا المصدر قد مُنع أو أنكر؛ بمـا أن البروتـستانت يؤمنـون، مـن الناحيـة النظريـة علـى الأقل، بـأن مسؤولية اختيـار الـدين يجـب أن يتولاهـا كـل شخص بمفرده، ولا يمكن أن ترمى على عاتق المعلمين، إضـافة إلى ذلك، ففي الحالـة الراهنــة للعــالم، مـن المستحيل مـن الناحيـة العمليـة أن تبقـى الكتابــات التــي يقرؤهـا المتعلمون بعيدة عن متناول غير المتعلمين. لـو كـان معلمـو البشرية مـدركين لكل مـا ينبغي عليهم أن يعرفوا، فإن كل شيء سيكون حرا في الكتابة والنشر بلا قيود.

وعلى كل حال، لو أن العملية الفوضوية الضارة لغياب المناقشة الحرة، عندما تكون الآراء المستلمة أو المتوارثة صحيحة، كانت مقتصرة على ترك النـاس جـاهلين بأسس تلك الآراء، فقد يُعتقد بأن هذا، إن كان شرا ذهنيـا، فهو لـيس شـرا أخلاقيـا، ولا يؤثر على قيمة الآراء، إذا ما نظرنـا إليهـا علـى أسـاس تأثيرهـا علـى الشخص. وعلـى كـل حـال، فـإن الحقيقـة هـي أن أسـس الـرأي ليـست هـي فقـط مـن تُنـسى فـي غيـاب المناقشة، بـل كثيـرا مـا يُنـسى معنـى الـرأي نفسه. والكلمـات التـي توصـله، سوف لـن تقتـرح أفكـارا، أو لا تقتـرح سـوى جـزءا صـغيرا مـن تلـك الأفكـار التـي كانـت قـد استخدمت للتعبير عنها في الأصل. وبدلا من المفهوم الواضـح للمعتقد الحـي، لـم يبـق سوى بعض العبارات القليلة التي حُفظتْ بالتكرار؛ أو لم تبق سوى القشرة والقشة من المعنـى، أمـا الجـوهر الحسن فقد يتعـرض للـضياع. أمـا الفصل الكبيـر مـن التـأريخ، والذي تشغله وتملأه هذه الحقيقة، فلا يمكن أن يُدرَسُ أو أن يتأمل فيه أحد.

لقد اتضح هذا في تجربة كل المذاهب الأخلاقية والمعتقدات الدينية. فهي مليئة بالمعاني والحيوية بالنسبة لهؤلاء الذين أوجدوها، وبالنسبة لتابعيهم المباشرين. ويستمر الشعور بمعناها بقوة راسخة متوقدة، وربما تظهر بوعي مكتمل، طالما أن الصراع يستمر ليعطي المذهب أو المعتقد تفوقا و رفعة على سائر المعتقدات. وفي النهاية، فإنه أما يسود، ويصبح الرأي العام، أو أن تقدمه يتوقف؛ ويبقى محافظا على الأرضية التي حصل عليها، ولكنه يتوقف عن المزيد من الانتشار. عندما تصبح أي من هاتين النتيجتين واضحة، فإن الجدل في الموضوع سيضمحل ويموت تدريجيا. لقد أخذ المذهب مكانه، إن لم يكن كرأي مُستلم، فواحد من الطوائف المسموح بها أو أقسام الرأي: وهؤلاء الذين يعتنقونه عموما قد توارثوه، ولم يتبنوه؛ أما التحوّل من مذهب إلى آخر من هذه المذاهب، لأنه الآن حقيقة استثنائية، فيشغل مكانا صغيرا بين أفكار أساتذتهم. وبدلا من أن يكونوا في حالة تأهب دائم أما للدفاع عن أنفسهم ضد العالم، أو لإخضاع العالم لإرادتهم، تراجعوا إلى حالة الرضوخ، فلا يستمعون، عندما يكون بمقدورهم الاستماع، ولا يزعجون المعارضين (إن كان هناك بعضهم) بالنقاشات لصالحه. وقد يؤرخ منذ هذا الوقت تدهور القوة الحية للمذهب. عادة ما نسمع معلمي كل المذاهب وهم يندبون صعوبة إبقاء الاستيعاب الحي للحقيقة التي يدركونها بشكل دقيق، في عقول المؤمنين، لكي تتخلل الوجدان، وتكتسب سيطرة حقيقية على السلوك. لم يشتكِ أحد من مثل هذه الصعوبة عندما كان المعتقد لا يزال يصارع من أجل بقائه: حتى المقاتلين الضعفاء كانوا يعرفون ويشعرون بالشيء الذي يحاربون لأجله، والفرق بينه وبين المذاهب الأخرى؛ وفي تلك الفترة من فترات وجود المعتقد، يمكن أن نجد عددا ليس بالقليل من الأشخاص الذين أدركوا مبادئه الأساسية في جميع أشكال الفكر، وقاسوها وتمعنوا في كل دلالاتها الهامة، وجرّبوا التأثير الكامل على الشخص، التي ينتجه الإيمان بذلك المعتقد في العقل المشبع به. ولكن أصبح معتقدا وراثيا، وصار يُقبَل على نحو سلبي وليس ايجابي— عندما لم يعد

العقل يُجبر، كما في أول الأمر، على ممارسة قواه الفعالة في القضايا التي يقدمها له معتقده، سيكون هناك ميلا تقدميا نحو نسيان المعتقد برمته ما عدا الشكليات، أو إعطائه موافقة مملة وبليدة، كما لو أن قبوله على أساس الثقة استغنى عن ضرورة إدراكه في الوعي، أو اختباره من خلال التجربة الشخصية، إلى أن يكف عن ربط نفسه بالحياة الداخلية للإنسان بشكل مطلق. ومن ثم تظهر الحالات، متكررة جدا في عصر عالمنا هذا إلى الحد الذي تشكل فيه أغلبية تقريبا، أغلبية يبقى فيها المعتقد كما لو أنه خارج العقل، فتغطيه وتحجّره ضد كافة التأثيرات الأخرى التي تخاطب الأجزاء العليا من طبيعتنا؛ مستعرضا قوته من خلال عدم تعرضه لأية قناعة حية وطازجة للدخول، ولكنه نفسه لا يفعل شيئا للعقل أو القلب، ما عدا وقوفه كحارس عليهما لأجل إبقائهما فارغين.

إلى أي مدى يمكن للمذاهب الملائمة من الناحية الجوهرية لصنع بالانطباع الأعمق على العقل أن تبقى فيه كمعتقدات ميتة، دون أن يتم إدراكها في الخيال، أو المشاعر، أو الفهم، هو ما يبرهن عليه الأسلوب الذي تعتنق فيه أغلبية المؤمنين مذاهب المسيحية. واقصد بالمسيحية هنا، ما يعتبر هكذا من قبل جميع الكنائس والطوائف—الحكم والتوجيهات الموجودة في العهد الجديد. تعتبر هذه الأشياء مقدسة، ومقبولة كقوانين، من قبل كل معتنقي المسيحية. مع ذلك، انه لمن النادر ان نقول بأنه ما من مسيحي واحد في الألف يقود أو يختبر سلوكه الفردي بالرجوع إلى تلك القوانين. فالمعيار الذي يرجع إليه في ذلك هو عُرف أمته، أو طبقته، أو معتقده الديني. لذا، فهو يمتلك، من ناحية، مجموعة من القواعد الأخلاقية، التي يعتقد بأنها ممنوحة إليه من خلال الحكمة المعصومة من الخطأ، كقواعد لحكومته؛ ومن الناحية الأخرى، يمتلك منظومة من الأحكام والممارسات اليومية، التي تتماشى إلى حد معين مع بعض تلك القواعد، ولا تتماشى مع بعضها الآخر، وتقف على النقيض من البعض منها، وهي بشكل عام حل وسط بين المعتقد المسيحي ومصالح ومقترحات الحياة

الدنيا. فيعطي احترامه إلى المجموعة الأولى من تلك المعايير؛ بينما يعطي ولاءه للمجموعة الثانية. يعتقد كل المسيحيين بأن المباركين هم الفقراء والبسطاء، وهؤلاء الذين أسيء استخدامهم من قبل العالم؛ إنه لأسهل للبعير أن يمر في خرم إبرة من أن يدخل الغني في ملكوت السماء؛ وإن عليهم أن لا يَحكِموا لكي لا يُحكَموا؛ وإن عليهم أن لا يحلفوا إطلاقا؛ وإن عليهم أن يحبوا جارهم كحبهم أنفسهم؛ وإنه إذا اخذ احد رداءهم، عليهم أن يعطوه معطفهم أيضا؛ وإن عليهم أن لا يفكروا بالغد؛ وإنهم من أجل بلوغهم الكمال، عليهم أن يبيعوا كل ما يملكون ويعطونه للفقراء. أنهم ليسو بكاذبين عندما يقولون أنهم يؤمنون بكل هذه الأشياء. فهم يؤمنون بها، كما يصدّق الناس بما يسمعونه يُمتَدح دائما أمامهم ولا يُناقَشُ مطلقا. أما بمعنى ذلك المعتقد الحي الذي ينظم السلوك، فإنهم يؤمنون بأن هذه المذاهب هي أعلى من النقطة التي من الطبيعي أن تعمل فوقهم. إن المذاهب في تماسكها مفيدة لهزيمة خصومهم؛ ومن المفهوم أنها لا بد أن تُقدّم (عندما يكون ذلك ممكنا) على أنها أسباب لكل ما يفعله الناس ويعتقدون أنه جدير بالاحترام. ولكن أي شخص يذكرهم بأن القواعد تتطلب عددا لا حصر له من الأشياء التي لا يفكرون بفعلها مجرد تفكير، سوف لن يحصل على شيء سوى أن يُصنّف بين هؤلاء الأشخاص المنبوذين جدا، الذين يدّعون بأنهم أفضل من الآخرين. ليس للمذاهب سيطرة على المؤمنين العاديين— وهي ليست قوة في عقولهم. إن لديهم احترام اعتادوا عليه لصوتهم، ولكن ليس لديهم إحساس ينتشر من الكلمات إلى الأشياء التي تدل عليها، ويجبر العقل على استقبالها، ويجعلها تنسجم مع المعادلة. كلما يتعلق الأمر بالسلوك، ينظرون إلى السيد (س) و (ص) ليوجهانهم إلى أي مدى يريدون في طاعة المسيح.

الآن بوسعنا أن نكون على يقين من أن الحالة مع المسيحيين الأوائل لم تكن هكذا، ولكن بشكل مختلف كثيرا. لو كانت هكذا، لما استطاعت المسيحية من التوسع من طائفة مجهولة من العبريين المحتقرين إلى دين الإمبراطورية الرومانية. عندما

قال أعداؤهم، "انظروا كيف يحب هؤلاء المسيحيون احدهم الآخر" (وهي ملاحظة لا يحتمل أن يقولها أي شخص كان الآن)، كانوا بلا شك يمتلكون شعورا بمعنى مذهبهم أكثر حيوية من أي وقت مضى. وربما لهذا السبب بالذات، أصبحت المسيحية اليوم لا تحرز تقدما كبيرا في توسيع نطاقها، وبعد ثمانية عشر قرنا، ما زالت مقتصرة على الأوربيين وأحفاد الأوربيين. بل حتى مع المتدينين بشكل صارم، الجادين حول مذاهبهم بشكل كبير، والذين يعطون حجما من المعاني للعديد منها (أي المذاهب) اكبر مما يفعل الناس عموما، عادة ما يحدث أن يكون الجزء الأكثر نشاطا في عقولهم هو ذلك الذي صنعه كالفين، أو نوكس، أو شخص آخر كهولاء يقترب في شخصيته منهم. مقولات المسيح وتعاليمه تتجاور في عقولهم بشكل سلبي، دونما تنتج تأثيرا يذكر سوى ذلك الذي ينجم عن مجرد الاستماع إلى كلمات ودودة وعادية جدا. هنالك عدة أسباب، بلا شك، وراء احتفاظ بعض المذاهب، التي هي علامة لبعض الأديان، بقدر من فاعليتها اكبر من الأديان الشائعة والتي يعرفها الجميع، ولماذا يتجشم المعلمون عناء كبيرا لإبقاء معانيها على قيد الحياة؛ ولكن أحد هذه الأسباب هو بالتأكيد، أن المذاهب المتفردة هي أكثر تعرضا للتشكيك والمساءلة، وعليها أن تدافع عن نفسها بشكل متكرر ضد الجاحدين الواضحين. وبمجرد أن لا يبقى هناك عدو في الميدان، يذهب كل من المعلمين والمتعلمين ليناموا في أماكنهم.

وينطبق الشيء ذاته على جميع المذاهب التقليدية، بشكل عام – تلك التي تمتلك التعقل ومعرفة الحياة، إضافة إلى الأخلاق أو الدين. جميع اللغات والآداب مليئة بالملاحظات العامة حول الحياة، لما يتعلق بماهيتها، كيف يكيّف المرء نفسه فيها، على حد سواء؛ ملاحظات يعرفها الجميع، ويكررها الجميع، أو يسمعها برضا أو رضوخ، تُستقبل على أنها بديهيات، ورغم ذلك يتعلم منها معظم الناس المعنى، بشكل صحيح، عندما جعلتها التجربة، ذات النوع المؤلم عموما، حقيقة بالنسبة لهم. كثيرا ما يستحضر الشخص، عندما يُحرج تحت وطأة خيبة أو مصيبة غير متوقعة، حكمةً أو

مثلا أو قولا مأثورا مألوفا لديه طوال حياته، كان معناه لينقذه من المصيبة لو أنه شعر به من قبل كما يشعر به الآن. هنالك في الحقيقة أسباب أخرى وراء ذلك غير سبب غياب المناقشة: هنالك العديد من الحقائق التي لا يمكن أن يتحقق معناها الكامل حتى تجلبه التجربة الشخصية. ولكن الكثير من معاني حتى هذه كان يمكن أن يُفهم، وكان يمكن للمعاني المفهومة مسبقا أن تترسخ في العقل، لو كان الإنسان قد اعتاد على سماعها وهي تُناقش، من حيث ميزاتها ومساوئها على حد سواء، من قبل الناس الذين فهموها. أن ميل البشرية القاتل نحو ترك الأشياء المتعلقة بشيء ما، عندما لا يكون هناك أي شك بذلك الشيء، هو السبب وراء نصف أخطائهم. لقد تحدث كاتب معاصر وأجاد التعبير عن "النوم العميق للآراء المحسومة."

ولكن ماذا! (ربما يسأل احد). هل إن غياب الإجماع شرط لا بد منه للمعرفة الحقيقية؟ هل من الضروري أن يستمر جزء من البشرية في الخطأ، لكي يمكن أيا كان من إدراك الخطأ؟ هل ينبغي أن ينتهي معتقد معين ويكف عن أن يكون حقيقيا وفاعلا فور استقباله أو استلامه من قبل الناس بشكل عام – وهل أن المقترح لن يُفهم أو يُشعَر به ما لم يساوره بعض الشك؟ سرعان ما تتقبل البشرية بالإجماع حقيقة ما، هل تموت تلك الحقيقة في داخلهم؟ إن الهدف الأسمى والنتيجة الفضلى للذكاء المتطور، كما شاع الاعتقاد حتى الآن، هو توحيد البشرية أكثر فأكثر من خلال الاعتراف بكافة الحقائق المهمة: وهل أن الذكاء يبقى فقط عندما لا يحقق هدفه؟ هل أن ثمار الفتح تموت وتنتهي فور إكمال النصر؟

أنا لا أؤكد على مثل هذا الشيء. فبتطور البشرية، سيزداد عدد المذاهب التي لم تعد تتعرض للجدل أو التشكيك، وبشكل سريع: وسيقاس ازدهار البشرية بعدد وجاذبية الحقائق التي وصلت إلى نقطة تجعلها غير قابلة للاعتراض. إن توقف الجدل الجاد، عند نقطة تلو أخرى، هو احد المناسبات الضرورية لتعزيز الرأي؛ تعزيزا

على قدر فائدته عندما تكون الآراء صحيحة، على قدر ما هو خطر وضار عندما تكون خاطئة مغلوطة. ولكن على الرغم من أن هذا التضييق التدريجي لحدود التنوع في الرأي هو ضروري بكل معنى من معنيي المصطلح، لأنه حتمي ولا غنى عنه في نفس الوقت، إلا أننا لسنا مجبرين على أن نستنتج أن كل تبعاته يجب أن تكون مفيدة. إن خسارة دعم مهم كهذا للإدراك الذكي والحي للحقيقة، مثلما تحتمه الحاجة لشرحه للخصوم، أو الدفاع عنه ضدهم، على الرغم من أنه ليس كافيا ليفوق فائدة الاعتراف العالمي به، إلا أنه ليس مجرد عائق تافه في طريق هذه الفائدة. وعندما لا يعد من الممكن الحصول على هذه الفائدة، اعترف بأنني أود مشاهدة معلميّ البشرية وهم يحاولون جاهدين أن يوفروا بديلا له؛ اختراعا أو تدبيرا ما، يجعل صعوبات المسألة حاضرة في وعي المتعلم، كما لو أنها فرضت عليه بقوة من قبل بطل معارض يتوق لتحويله (عن دينه).

ما زال أمامنا أن نتكلم عن واحدة من الأسباب الرئيسة التي تجعل التنوع في الآراء مفيدا، وسيبقى هكذا حتى تدخل البشرية في مرحلة من التقدم الفكري يبدو في المرحلة الراهنة على مسافة يصعب حسابها. لقد نظرنا حتى الآن في احتمالين فقط: لو كان الرأي المستلم أو المتوارث خاطئ، يكون الرأي الآخر صحيحا، بناء على ذلك؛ أو إن كان الرأي المستلم صحيحا، مما يجعل الصراع مع الخطأ المعارض أساسيا من أجل إدراك واضح لحقيقته وشعور عميق به. ولكن هنالك حالة أكثر شيوعا من كلتا الحالتين؛ عندما يتشارك المذهبين المتنازعين بالحقيقة فيما بينهما، بدلا من أن يكون احدهما على صواب والآخر على خطأ؛ ويكون الرأي غير التوافقي، أو غير المنسجم كليا مع أي منهما، مطلوبا لتوفير المتبقي من الحقيقة، التي لا يجسد المذهب المستلم أو المتوارث سوى جزء صغير منها. إن الآراء الشعبية، في المواضيع غير الواضحة للعقل، عادة ما تكون صحيحة، ولكنها نادرا ما تكون صحيحة بشكل تام، أو لا تكون كذلك قط. هي جزء من الحقيقة؛ جزء كبير في بعض

الأحيان، وصغير في الأحيان الأخرى، ولكنه مبالغ فيه، ومشوّه، ومنفصل عن الحقائق التي ينبغي أن تصاحبه وتحدده. إن الآراء الهرطقية، من الناحية الأخرى، هي بشكل عام بعض من تلك الحقائق المقموعة والمهملة، تكسر الأغلال التي لطالما كبلتها، وهي أما سعت للتوافق مع الحقائق المتضمنة في الرأي الشائع، أو تتم مواجهتها كعدو، وتأسس نفسها، بشكل حصري مشابه، على أنها الحقيقة الكاملة. إن الحالة الأخيرة هي الأكثر تكرارا لحد الآن، مثلما كانت الأحادية في التفكير، في العقل البشري، هي القاعدة على الدوام، والتفكير المتعدد الأبعاد والجوانب هو الاستثناء. لذا، فحتى في ثورات الرأي، يغرب جزء من الحقيقة بينما يشرق جزء آخر. حتى التقدم، الذي يفترض به أن يضيف حقيقة جزئية وناقصة على أخرى، في اغلب الأحيان لا يقوم إلا باستبدال واحدة بأخرى، أما التطور فيتكون من هذا بشكل رئيس، ألا وهو أن الجزء الجديد من الحقيقة مطلوب أكثر، وهو أكثر تكيفا مع حاجات العصر، من ذلك الجزء الذي يحل محله. وإذا كان هذا هو حال الصفة الجزئية في الآراء السائدة، حتى عندما تؤسس على أساس حقيقي، فإن كل رأي يجسد جزءا من الحقيقة التي يحذفها، ينبغي أن يعتبر رأيا ثمينا، بأي مقدار كان من الخطأ والإرباك الذي يمكن للحقيقة أن تختلط به. ما من حَكَمٍ متعقل للشؤون الإنسانية يشعر أنه ملتزم بأن يكون حانقا لان هؤلاء الذين يفرضون بعض الحقائق على انتباهنا، ربما كنا نغفلها في خلاف ذلك، ونغفل بعضا من الحقائق التي نراها. بل انه سيعتقد أنه طالما أن الحقيقة الشائعة أو الشعبية هي حقيقة أحادية الجانب، فإنه من الأكثر تفضيلا على خلافه، أن تمتلك الحقيقة مؤيدين أحاديي الجانب أيضا؛ وهكذا يكون الأكثر نشاطا والأكثر احتمالا لإجبار الانتباه المتذبذب لجزء الحقيقة الذي يعلنون عنه كما لو أنه الحقيقة كاملة.

لذلك، عندما كان كل المتعلمين، وكل غير المتعلمين الذين يسيرون بقيادتهم، مأخوذين بإعجابهم بما يسمى بالحضارة، وبعجائب العلم الحديث، والأدب، والفلسفة،

وبينما يبالغون بمقدار الاختلاف بين رجال العصر الحديث ورجال العصور القديمة، كانوا منغمسين بالاعتقاد بأن الاختلاف برمته كان في مصلحتهم؛ بأي صدمة تفجرت تناقضات روسو كالقنابل في المعترك، لتخلع الرأي الأحادي الجانب برمته، وتجبر عوامله على التوحد مجددا بشكل أفضل، مع عناصر إضافية. ليس لأن الآراء الحالية بشكل عام أبعد عن الحقيقة مما كانت عليه آراء روسو؛ بل على العكس، كانت اقرب إليها؛ فقد احتوت المزيد من الحقيقة الايجابية، والقليل من الخطأ. وبالرغم من ذلك، هناك في مذهب روسو، مقدار معقول من تلك الحقائق بالضبط التي أرادها الرأي الشائع، وقد فاض معه في تيار الرأي؛ وتلك هي الوديعة التي ما تبقى بعدما انحسر الفيضان. إن القيمة العليا لبساطة الحياة، وتأثير قيود المجتمع المصطنع ونفاقه المُضعِف والمفسد للأخلاق، هي أفكار لم تكن غائبة تماما عن العقول المتعلمة منذ أن كتب روسو؛ وستأتي هذه الأفكار أكُلُها في الوقت المناسب، على الرغم من أنها تحتاج في الوقت الحاضر إلى أن يتم تأكيدها بالأفعال، لأن الكلمات، في هذا الموضوع، قد استنفذت قواها تقريبا.

في السياسة، ثانية، أصبح من البديهيات تقريبا أن نقول، إن حزب النظام أو الاستقرار، وحزب التطور أو الإصلاح، كلاهما عوامل ضرورية للحالة الصحية للحياة السياسية؛ حتى يقوم احدهما بتوسيع استيعابه العقلي ليكون عاملا للنظام وللتقدم في الوقت ذاته، ويعرف ويميز ما هو مناسب للحفاظ عليه من الذي يجب التخلص منه. إن كل من نمطي التفكير هذين يستمد نفعه من عيوب الآخر، ولكنها معارضة الآخر، إلى حد كبير، هي التي تبقي كل منهما في حدود العقل والمنطق. ما لم يتم التعبير عن الآراء المحببة لدى الديمقراطية والارستقراطية، لدى الملكية والمساواة، لدى التعاون والتنافس، لدى الترف والتعفف، لدى الروح الاجتماعية الفردانية، لدى الحرية والنظام، ولدى جميع الخصومات الناشئة الأخرى للحياة العملية، بحرية متساوية، ويتم تفعيلها والدفاع عنها بمهارة وبقوة متساويتين، لن تكون هناك فرصة

لكلا العاملين في أن يحققا استحقاقاتهما؛ وستذهب إحدى كفتي الميزان إلى الأعلى بلا شك، بينما تنحدر الأخرى إلى الأسفل. إن الحقيقة، في اهتمامات الحياة العملية الكبرى، هي مسألة التوفيق بين المتناقضات والتجميع بينها، بحيث إنَّ القليل جدا من الناس يمتلكون عقولا واسعة وحيادية ليقوموا بالتكيف مع المقاربة من الصواب، ولا بد من القيام بذلك عن طريق عملية الصراع الفضّ بين المقاتلين الذين يحاربون تحت رايات متناحرة. في أي من المسائل المفتوحة التي ذكرناها للتو، إذا ما كان لدى أي من الرأيين حجة أقوى من الآخر، ليس فقط في أن يجري تحمّله، بل لكي يُشجَّع ويُقبَل، فإنه ذلك الرأي الذي صادف أنه في زمان ومكان معينين كان لدى أقلية. وذلك هو الرأي الذي يمثل، في الفترة الحالية، المصالح المهملة، ذلك الجانب من الحالة البشرية المهددة بنيل أقل من حصتها. إنني مدرك بأنه ليس هناك، في هذا البلد، أي تعصب ضد الاختلافات في الرأي في معظم هذه المواضيع. لقد قُدِّمَت لأجل أن تبين، عبر أمثلة متعددة ومقبولة، شمولية الحقيقة القائلة بأنه ليست هناك فرصة للعب النظيف لكل أطراف الحقيقة إلا من خلال تنوع الآراء. عندما يمكننا إيجاد بعض الأشخاص، الذين يشكلون استثناءً للإجماع الظاهري للعالم حول أي موضوع، حتى لو كان العالم على صواب، فإنه من المعقول دائما أن يكون لدى المعارضين شيئا يستحق الاستماع إليه ليقولونه لأنفسهم، وان تفقد الحقيقة شيئا من خلال صمتهم.

قد يعترض البعض، "ولكن بعضا من المبادئ المستلمة، ولا سيما في المواضيع الأسمى والأكثر حيوية، هي أكثر من أنصاف حقائق. إن الأخلاقيات المسيحية، على سبيل المثال، هي الحقيقة الكاملة في ذلك الموضوع، وإذا ما قام أي شخص بتدريس أخلاقيات تختلف عنها، فهو مخطئ تماما." ولأن هذا ينطبق بصورة عملية على كافة القضايا الأكثر أهمية، فلا يمكن لأي قضية أن تكون أكثر ملائمة لاختبار القاعدة العامة. ولكن قبل أن نقول ما هي الأخلاقيات المسيحية، سيكون من المفضل أن نحدد ما نعني بالأخلاقيات المسيحية. إن كانت تعني أخلاقيات العهد

الجديد، فعجبي من أن يستمد أي فرد معرفته بهذا من الكتاب ذاته، يستطيع أن يفترض أنه كان قد أعلِنَ، أو أريد به أن يكون مذهبا أخلاقيا كاملا. عادة ما يشير الإنجيل إلى الأخلاق الموجودة مسبقا، ويحدد نصائحه أو إرشاداته بالتفاصيل التي تحتاج تلك الأخلاق فيها إلى بعض التصحيح، أو أن تستبدل بأخلاق اكبر وأسمى؛ تعبر عن نفسها، زيادة على ذلك، بعبارات عامة جدا، عادة ما يكون من المستحيل تفسيرها بشكل حرفي، وتمتلك تأثير الشعر أو البلاغة وليس دقة التشريع. إن استخراج مذهبا أخلاقيا منها لم يكن ممكنا دون تدبرها من العهد القديم، أي من نظام واسع حقا، ولكنه همجي في العديد من جوانبه، كان يراد به لأناس همجيين فقط. افترض القديس بول، وهو عدو معلن لهذا النمط اليهودي لتفسير المذهب وتنفيذ مخطط سيده، وجود نظام أخلاقي سابق، وهو على وجه التحديد، نظام الإغريق والرومان: وما نصيحته للمسيحيين، وإلى درجة كبيرة، إلا نظاما للتكيّف مع ذلك، حتى إلى درجة إعطاء تخويل أو تأييد للعبودية. إن الأخلاقيات التي تسمى مسيحية، والأجدر أن يطلق عليها الأخلاقيات الدينية أو الثيولوجية، لم تكن من عمل المسيح أو الحواريين، بل هي من أصل متأخر جدا، فقد تم بناؤها بشكل تدريجي على يد الكنيسة الكاثوليكية في القرون الخمسة الأولى، وعلى الرغم من عدم تبنيها بشكل ضمني من قبل البروتستانتيين الحديثين، إلا أنهم لم يغيروها أو يعدّلوها بشكل كبير كما كان متوقّع. وفي الحقيقة، إنهم اقتنعوا، على الأغلب، بقطع الإضافات التي أجريت على تلك الأخلاقيات في القرون الوسطى، فأقدمت كل طائفة على توفير المجال من خلال إضافات جديدة، تنسجم وميولها وسماتها. سأكون آخر من ينكر حقيقة أن البشرية تدين بدين كبير لهذه الأخلاقيات، ولمعلميها الأوائل؛ ولكني لا أتردد في أن أقول بحقها أنها، في العديد من النقاط المهمة، ناقصة وأحادية الجانب، وانه لو لم تسهم الأفكار والمشاعر، التي لا تدعمها تلك الأخلاقيات وتسندها، في تشكيل الحياة والشخصية الأوربيتين، لكانت الشؤون الإنسانية قد أصبحت في حالة أسوأ مما هي عليه الآن. إن (ما يسمى) بالأخلاق المسيحية تمتلك كل سمات رد الفعل؛ فهي، إلى

حد بعيد، احتجاج على الوثنية. كان مثالها سلبيا أكثر من كونه ايجابيا، خاملا أكثر من كونه فاعلا، بريئا أكثر من كونه نبيلا؛ امتناع عن الشر، وليس سعيا حيويا للخير: وفي إرشاداتها (كما قيل من قبل) تهيمن عبارة "عليك أن لا" بشكل كبير على عبارة "عليك أن." وفي رعبها الشديد من الحسية، شيدت صنما للزهد، فأخذ يتحول بالتدريج إلى نوع من الشرعية. فهو يمسك بيده بأمل الجنة وتهديد النار، بوصفهما الحافزين المناسبين المعينين للحياة الفاضلة: في هذا السقوط إلى أدنى من أفضل القدماء، وفعل ما يكمن فيها لإعطاء الأخلاق البشرية سمة أنانية في جوهرها، من خلال فصل مشاعر الواجب لدى كل إنسان عن مصالح أبناء جلدته، باستثناء ما يتعلق بالحوافز الأنانية التي تقدّم له إذا ما استشارهم. إنه مذهب للطاعة السلبية في جوهره، فهو يغرس الرضوخ لكل السلطات التي وجِدَت مؤسسة، وهم في الحقيقة لا يطاعون بشكل فاعل إذا ما أمروا بما يحرمه الدين، ولكنهم لا ينبغي أن يقاوَمون، ولا يجب التمرد ضدهم، مهما كان حجم الضرر الذي قد يلحق بنا. وبينما يحتفظ الواجب تجاه الدولة، في أخلاقيات أفضل الأمم الوثنية، بمكانة غير متكافئة، تنتهك الحرية الفردية العادلة؛ فإن ذلك القسم الكبير من الواجب، في الأخلاقيات المسيحية، نادرا ما يلاحظه أو يعترف به أحد. إنه لفي القرآن، وليس في العهد القديم، نقرأ الحكمة التي تقول: "إن الحاكم الذي يعين رجلا في منصب، وكان في أراضيه رجل أكفأ منه فإنه يرتكب إثما ضد الله وضد الدولة." إن الإدراك القليل لفكرة الالتزام تجاه الجمهور المؤسسة في الأخلاقيات الحديثة، مشتقة من مصادر إغريقية ورومانية، وليس من مصادر مسيحية؛ كما هو الحال مع كل ما هو موجود من شهامة ومبدئية وكرامة شخصية، بل وحتى الشرف، المستمدة من الجزء الإنساني المحض، وليس من الجزء الديني من التعليم، ولم يكن بمقدورها أن تنمو من معيار من الأخلاقيات تكون فيه القيمة الوحيدة، المعترف بها بشكل علني، هي قيمة الطاعة.

أنـا بعيـد، بمثـل ابتعـاد الآخـرين، عـن الادعـاء بـأن تلـك العيـوب هـي متأصـلة بـالضرورة فـي الأخلاقيـات المـسيحية، وبكـل أسـلوب يمكننـا أن نتـصورها بـه، أو أن المتطلبات العديدة للمذهب الأخلاقي الكامل الذي لا تحتـوي عليـه، لا تـسمح بالتـصالح معه. قلما أتوقع ذلك من مذاهب وتوجيهات المسيح نفسه. اعتقد أن مقولات المسيح هي كل ما استطيع أن أراه من الأدلة على أنها ما أريد لها أن تكون؛ وأنهـا غيـر قابلـة للتوافق مع أي شيء تستوجبه الأخلاقيات الشاملة؛ وان أي شـيء ممتـاز فـي الأخـلاق يمكن جلبه فـي حدودها، بـدون عنف فـي لغتها اكبـر ممـا حل بهـا علـى يد كـل الـذين حاولوا أن يستنتجوا منها أي نظام عملي للسلوك، مهما كان نوعه. ولكن من المتوافق تماما مع هذا أن نعتقد بأنها لا تتضمن إلا جزءا من الحقيقة، وقد أريد لها ذلك؛ بحيث إنَّ العديد من العناصر الأساسية للأخلاقيات العليا هي من بين الأشياء التـي لـم تُذكر، ولا التي أريد لها أن تُذكر، في التصريحات المسجلة لمؤسس المسيحية، والتي تُركت جانبا في النظام الأخلاقي الذي تم نصبه على أساس تلك التصريحات من قبل الكنيسة المسيحية. ولما كان الأمر على هذا الحـال، اعتقد أن مـن الخطـأ الكبيـر أن نـستمر فـي محاولة أن نجد في المذهب المسيحي قانونا يرشدنا، كان مؤلفه يريد له أن يُقَرُّ ويُفعّل، ويوفّر ولكن بشكل جزئـي فقط. واعتقد أيضـا أن هذه النظريـة الضيقة أخذت تـصبح شرا عمليا جادا، فهي تقلل من قيمـة التـدريب والتوجيـه الأخلاقـي الـذي يكـرّس العديـد من الأشخاص الحسني النية أنفسهم الآن وبشكل وسع لنشره وتوسيعه. أخشى كثيـرا أنـه مـن خـلال محاولـة تـشكيل العقـل والمـشاعر علـى نمـط دينـي فقـط، واسـتبعاد تلـك المعايير العلمانية الدنيوية (بالنسبة لغياب اسم أفضل يمكن أن نطلقه عليها) التي كانـت إلـى ذلـك الحـين متواجدة مـع الأخلاقيـات المـسيحية ومكملـة لهـا، مـستقبلة بعضـا مـن روحهـا ومازجـة فيهـا بعضـا مـن روحهـا، سينتج، كمـا هـو الحـال الآن، نوعـا واطئـا، متدنيا ومنحطا من الشخصيات، يخضع نفسه كما يريـد لمـا يعتبـره الإرادة العليـا، ولا يكـون قـادرا علـى الارتقـاء إلـى الخيـر الأسـمى، أو التعـاطف فـي مفهومـه. اعتقد أن أخلاقيات غير تلك التي يمكن أن تنبعث من المصادر المسيحية فقط، يجب أن تتواجد

جنبا إلى جنب مع الأخلاقيات المسيحية لأجل إنتاج التجديد الأخلاقي للبشرية؛ وأن النظام المسيحي ليس استثناءا للقاعدة، وهو أن مصالح الحقيقة، في الحالة غير المثالية للعقل البشري، تتطلب تنوعا في الآراء. ليس من الضروري انه في التوقف عن إهمال الحقائق الأخلاقية غير الموجودة في المسيحية، أن يتوجب على الناس أن يهملوا أيا من تلك الحقائق التي تتضمنها المسيحية. إن تحاملا، أو إهمالا كهذا، عندما يحدث، فهو شر برمته؛ ولكنه شر لا يمكننا أن نأمل أن نُستثنى منه دائما، ولا بد من اعتباره ثمنا يُدفع من أجل خير لا يقدّر بثمن. إن الزعم الحصري الذي يقوم به جزء من الحقيقة بأنه الحقيقة كاملة، يجب وينبغي أن يُعترَض عليه؛ وإذا ما قام الحافز الانعكاسي بجعل المعترضين غير عادلين بدورهم، فإن أحادية الجانب هذه، شأنها شأن الأخرى، يمكن أن يؤسف عليها، ولكن لا بد من تحملها. لو كان المسيحيون يعلمون الكفار أن يكونوا عادلين مع المسيحية، فهم أنفسهم لا بد أن يكونوا عادلين مع الكفر. إن تجاهل الحقيقة المعروفة لدى كل الذين يمتلكون أية معرفة عادية بالتأريخ الأدبي، والقائلة بأن قسما كبيرا من التعليم الأخلاقي الأكثر نبلا وقيمة قد كان من عمل الرجال الذين لم يكونوا يعرفون المعتقد المسيحي، ليس هذا فقط، بل من عمل الذين عرفوا ذلك المعتقد ورفضوه، لن يخدم الحقيقة.

لا ادّعي أن الاستخدام المطلق لحرية النطق بكل الآراء الممكنة سيضع نهاية لشرور الطائفية الدينية أو الفلسفية. إن كل حقيقة يكون أصحاب القدرات الضيقة جادين بشأنها، لا شك أنها ستؤكد، وتُغرس، بل حتى يُعمل بموجبها بطرق عديدة، كما لو انه لم تتواجد حرية أخرى في العالم، أو أنه في كل الأحوال لا توجد واحدة يمكنها أن تحدد الحقيقة الأولى أو تؤهلها. اعترف بأن ميل كافة الآراء لأن تصبح طائفية لا يعالَجُ بالمناقشات الأكثر حرية، ولكنه عادة ما يُصعّد ويستثار بذلك؛ إن الحقيقة التي كان يجب أن تكون منظورة، ولكنها لم تكن كذلك، لأنها قد رُفضَت على نحو عنيف جدا، لأنها قد أعلنت من قبل الأشخاص الذين يعتبرون أندادا أو خصوما.

ولكن هذا الاصطدام في الآراء يعمل تـأثيره المفيد ليس فـي المحـارب المتحمس، بـل في المتفرج الهادئ غير المكترث. إن الشر الذي لا يُقهر ليس الصـراع العنيف بين أجزاء الحقيقة، بل القمع الهادئ لنصفها؛ هناك دائما أمل عندما يُجبَر النـاس على الإصغاء لكلا الطرفين؛ وأن لا تتصلب تلك الأخطاء وتتحول إلى إجحاف إلا عندما يُصغى إلى طرف واحد، والحقيقة نفسها سوف لن تمتلك تـأثير الحقيقة، من خلال المبالغة فيها وجعلها أكذوبة. وبما أنه هناك بعض من السمات العقلية الأكثر ندرة من تلك القدرة القضائية التي يمكنها أن تبت في حكم ذكي بين طرفي مسألة معينة، قضية لم يمثل فيها سوى طرف واحد بمؤيد أمام المحكمة، كل رأي يجسد أي جزء من الحقيقة، لا يجد مؤيدين فحسب، بل أنه سيكون أكثر تأييدا من أن يحتاج لمن يصغي إليه.

لقد أدركنا الآن الحاجة إلى حرية الرأي، وحرية التعبير عن الرأي، لأجل الازدهار العقلي للبشرية (الذي يعتمد عليه ازدهارهم في الأمور الأخرى)، من حيث أربعة أسس متميزة؛ سنوجزها الآن باختصار:

أولا، إذا ما اجبر أي رأي على السكوت، فـإن ذلك الرأي، لكل ما نستطيع معرفته على نحو مؤكد، يمكن أن يكون صحيحا. وإنكار هذا هو افتراض بأننا معصومون من الخطأ.

ثانيا، على الرغم من كون الرأي المقموع على خطـأ، فإنه قد يحتوي على بعض النسبة من الصواب أو الحقيقة، وغالبا ما يكون الأمر كذلك، وبما أن الرأي العام أو السائد في أي موضوع كان نادرا ما يكون صائبا تماما، وقد لا يكون صائبا على الإطلاق، فإنه فقط من خلال اصطدام الآراء المتعاكسة، يمكن أن تكون هناك فرصة للمتبقي من الحقيقة لكي تتوفر.

ثالثا، حتى لو لم يكن الرأي المُستلّم حقيقيا فحسب، بل كان الحقيقة كاملة؛ فإن لم تعاني من مواجهة المنافسة، وتخضع لها فعلا، على نحو فعال وجاد، فإنها ستؤخذ على نحو الغطرسة أو الإجحاف من قبل كل الذين يستقبلونها، مع استيعاب قليل لها أو شعور قليل بأسسها المنطقية. ليس هذا فحسب، ولكن، رابعا، إن معنى المذهب نفسه سيعاني من خطر الضياع، أو الإضعاف، وحرمانه من تأثيره الحيوي الفاعل على الشخص والسلوك: فيصبح المعتقد مجرد مهنة شكلية، غير مؤثرة إلى الأبد، ولكنها تثقل الأرضية، وتمنع نمو قناعة حقيقية صادقة، من العقل أو التجربة الشخصية.

قبل أن نترك موضوع حرية الرأي، من المناسب أن نولي بعض الانتباه لهؤلاء الذين يقولون أن التعبير الحر عن كل الآراء يجب أن يكون مسموحا، شرط أن يكون الأسلوب معتدلا، وان لا تتجاوز حدود المناقشة العادلة. كما يمكن قول الكثير حول استحالة تحديد المكان الذي يجب أن توضع فيه تلك الحدود؛ لأنه إذا ما كان الاختبار إساءة لهؤلاء الذين يتعرض رأيهم للهجوم، اعتقد أن التجربة تثبت أن هذه الإساءة تحدث كلما كان الهجوم قويا ومعبّرا، وأن كل خصم يدفعها (أي الحدود) بشدة، والذي يجدون أن من الصعب الإجابة عليه، يبدو لهم خصما غير معتدل، إذا ما اظهر أي شعور قوي حول الموضوع. ولكن هذا، على الرغم من كونه اعتبار مهم من وجهة النظر العملية، إلا أنه يكوّن اعتراضا جوهريا. لا شك أن أسلوب تأكيد رأي ما، حتى وإن كان رأيا حقيقيا صائبا، فقد يثير الاعتراضات، ويتسبب في لوم قاس. ولكن الإساءات الرئيسية من هذا النوع من الاستحالة بمكان أن توضح القناعة، ما لم يكن ذلك من خلال خيانة ذاتية عرضية. وأكثرها جدية، إذا ما جادلنا بشكل معقد، هي قمع الحقائق أو الجدالات، أو إساءة التعبير عن عناصر القضية، أو إساءة تفسير الرأي المضاد. ولكن كل هذا يحدث بشكل مستمر بإيمان جيد يصل إلى درجة الكمال، وإلى أسوأ درجة ممكنة، إذ يفعله أشخاص لا يُعتَبَرون، ولا يستحقون من العديد من

النواحي الأخرى أن يُعتَبَروا، جاهلين وعاجزين، بحيث إنَّ من النادر جدا على الأسس الملائمة أن يختم على سوء التمثيل على أنه جدير باللوم من الناحية الأخلاقية؛ أما القانون فإنه ما زال بوسعه أن يتدخل بهذا النوع من سوء التصرف المثير للجدل. أما بالنسبة لما يُقصدُ بالمناقشة غير المعتدلة، وهي على وجه الدقة، الاهانة، التهكم، الشخصية، وما إلى ذلك، إن استنكار هذه الأسلحة سيستحق المزيد من التعاطف إذا ما اقتُرِحَ تحريمهما على الطرفين وبشكل متساوٍ، ولكنه مطلوب أيضا لتحديد استخدامها ضد الرأي السائد: أما ضد الرأي غير السائد، فإنها قد لا تستخدم دون رفض عام، ولكن سيكون من المحتمل أن يحصل الذي يستخدمها على مديح الحماس النبيل والغضب التقي. مع ذلك، فأي أذى ينجم عن استخدامها، فإنه سيكون أكبر عندما يتم استخدامها ضد الأشخاص العزّل نسبيا. ومهما كانت الفائدة غير العادلة التي يمكن لأي رأي أن يستمدها أو يحصل عليها من هذا النمط من أنماط تأكيدها، فإنها ستتكدس لدى الآراء المستلمة بشكل حصري. إن أسوأ إساءة ممكنة من هذا النوع يمكن ارتكابها من قبل المجادل الانفعالي هي أن يسم الذين يحملون رأيا مغايرا على أنهم سيئين وغير خلوقين. هؤلاء الذين يحملون أية آراء غير شائعة يكونون معرضين لافتراءات من هذا النوع، لأنهم قليلون وغير مؤثرين بشكل عام، ولا يستطيع أي شخص سواهم أن يشعر بأنه مهتم كثيرا برؤيتهم يعاملون بعدالة؛ ولكن هذا السلاح محرّم، بطبيعة الحال، على هؤلاء الذين يهاجمون الرأي السائد: فهم لا يستطيعون استخدامه بأمان على أنفسهم، ولا هو يفعل أي شيء لهم، لو استطاعوا استخدامه، سوى الارتداد على قضيتهم. وبشكل عام، فإن الآراء المعاكسة للآراء المستلمة بشكل شائع يمكنها أن تحصل على فرصة استماع لها فقط من خلال الاعتدال المدروس للغة، والتجنب الأكثر حذرا للإساءة غير الضرورية، التي قلما يستطيعون الانحراف عنها، حتى بأقل درجة ممكنة دون فقدان الأرضية: فبينما يقوم السب أو الشتم غير المحسوب من جانب الرأي السائد بمنع الناس فعلا من إتباع الآراء المعاكسة، ومن الإصغاء لهؤلاء الذين يحملونها. لذلك، فلأجل مصلحة الحقيقة والعدالة، من المهم جدا

أن نقيّد هذا الاستخدام للغة الشتم أكثر من تقييدنا للغة الأخرى؛ ولو كان ضروريا أن نختار، على سبيل المثال، ستكون هناك حاجة لتثبيط الهجمات المسيئة على الكفر اكبر بكثير من الهجمات على الدين. على كل حال، انه لمن الواضح أن القانون والسلطة ليس لهما علاقة بفرض القيود على أي منهما، بينما على الرأي، في كل لحظة، أن يحدد قراره على أساس ظروف القضية المعينة؛ فيشجب كل شخص، وفي أي جانب من جانبي الجدل وضع نفسه، إذ تظهر في نمط تأييده هذا الافتقار إلى الصدق، أو الخبث، أو التعصب أو عدم التسامح مع العواطف؛ ولكن لا يستنتج تلك الرذائل من الجانب الذي يأخذه الشخص، حتى لو كان طرفا معاكسا من القضية بالنسبة لنا: ويعطي احتراما مستحقا لكل فرد ، مهما كان الرأي الذي يحمله، فرد يمتلك هدوءً لكي يرى، وشرفا ونزاهة ليذكر ماهية خصومه وآراءهم كما هي في الواقع، ولا يبالغ بأي شيء ضد مصلحتهم، ولا يخفي شيئا يمكن أن يقول، أو يمكن الافتراض بأنه يقول ما هو لصالحهم. هذه هي الأخلاقيات الحقيقية للمناقشة العامة: وإذا ما انتهكت كثيرا، فيسعدني أن اعتقد بأنه هناك العديد من الجدليين يراقبونه إلى حد بعيد، وما زال هناك العديد من الذين يناضلون لأجله بضمير.

الفصل الثالث

حول الفردية، بوصفها إحدى عوامل الرفاه

لمّا كانت الأسباب التي تجعل من أولوية الضرورات أن يكون البشر أحرارا في تكوين الآراء، وفي التعبير عن آرائهم دون تحفّظ، على هذا النحو؛ ولما كانت التبعات المدمرة للمثقف، ومن خلاله للطبيعة الأخلاقية للإنسان، ما لم يُعترف بحريته، أو يتم تأكيدها بالرغم من المنع، على هذا النحو أيضا؛ دعونا إذن نتفحص ما إذا كانت الأسباب نفسها لا تتطلب أن يكون الناس أحرارا في أن يتصرفوا وفقا لآرائهم—أي أن ينفّذوا هذه الآراء في حياتهم، دون إعاقة، جسدية كانت أم أخلاقية، من أبناء جلدتهم، طالما كان ذلك على مسؤوليتهم الخاصة ومجازفتهم. إن هذا الشرط الأخير هو بلا شك شرط حتمي لا غنى عنه. لا يزعم أحد أن الأفعال يجب أن تكون حرة شأنها شأن الآراء الحرة. على العكس، حتى الآراء تفقد حصانتها، عندما تكون الظروف التي يعبّر فيها عن تلك الآراء على نحو يشكّل فيه التعبير عنها تحريضا ايجابيا لبعض الأعمال الفوضوية الضارة.

إن الرأي القائل بأن تجار محصول الذرة هم مجوّعي الفقراء، أو أن الملكية الخاصة سرقة، لا ينبغي أن يتدخل أحد بها عندما يتم تداولها ببساطة عبر الصحافة، ولكنها تستدعي عقابا عادلا عندما يصرّح بها شفاها على حشد من الجماهير المهتاجة المتجمعة أمام منزل تاجر من تجار الذرة، أو عندما توزّع على نفس الحشد على شكل لافتات. إن الأفعال على

اختلاف أنواعها، والتي تلحق الضرر بالآخرين، دون سبب مبرر، قد تحتاج إلى إخضاعها لسيطرة من قبل العواطف غير المحببة، أما في القضايا المهمة فتتوجب مثل هذه السيطرة بشكل لا مناص منه، أما عند الضرورة، فعن طريق التدخل البشري الفاعل. إن حرية الفرد يجب أن تُحدد إلى تلك الدرجة؛ يجب أن لا يجعل نفسه مصدرا لإزعاج الآخرين. ولكن إذا امتنع عن إيذاء الآخرين فيما يخصهم، وتصرف وفقا لميوله وأحكامه في الأشياء التي تخصه، فإن نفس الأسباب التي تبين أن الرأي لا بد أن يكون حرا، تثبت أيضا أنه لا بد من السماح له بتنفيذ آرائه بشكل عملي على نفقته الخاصة. إن الآراء القائلة بأن البشر ليسوا بمعصومين من الخطأ؛ وإن حقائقهم هي على الأغلب أنصاف حقائق فقط؛ وإن وحدة الرأي ليست محبذة، ما لم تنجم عن المقارنة الأكثر حرية والأكثر اكتمالا للآراء المتضادة، وإن التنوع ليس شرا، بل خيرا، حتى تصبح البشرية أكثر قدرة على تمييز جميع جوانب الحقيقة مما هي عليه في الوقت الحاضر، هي مبادئ تنطبق على أنماط أفعال البشر، ناهيك عن آرائهم. ومثلما كان من المفيد أن نعرف أنه طالما أن الجنس البشري غير كامل، لا بد أن تكون هناك آراء مختلفة، فكذلك يجب أن تكون هناك تجارب معيشية مختلفة؛ وأن يعطى ذلك المجال الحر لمختلف أنواع الشخصيات التي لا تلحق الضرر بالآخرين؛ وأن قيمة الأنماط الحياتية المختلفة يجب أن تُبرهن على نحو عملي، عندما يعتقد كل فرد بأن من المناسب له أن يجربها. إنه لمن المحبذ، باختصار، أن تؤكد الفردية نفسها في الأشياء التي لا تخص الآخرين. حيثما تكون تقاليد الآخرين وعاداتهم هي القاعدة السلوكية، وليس شخص الفرد نفسه، يكون هناك افتقار لواحد من المكونات الرئيسة للسعادة الإنسانية، والعنصر المكون الرئيس للتطور الفردي والاجتماعي.

ولدى إدامة هذا المبدأ، فإن الصعوبة الأكبر لا تكمن في تثمين الوسائل المؤدية إلى غاية معترف بها، ولكن في لا مبالاة الأشخاص بصورة عامة بالغاية نفسها. فإذا ما شعروا بأن التطور الحر للفردية هو أحد المكونات الأساسية للازدهار؛ فإن ذلك ليس عنصرا ثانويا مع كل ما تدل عليه مصطلحات الحضارة، التعليم، التربية،

والثقافة من معان فحسب، ولكنه بحد ذاته جزءا وشرطا لكل تلك الأشياء؛ لن يكون هناك خطر من أن الحرية ستتعرض إلى تقليل شأنها، كما أن تعديل الحدود بينها وبين السيطرة الاجتماعية لن يشكّل صعوبة غير اعتيادية. ولكن الشر هو أن أنماط التفكير العامة نادرا ما تعترف بالتلقائية الفردية، على أنها تمتلك أية قيمة جوهرية، أو تستحق أي اعتبار بحد ذاتها. أما الأغلبية، فلأنهم مقتنعين بطرق البشرية كما هي عليه الآن (إذ أنهم هم الذين جعلوها على ما هي عليه)، لا يستطيعون استيعاب السبب الذي جعل هذه الطرق ليست جيدة بما فيه الكفاية لدى كل فرد؛ والأكثر من ذلك، هو أن التلقائية لا تشكل جزءا من النموذج المثالي لدى أغلبية المصلحين الأخلاقيين والاجتماعيين، بل كثيرا ما ينظر إليها بغيرة، بوصفها عائقا مثيرا للمشاكل، وربما متمردا، بوجه القبول العام لما يعتقد هؤلاء المفكرون، وفقا لأحكامهم الخاصة، انه الأفضل للبشرية. أشخاص قليلون، من خارج ألمانيا، يستوعبون معنى المذهب الذي جاء به فيلدهام فون هومبولدت، البارز جدا كعالم وكسياسي، وجعل منه نصا لأطروحة مفادها – إن "غاية الإنسان، أو تلك التي وصفتها قواعد العقل الأزلية أو الثابتة، ولم تقترحها الرغبات الغامضة الزائلة، هي التطور الأعلى والأكثر تناغما لقواه لتصبح وحدة كاملة متسقة،" لذلك، فإن الهدف الذي "يجب على كل إنسان أن يوجه جهوده نحوه وبلا هوادة، ويجب على الذين يخططون للتأثير على البناء جلدتهم، على وجه الخصوص، أن يضعوه نصب أعينهم، هو فردية القوة والتطور،" وأن هنالك شرطين لتحقيق ذلك: "الحرية، وتعدد المواقف؛" وأن من اتحاد هذين الشرطين ينجم "النشاط الفردي والتنوع المتعدد الأوجه،" والتي توحد نفسها في "الأصالة."

على كل حال، مع قلة الذين اعتادوا على مذهب كمذهب فون هومبولدت، بكل ما يبدو في الأمر من دهشة لهم بأن يجدوا مثل هذه القيمة العليا مرتبطة بالفردية، فإن القضية تبقى قضية درجة، كما ينبغي على المرء أن يعتقد بالرغم من ذلك. ما من احد يرى بأن الرقي السلوكي هو أن لا يقوم الناس بأي شيء على

الإطلاق سوى تقليد بعضهم البعض. ما من احد سيؤكد أن الناس ينبغي أن لا يضعوا أي اثـر لأحكـامهم، أو لشخـصياتهم الفرديـة، فـي نمطهـم المعيـشي، وفـي سـلوك اهتماماتهم. من الناحية الأخرى، سيكون من غير المعقول أن نزعم بأن النـاس ينبغـي أن يعيشوا كما لو انه لم يُعرَف شيئا في العالم قبل أن يجيئوا إليه؛ كما لـو أن التجربـة لم تفعل شيئا لحد الآن حيال بيان أن نمطا معيشيا، أو سلوكيا، معينـا هو مفضّل علـى الآخـر. لا احد ينكـر أن النـاس يجب أن يتم تعليمهم وتـدريبهم فـي مرحلـة الشباب، ليعرفـوا ويستفيدوا مـن النتـائج المؤكـدة للتجربـة الإنـسانية. ولكـن الامتيـاز والوضـع الطبيعـي للإنـسان، الـذي بلـغ مرحلـة نـضج قدراتـه، هـو أن يـستخدم تلـك التجربـة ويفسرها بطريقته الخاصة. ويبقى الأمر متروك له ليكتشف أي الأجزاء من التجربـة الإنسانية المسجلة ينطبق على ظروفه وشخصيته بشكل مناسب. إن تقاليد الآخـرين وعاداتهم هي، إلى حد مـا، دليل علـى مـا علمتهم تجربتهم؛ دليل افتراضـي، ولكونـه كذلك، فهو يمتلك حق المطالبة باحترامه: ولكن، في المقام الأول، قد تكون تجربتهم ضيقة جـدا؛ أو قـد لا يفسرونها بـشكل صـحيح. ثانيـا، قـد يكـون تفسيرهم للتجربـة صـحيحا، ولكنـه غيـر ملائـم بالنـسبة لـه. إن الأعـراف أو العـادات تُـصنَع لظـروف تقليدية، وأشخاص تقليديين؛ وان ظروفه وشخصيته قد لا تكون تقليديـة. ثالثـا، حتـى وإن كانت العادات جيدة وملائمة بالنسبة له، فلمجرد إنها عادات، لن تعلّمـه أو تطـوّر فيه أية صفات مميزة لديه بوصفها الهبة الإلهية المميزة للبشر. إن القدرات الإنـسانية في الإدراك، وتكوين الأحكام، والشعور التمييزي، والنـشاط العقلـي، وحتـى التفضيل الأخلاقي، تمارس فقط عند القيام باختيار. إن الشخص الذي يفعل أي شيء كان، فقط لأن تلك هي العادة، فهو لا يقوم بأي اختيار. فهو لا يحـصل علـى أيـة ممارسـة لا فـي معرفة الشيء الأفضل واستبيانـه، ولا في الرغبة فيه. فالقوة العقلية والأخلاقية، شأنها شـأن القـوة العـضلية، لا تتطـور إلا مـن خـلال الاسـتخدام. ولا تـستدعى القـدرات للممارسة من خلال القيام بشيء معين فقط لأن الآخرين درجوا على فعله، وهو لـيس بأكثر من الاعتقاد بشيء فقط لأن الآخرين يعتقدون بـه. إن كانـت الأسـس التـي يستند

عليها الرأي غير محسومة بالنسبة لعقل الشخص، فإن عقله لا يمكن أن يتعزز أو يتقوى، بل يحتمل أن يضعّف، من خلال تبنيه لذلك الرأي. وإذا كانت الدوافع لفعل معين ليست متوافقة مع مشاعره وشخصيته (حيث لا تكون المودّة، أو حقوق الآخرين، معنية)، فإن القيام بذلك الفعل سيؤدي بشكل كبير إلى جعل مشاعره وشخصيته خاملة وبليدة، بدلا من جعلها فعالة نشيطة.

إن الذي يترك العالم، أو ذلك الجزء الذي ينتمي إليه من العالم، يختار خطة العيش بالنيابة عنه، لا يحتاج إلى أية قدرة سوى قدرة المحاكاة أو التقليد كالقردة. أما الذي يختار خطة لنفسه، فيستخدم كل قدراته. إذ عليه أن يستخدم الملاحظة ليرى، والاستدلال المنطقي والحكم ليستقرأ المستقبل، والنشاط ليجمع المواد لقراره، والتمييز ليتخذ القرار، وبعدما يقرر، يحتاج إلى الثبات وضبط النفس ليتمسك بقراره القصدي. هذه الصفات يحتاجها ويمارسها بشكل متناسب تماما، عندما يكون الجزء من سلوكه، الذي يحدده وفقا لحكمه ومشاعره، كبيرا. قد يكون من الممكن أن يقاد في طريق حسن، ويُبعَد عن طريق الأذى، بدون أي من هذه الأشياء. ولكن ما الذي ستكون عليه قيمته النسبية كانسان؟ انه لمن المهم فعلا، ليس فقط ما يفعله الرجال، بل أي نوع من الرجال هؤلاء الذين يفعلونه. من بين أعمال الإنسان، الذي تستخدم الحياة بشكل صحيح لإتمامه وتجميله، الإنسان نفسه هو بالتأكيد من يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية. لو افترضنا انه من الممكن أن تُبنى البيوت، وتُزرع الغلال، وتُخاض المعارك، ويبتُ في القضايا، بل حتى تُقام الكنائس، وتتلى الصلوات، من قبل المكائن – من قبل رجال آليين على هيئة بشر – ستكون خسارة كبيرة أن نستبدل بهؤلاء الآليين حتى الذين يسكنون في الوقت الحالي الأجزاء الأكثر تطورا حضاريا من العالم، من الرجال والنساء، والذين هم بلا شك ليسوا سوى أجناس متضورة لما تقدمه الطبيعة أو ما يمكنها أن تقدِّم. إن الطبيعة البشرية ليست آلة يمكن بناؤها على غرار نموذج معين، وجعلها تقوم العمل المناط بها بشكل دقيق، بل هي شجرة تحتاج

أن تنمو وتطور نفسها على كافة النواحي، وفقا لميل القوى الداخلية التي تجعلها شيئا حيا.

من المحتمل أن يُعترف بأنه من المحبذ أن يمارس الناس فهمهم، وان الإتباع الذكي للعادة، بل حتى الابتعاد الذكي عنها في بعض الأحيان، أفضل من الالتزام الآلي بها. إلى حد ما، انه لمن المسموح به أن يكون فهمنا خاصا بنا: ولكن ليست هناك الرغبة نفسها في السماح بأن تكون رغباتنا ودوافعنا خاصة بنا على نفس المنوال؛ أو أن امتلاكنا دوافع خاصة بنا، أو أية قوة، إنما هي أي شيء سوى الخطر والفخ. مع ذلك، إن الرغبات والدوافع هي جزء من الإنسان الكامل، شأنها شأن المعتقدات والقيود: فالدوافع القوية تكون خطيرة فقط عندما لا تكون متوازنة على نحو ملائم؛ عندما تتطور منظومة معينة من الأهداف والنزعات لتصبح قوة، بينما تبقى أهداف ونزعات أخرى، متواجدة معها، ضعيفة وخاملة. ليس هناك رابط طبيعي بين الدوافع القوية وبين الضمير الضعيف. بل أن الرابط الطبيعي يكون بالعكس. فقولنا إن رغبات شخص ما ومشاعره أقوى وأكثر تنوعا من تلك التي لدى شخص آخر، إنما هو قول بأنه يمتلك المزيد من المادة الخام للطبيعة البشرية، لذلك فهو أكثر مقدرة، ربما على الشر، ولكن على الخير بكل تأكيد. إنما الدوافع القوية هي مجرد اسم آخر للطاقة. فالطاقة يمكن تحويلها إلى استخدامات سيئة؛ ولكن الخير الذي يمكن صنعه دائما من الطبيعة النشطة، أكثر من ذلك الذي يصنع من الخاملة الكسولة. هؤلاء الذين يمتلكون المشاعر الأكثر طبيعية هم دائما هؤلاء الذين يمكن أن تصبح مشاعرهم المهذبة هي الأقوى. الحساسية العاطفية المفرطة التي تجعل الدوافع الشخصية واضحة وقوية هي نفسها أيضا المصدر الذي يتولد منه حب الفضيلة الأكثر عاطفية، وضبط النفس الأكثر صرامة. إنه لمن خلال تهذيب هذه الأشياء، يقوم المجتمع بأداء واجبه، ويحمي مصالحه: وليس من خلال رفض المادة التي يصنع منها الأبطال، لأنه يعرف كيف يصنعهم. إن الشخص الذي رغباته ودوافعه

ملكا له ـــ إذ هي تعبير عن طبيعته الخاصة، كما طوّرتْ وعُدّلتْ من قبل ثقافته ـــ يقال عنه أنه يمتلك شخصية. أما الذي رغباته ودوافعه ليست ملكه، فليست لديه شخصية، ليس أكثر من امتلاك ماكنة بخارية شخصية. أما إذا كانت دوافعه قوية، بالإضافة إلى كونها ملكه، وهي تحت سيطرة إرادة قوية، فإنه يمتلك شخصية نشيطة. كل من يعتقد أن فردية الرغبات والدوافع لا يجب أن تُشجَّع على الكشف عن نفسها، عليه أن يستدرك أن المجتمع ليست به حاجة للطبيعات القوية ـ إذ ليس الأفضل الاحتواء على عدة أشخاص يمتلكون شخصيات كبيرة ـــ وإن المعدل العام العالي من الطاقة ليس شيئا محببا.

في بعض الحالات المبكرة للمجتمع، يمكن أن تكون هذه القوى، أو كانت بالفعل، متقدمة كثيرا على القوة التي امتلكها المجتمع في ذلك الحين لتنظيمها والسيطرة عليها. فقد مضى الوقت الذي كان فيه عامل التلقائية والفردية متزايدا، وكان المبدأ الاجتماعي يخوض صراعا قاسيا معه. كانت الصعوبة آنذاك تكمن في حث الناس ذوي الأجساد أو العقول القوية على طاعة أية قوانين تطلب منهم السيطرة على دوافعهم. وللتغلب على هذه الصعوبة، فرض القانون والنظام سلطة على الإنسان برمته، مثلما فعل الباباوات في صراعهم ضد الأباطرة، مدّعين السيطرة على كل حياته من أجل السيطرة على شخصيته ـــ التي لم يجد المجتمع أية وسيلة ملائمة أخرى لربطها وتقييدها. ولكن المجتمع حصل الآن على الفردية بشكل منصف؛ إن الخطر الذي يهدد الطبيعة الإنسانية لم يعد تزايدا، بل عجزا، في الدوافع والتفضيلات الشخصية. لقد تغيرت الحال إلى حد كبير، طالما أن عواطف هؤلاء الذين كانوا أقوياء بالمنصب، أو بالمواهب الشخصية، كانت في حالة من التمرد المألوف ضد القوانين والأنظمة، واخضعوا لقيود صارمة لكي يتمتع الأشخاص الذين في متناول يديهم بكل جزيئة من جزيئات الأمن. في عصرنا الحالي، من أعلى طبقة في هرم المجتمع إلى أدنى طبقة، يعيش كل فرد تحت عيون الرقابة العدائية البغيضة.

فأصبح الفرد، والعائلة، لا يسألون أنفسهم— ماذا نفضّل؟ أو ما الذي يناسب شخصيتي وميولي؟ أو ما الذي سيساعد أرفع المواهب التي لديّ على التمتع بفرصة للظهور، ويمكّنها من النمو والازدهار؟-- ليس فقط فيما يتعلق بالآخرين، بل بما يتعلق بأنفسهم فقط. وأصبحوا يسألون أنفسهم، ما الذي يناسب منصبي؟ ما الذي يفعله في العادة الأشخاص ممن هم بنفس موقعي وظروفي المالية؟ أو (وهو الأسوأ) ما الذي عادة ما يفعله الأشخاص الذين لهم موقع وظروف مالية أعلى مني؟ أنا لا اعني أنهم هم الذين اختاروا ما هو تقليدي متعارف عليه، وفضلوه على ما يناسب توجهاتهم. بل انه لم يخطر ببالهم أنهم يمتلكون أية توجهات، ما عدا ما هو تقليدي شائع. وهكذا فإن العقل نفسه قد انحنى للنير: حتى فيما يفعله الناس لغرض المتعة، فإن الالتزام هو أول شيء يفكرون فيه؛ فهم يحبون بشكل جماعي؛ ولا يمارسون الاختيار إلا من بين الأشياء الشائعة: فخصوصية الذوق، والتصرفات المتفردة ممنوعة شأنها شأن الجرائم: وحتى بقوة عدم إتباع طبيعتهم الخاصة، ليست لديهم طبيعة ليتبعوها: فقدراتهم الإنسانية قد اضمحلت وتلاشت: وأصبحوا غير قادرين على أية رغبات قوية ومتع أصلية، وصاروا بشكل عام بلا آراء وبلا مشاعر نمو للوطن، وربما مشاعر نموهم هم. الآن، هل ذلك شرطا محببا للطبيعة البشرية، أم لا؟

إنه كذلك، حسب النظرية الكالفينية. فبموجبها، إن الجريمة الوحيدة لدى الإنسان هي الإرادة الذاتية. وكل الخير الذي بمقدور البشرية فعله مختصر في الطاعة. ليس لديك خيار؛ لذا عليك أن تفعل: "كل ما هو ليس واجبا فهو إثم،" وليس سوى ذلك. فلأن الطبيعة البشرية فاسدة جدا، ليس هناك خلاص لأي فرد حتى تُقتَل الطبيعة البشرية في داخله. بالنسبة لمن يحمل هذه النظرية الحياتية، لا يعتبر سحق أية قدرات، أو قابليات، أو عواطف إنسانية، شرا: لا يحتاج الإنسان إلى قدرة، سوى قدرته في الخضوع لإرادة الله: وإذا ما استخدم أي من قدراته لأية غاية سوى القيام بتلك الإرادة المفترضة بشكل أكثر فاعلية، سيكون أفضل حالا بدونها. هذه هي

النظرية الكالفينية؛ وهي متبناة، ولو بشكل مخفف، من قبل العديدين ممن لا يعتبرون أنفسهم كالفينيين؛ ويتكون التخفيف من إعطاء تفسير أقل صرامة للإرادة الإلهية المزعومة؛ مؤكدين على أنها إرادته التي جعلت من الواجب على البشر أن يشبعوا بعضا من ميولهم؛ ولكن بالطبع ليس بالأسلوب الذي يفضلونه هم، بل عن طريق الطاعة، أي بطريقة توصف لهم من قبل السلطة، أي من قبل الظروف الضرورية للحالة، وهي واحدة للجميع.

في ظل بعض من مثل هذا الشكل الماكر، هنالك في الوقت الحاضر ميل قوي لهذه النظرية الحياتية الضيقة، وللنوع الضحل والضيق الأفق من الناس الذي ترعاه. هناك العديد من الناس، بلا شك، ممن يعتقدون مخلصين أن البشر المتقزمين والمحجمين على هذا النحو، إنما هم على الشكل الذي أراده لهم خالقهم؛ مثلما اعتقد الكثيرون بأن الأشجار، لو تم قصها إلى أجداث عديمة الأغصان، أو لو تم تقطيعها على هيئة حيوانات، ستصبح أشياء أفضل بكثير من الشكل الذي خلقتها عليه الطبيعة. ولكن لو أن أي جزء من الدين يؤمن بأن الإنسان قد خُلِقَ من قبل كائنا خيّرا، فإن من المتوافق جدا مع ذلك المعتقد أن نؤمن أيضا بان ذلك الكائن قد أعطى الإنسان كل القدرات البشرية التي لا بد من تطويرها وكشفها، وليس اقتلاعها من جذورها واستهلاكها، وإنه يستمتع بكل طريقة تقوم به مخلوقاته وتقترب بها من المفهوم المثالي المتجسد فيهم، وبكل زيادة في أي من قدراتهم على الاستيعاب، أو العمل، أو الاستمتاع. هنالك نوع مختلف من البشر متفوق على النوع الكالفيني؛ مفهوم البشرية على أنها تمتلك طبيعتها التي وهبت إليها لغايات أخرى وليس لكي تُلغى أو تُنكر. إن "تأكيد الذات الوثني" هو أحد عوامل القيمة الإنسانية، وكذلك الحال مع "نكران الذات المسيحي." هنالك أنموذج إغريقي لتطوير الذات، وهو الذي امتزج معه الأنموذج الأفلاطوني والمسيحي في حكم الذات، ولكنه لم يبطله أو يلغيه. قد يكون من الأفضل للمرء أن يكون جون نوكس، من أن يكون السيبياديس [سياسي أثيني 450?-404?

ق.م]، ولكنه من الأفضل أن يكون المرء بيريكليس [رجل دولة أثيني 495-429 ق. م.] على أن يكون أيا من السابقين؛ ولا يمكن لأي بيريكليسٍ لو كان لدينا واحد مثله في هذه الأيام، أن يكون بلا شيء جيد مأخوذ عن جون نوكس.

لا يصبح البشر أهدافا نبيلة وجميلة للتأمل من خلال إضعاف كل ما هو فردي في أنفسهم وإخضاعه للأنساق العامة، بل من خلال تهذيبه وتشجيعه، ضمن الحدود التي تفرضها حقوق الآخرين ومصالحهم؛ ومثلما تأخذ الأعمال بعض سمات الأشخاص الذين يفعلونها، فمن خلال نفس العملية تصبح حياة الإنسان أيضا غنية، ومتنوعة وحيوية، وتقدّم غذاء أكثر وفرة للأفكار السامية والمشاعر الراقية، وتعزز الصلة التي تربط كل فرد بأبناء جنسه، من خلال جعل الجنس البشري يستحق الانتماء إليه بشكل لا متناه. وبالتناسب مع تطور فردية كل شخص، فإنه يصبح أكثر قيمة بنظر نفسه، وبذلك يكون أكثر قدرة على أن يكون عالي القيمة بنظر الآخرين. هناك امتلاءٍ حياتيٍّ أكبر حول وجوده الخاص، وعندما يكون هناك مزيد من الحياة في الوحدات، يكون هناك المزيد منها في المجموع المتكوّن من تلك الوحدات. لا يمكن الاستغناء عن المقدار الضروري من الضغط الكافي لمنع الأنواع الأقوى من الطبيعة البشرية من التجاوز على حقوق الآخرين؛ ولكن هناك تعويض كاف حتى من وجهة نظر التطور البشري. إن سبل التطور التي يخسرها الفرد من خلال منعه من إشباع ميوله لإلحاق الأذى بالآخرين، تستحصل بشكل رئيس على حساب تطور الآخرين. وحتى بالنسبة له، هنالك مكافئ تام في التطور الأفضل للقسم الاجتماعي من طبيعته، التي جعلها القيد المفروض على الجزء الأناني ممكنة. إن الالتزام بقواعد العدالة وقوانينها الصارمة يطوّر المشاعر والقدرات التي تجعل خير الآخرين هدفا لها. ولكن التقييد في الأشياء التي لا تؤثر على مصلحتهم، لأجل إزعاجهم فقط، لا يطوّر شيئا ذا قيمة، ما عدا تطويره قوة الشخصية التي تكشف عن نفسها في رفض القيد. أما إذا قُبِلَ به، فإنه سيصيب الطبيعة كلها بالبلادة والخشونة. لأجل إعطاء أي

إنصاف لطبيعة كل فرد، لا بد من السماح للإفراد المختلفين بأن يعيشوا حيوات مختلفة. وبالتناسب مع ممارسة هذا النطاق في أي عصر، فإنه (أي العصر) يكون جديرا بانتباه الأجيال المتلاحقة. حتى الاستبداد لا ينتج أسوأ آثاره، طالما إن الفردية موجودة تحته؛ وكل ما يسحق الفردية هو استبداد، مهما اختلف الاسم الذي قد يطلق عليه، سواء أكان يزعم تنفيذ إرادة الله أو أوامر البشر.

بعد أن قلنا إن الفردية هي والتطور شيء واحد، وإن تهذيب الفردية وحده أفضل أو أكثر هو الذي ينتج، أو يستطيع إنتاج، البشر المطورين جيدا، ربما أنهي الجدل هنا: فأي شيء يمكن أن يقال عن أية حالة من الشؤون البشرية، أفضل أو أكثر من أنها تجعل البشر أنفسهم أقرب من أفضل شيء يمكنهم أن يكونوه؟ وأي شيء يمكن أن يقال بحق أية إعاقة للخير أسوأ من أنها منَعَتْ ذلك؟ على كل حال، لا شك أن تلك الاعتبارات لن تكون كافية لإقناع هؤلاء الذين يحتاجون إلى الإقناع أكثر من غيرهم، ومن الضروري أيضا أن نبين أن هؤلاء البشر المتطورين نافعين بشكل ما لغير المتطورين – لكي يشيروا لهؤلاء الذين لا يرغبون بالحرية، ولا ينتفعون منها، بأنهم يمكن أن يُجزَونَ ، وعلى نحو واضح، لسماحهم للآخرين بالاستفادة منها دون إعاقة.

إذن، بادئ ذي بدأ، سأقترح بأنهم ربما تعلموا شيئا منهم. لن ينكر احد ما أن الأصالة عامل قيّم في الشؤون الإنسانية. هناك دائما حاجة بالأشخاص، ليس فقط لاكتشاف الحقائق، والإشارة عندما تكف الحقائق، التي كانت حقائق في زمن ما، عن كونها حقائق، بل للشروع في ممارسات جديدة، ووضع مثالا للسلوك الأكثر تنويرا، وللذوق والحس الأفضل في الحياة البشرية. إن هذا لا يمكن إنكاره من قبل أي شخص لا يؤمن بأن العالم قد حصل مسبقا على الكمال في جميع طرائقه وممارساته. والحق أن هذه الفائدة لا يمكن أن يقدمها كل فرد بشكل متساوٍ، فليس هناك سوى عدد

قليل من الأشخاص ، مقارنة بالجنس البشري بأسره، يمكن لتجاربهم، إذا ما تبناها الآخرون، يمكن أن تكون تطورا معينا في الممارسة المؤسسة. ولكن هؤلاء القلة، هم ملح الأرض؛ وبدونهم تصبح الحياة الإنسانية مستنقعا راكدا لا غير. ليس فقط لأنهم هم الذين يقدمون الأشياء الجيدة التي لم تكن موجودة من قبل، بل أنهم أيضا من يبقون الحياة في تلك الأشياء التي وجدت من قبل. إذا لم يكن هناك شيء جديد للقيام به، فهل أن العقل البشري سيكف عن كونه ضروريا؟ هل سيكون ذلك سببا وراء نسيان هؤلاء الذين يقومون بالأشياء القديمة لسببها، فيقومون بها مثل قطيع من الأنعام، وليس كالبشر؟ هنالك فقط ميل كبير جدا لدى أفضل المعتقدات والممارسات للانحدار إلى الميكانيكية؛ وما لم يكن هنالك تتابع من الأشخاص الذين تقوم أصالتهم المتكررة بمنع أسس هذه المعتقدات والممارسات من أن تصبح مجرد أسس تقليدية، فإن هذه القضية الميتة سوف لن تقاوم أية صدمة، مهما كانت صغيرة، من أي شيء حي فعلا، وسوف لن يكون هناك سبب وراء عدم موت الحضارة وانتهائها، كما هو الحال مع الإمبراطورية البيزنطية. حقا، إن الأشخاص العباقرة هم أقلية صغيرة، وهكذا يرجح أن يكون حالهم على الدوام، ولكن من أجل الحصول عليهم، من الضروري أن نحفظ التربة التي ينمون فيها. لا يستطيع العبقري أن يتنفس بحرية إلا في فضاء الحرية.

إن الأشخاص العباقرة، هم أكثر فردية من الأشخاص الآخرين—وهم بالتالي أقل قدرة على تكييف أنفسهم، دون ضغط مؤذ، في أي من العدد القليل من القوالب التي يوفرها المجتمع لأجل أن يوفر على أعضائه مشقة تشكيل شخصياتهم بأنفسهم. إذا وافقوا من قبيل الخوف أو الجبن، على أن يجبروا على الدخول في أحدى هذه القوالب، وأن يتركوا كل ذلك الجزء من أنفسهم الذي لا يستطيع التوسع تحت الضغط، ليبقى دون توسع، فإن المجتمع سوف لن يكون جيدا بالنسبة لعبقريتهم. أما إذا كانت لديهم شخصيات قوية وكسروا قيودهم، سيصبحون علامة للمجتمع الذي لم يفلح في تحجيمهم وجعلهم شيئا مبذولا، ليشار إليهم مع تحذير جاد كـ"مجذوب" أو

"عنيف" وما إلى ذلك؛ أشبه ما يكون بشخص يشتكي من نهر نياغرا لأنه لا يجري هادئا بين ضفتيه كما يفعل القنال الهولندي.

لذا، فإنا أصرّ مؤكدا على أهمية العبقرية، وضرورة السماح لها بالكشف عن نفسها بحرية في الفكر والممارسة على حد سواء، لأنني مدرك بأنه ما من أحد ينكر الحالة، من حيث النظرية، ولكني أعرف أيضا أن كل فرد تقريبا، هو في الواقع غير مكترث بها تماما. الناس يعتقدون بأن العبقرية شيء جيد إذا ما مكّنت الإنسان من أن يكتب قصيدة مثيرة، أو يرسم لوحة. ولكن العبقرية بمفهومها الحقيقي، أي بالأصالة في الفكر والعمل، فعلى الرغم من أن أحدا لا يقول بأنها ليست شيئا يستحق الإعجاب، إلا أن الجميع تقريبا، يعتقدون في سرّهم، أنهم يستطيعون أن يبلوا بلاءا حسنا بدونها. وللأسف فإن هذا الشيء طبيعي جدا بحيث إنَّه لا يثير الاستغراب. الأصالة هي الشيء الذي لا يستطيع أصحاب العقول غير الأصيلة أن يشعروا بفائدته. فهم لا يستطيعون رؤية ما بوسع الأصالة أن تفعل لهم :كيف يفعلون ذلك؟ فإذا استطاعوا أن يروا ما يمكن للأصالة أن تفعل لهم، سوف لن تكون أصالة. الخدمة الأولى التي على الأصالة أن تقدمها لهم هي فتح أعينهم: التي ما أن تنفتح بشكل تام، ستكون لديهم الفرصة لكي يكونوا أنفسهم أصيلين. في غضون ذلك، إن استذكار الحقيقة القائلة بأنه ما من شيء تم فعله على الإطلاق إلا وكان هناك شخصا ما هو أول من قام به، وإن كل الأشياء الجيدة الموجودة حاليا هي ثمار الأصالة، سيجعلهم معتدلين بما فيه الكفاية ليؤمنوا بأن هناك ثمة شيء تُرِكَ للأصالة لكي تنجزه، وتؤكد لهم بأنهم بحاجة كبيرة للأصالة، إلا أنهم قلّما يدركون هذه الحاجة.

في الحقيقة المجردة، مهما كان الولاء الممنوح، أو المدفوع إلى السمو العقلي الحقيقي أو المزعوم، فإن الميل العام للأشياء في شتى إرجاء العالم هو لإخضاع القوة المتطلعة لدى البشر لمعيار المعدّل المتوسط. في التأريخ القديم، في العصور

الوسطى، وإلى درجة ضئيلة، خلال الانتقال الطويل من النظام الإقطاعي إلى عصرنا الحالي، كان لدى الفرد قوة في نفسه؛ وإذا كانت لديه مواهب كبيرة أو وضعا اجتماعيا مرموقا، فإنه كان قوة كبيرة. أما في الوقت الحاضر، فقد ضاع الأفراد في الجمهور. في السياسة، عادة ما يكون من السخف أن نقول أن الرأي العام الآن يحكم العالم. القوة الوحيدة التي تستحق الاسم هي قوة الجماهير، وقوة الحكومات عندما تجعل أنفسها لسانا معبرا أو أداة لميول الجماهير ونزعاتهم. وهذا الشيء يصح على العلاقات الأخلاقية والاجتماعية والحياة الخاصة وعلى التعاملات العامة على حد سواء. أما هؤلاء الذين تذهب آراؤهم باسم الرأي العام، فليسوا دائما من نفس النوع من الناس: في أمريكا هم السكان البيض جميعا؛ وفي انجلترا، هم أبناء الطبقة الوسطى بشكل رئيس. ولكنهم الجماهير دائما، بمعنى، هم المتوسط الجمعي. والأغرب من ذلك، أن الجمهور لا يأخذون آراءهم من الوجهاء في الكنيسة أو في الدولة، أو من القادة المزعومين، أو من الكتب. فتفكيرهم يقوم به لهم رجال مثلهم، يخاطبونهم أو يتحدثون باسمهم، بشكل لحظي ارتجالي، من خلال الصحف. أنا لا اشتكي من كل هذا. ولا أؤكد أن هناك أي شيء أفضل توافقا، كقاعدة عامة، مع الحالة الواطئة الحالية للعقل البشري. ولكن هذا لا يعيق حكومة المتوسط العام من أن تكون حكومة متوسطة. لم تستطع حكومة، سواء جاءت عن طريق ديمقراطية معينة، أو ارستقراطية متعددة، في أفعالها السياسية، أو في الآراء، أو الصفات، أو التوجه العقلي الذي تتبناه، أن ترتفع عن مستوى التوسط، ما عدا ما يتعلق بالمدى الذي تسمح به القلة الحاكمة لأنفسهم بأن يخضعوا لتوجيه المستشارين وتأثير الشخص أو النخبة الموهوبة أو المتعلمة (وهو ما كانوا يفعلونه دائما في أفضل أوقاتهم). إن ابتداء كل الأشياء الحكيمة والنبيلة، تأتي ، أو لا بد لها أن تأتي، من الأفراد؛ وعادة ما تأتي في البداية من فرد واحد فقط. أما شرف الرجل المتوسط ومجده فهو في كونه قادرا على إتباع تلك المبادرة؛ وأنه يستطيع الاستجابة داخليا للأشياء الحكيمة والنبيلة، وأن ينقاد إليها بعيون مفتوحة. أنا هنا لست بصدد تأييد نهج "تقديس البطل" الذي يصفق للرجل

العبقري القوي لاستيلائه على حكومة العالم بالقوة وإجبار العالم على أن تنفيذ أوامره رغما عن انفه. كل ما يستطيع ادعاؤه هو الحرية لتدل على الطريق. أما استخدام القوة لإجبار الآخرين عليه (أي الطريق)، فهو لا يتنافى وحرية الآخرين وتطويرهم فحسب، بل أنه يفسد الرجل القوي نفسه. على كل حال، يبدو انه عندما تصبح آراء الجماهير المكونة من أناس متوسطين فقط هي القوة المهيمنة في كل مكان، فإن القوة الموازية والمصححة لذلك التوجه ستكون الفردية المؤكدة أكثر فأكثر لهؤلاء الذين يقفون في أعلى سمو فكري. في تلك الظروف، على وجه الخصوص، لا بد من تشجيع الأفراد الاستثنائيين، بدلا من إعاقتهم، ليتصرفوا على نحو مختلف عن الجمهور. أما في الأوقات الأخرى، فلا فائدة من عمل ذلك، إن لم يتصرفوا على نحو مختلف، ليس هذا فحسب، بل وأفضل من الآخرين. في هذا العصر، إن مجرد مثال واحد على عدم الالتزام، مجرد رفض الرضوخ للعادات، هو خدمة بحد ذاته. ولأن تسلط الرأي على نحو يجعل الفرادة إهانة، على وجه الدقة، فمن المحبذ أن يكون الناس متفردين، من أجل اختراق ذلك التسلط. عادة ما تكثر الفرادة حيثما وحينما تزداد قوة الشخصية؛ كما أن مقدار الفرادة في مجتمع ما يكون في الغالب متناسبا مع مقدار العبقرية والحيوية العقلية، والشجاعة الأخلاقية التي يحتوي ذلك المجتمع عليها. إن وجود عدد قليل جدا اليوم من الذين يجرؤون على التفرد إنما يدل على خطر كبير في زماننا.

لقد قلت إن لمن المهم أن تعطى الأشياء غير التقليدية أكثر حرية ممكنة ، من أجل أن يظهر خلال الوقت أيها يناسب أن يُحوّل إلى عادات أو تقاليد. ولكن استقلال الفعل، وعدم احترام العادات، لا تستحق فقط التشجيع للفرصة التي تتمكن منها بحيث إنَّ أنماط الفعل الأفضل، والعادات الأكثر استحقاقا للتبني العام، قد تُشطّب، وليس الأشخاص الذين يمتلكون تفوقا عقليا هم فقط الذين يحق لهم أن يعيشوا حياتهم بالطريقة التي يحبون. ليس هناك من سبب يجعل الوجود الإنساني برمته يبنى وفقا

لنمط واحد بعينه أو وفقا لعدد صغير من الأنماط. إذا ما امتلك الشخص أي مقدار معقول من الخبرة والقدرة العقلية، فإن نمطه في تصميم وجوده هو الأفضل، ليس لأنه هو الأفضل بحد ذاته، بل لأنه نمطه هو كذلك. ليس البشر كالأغنام؛ حتى الأغنام ليست متشابهة إلى حد لا يمكن التمييز بينها. لا يستطيع الإنسان أن يحصل على معطف أو زوج من الأحذية تلائمه، ما لم تكن مصنوعة على مقاسه أو أن يكون هناك متجر كامل يختار منه: فهل أن إيجاد حياة تناسبه أسهل من أن نجد معطفا، أو هل أن البشر يشبه احدهم الآخر في توافقهم الجسدي والروحي أكثر من تشابههم في شكل القدم؟ لو كان السبب الوحيد هو أن الناس يمتلكون أذواقا مختلفة، فهو سبب كاف لعدم محاولة صياغتها وفق نموذج واحد فقط. ولكن الأشخاص المختلفين يتطلبون أيضا شروطا مختلفة لتطورهم الروحي؛ ولن يستطيعوا العيش بشكل سليم في مناخ أو جو أخلاقي واحد، مثلما لا يمكن لمجموعة متنوعة من النباتات أن تعيش في مناخ مادي واحد. إن الأشياء التي تكون عوامل مساعدة لشخص ما صوب تطوير وتنمية طبيعته العليا، هي ذاتها عوائق بالنسبة لشخص آخر. إن نفس النمط الحياتي هو إثارة حسنة بالنسبة لشخص معين يبقي كل قدراته على الفعل والاستمتاع في أفضل نظام ممكن، بينما يكون عبئا مشتتا يؤجل الحياة الداخلية أو يسحقها بالكامل، بالنسبة لشخص آخر. هكذا هي الفروق بين البشر في مصادر متعتهم، وقابليات تعرضهم للألم، واشتغال مختلف الوكالات المعنوية والجسدية فيهم، وإنه ما لم يكن هناك تنوع في أنماطهم الحقيقية، فإنهم لن يحصلوا على حصتهم العادلة من السعادة، ولن يبلغوا الوضع العقلي والمعنوي والجمالي الذي تتمكن منه طبيعتهم. لماذا إذن على التسامح أن يمتد إلى الأذواق والأنماط الحياتية التي تفرض الإذعان والرضوخ على حشود مؤيديها عندما يتعلق الأمر بالعاطفة العامة ؟ لا يوجد مكان (عدا المؤسسات الرهبانية) لا يعترف فيه بتنوع الأذواق بشكل تام؛ فالشخص قد يحب أو لا يحب، وبدون أي لوم، التجديف، أو التدخين، أو الموسيقى، أو التمارين الرياضية، أو الشطرنج، أو الورق، أو الدراسة، لأن كل من الذين يحبون تلك الأشياء والذين لا

يحبونها أكثر من أن يُذكروا. ولكن الرجل، والأكثر من ذلك المرأة، الذين يمكن اتهامهم أما بفعل "ما لم يفعله احد" أو عدم فعل "ما يفعله الجميع" هو موضوع لملاحظة تثبيطية كما لو انه، أو لو أنها قد اقترفت جنحة أخلاقية. يحتاج الأشخاص لأن يمتلكون ألقابا، أو أي وسام أو علامة للدلالة على الطبقة، أو الانغماس،إذا ما كان بمقدورهم، بعض الشيء، بترف القيام بما يريدون دون المساس بتقييمهم. الانغماس بعض الشيء، أكرر: إذ إن كل الذين يسمحون لأنفسهم بالكثير من ذلك الانغماس، يترتب عليهم خطر شيء ما أسوأ من الخطابات المهينة – فيكونون في خطر الاتهام بالجنون، فتؤخذ أملاكهم منهم لتعطى إلى أقاربهم.

هنالك سمة واحدة للاتجاه الحالي للرأي العام، محسوب بشكل متفرد ليجعلها متشددة مع أي مظهر واضح من مظاهر الفردية. إن المعدل العام للبشرية هو ليس فقط الاعتدال في الذكاء، بل الاعتدال في النزعات أيضا: إذا لم تكن لديهم أية أذواق أو رغبات قوية بما يكفي لتوجههم نحو القيام بأي شيء غير اعتيادي، وهم بالتالي لا يفهمون هؤلاء الذين لديهم مثل تلك الرغبات والأذواق، ويصنفون كل هؤلاء مع المتوحشين والعصابيين الذين اعتادوا على احتقارهم والتعالي عليهم. الآن، وبالإضافة إلى هذه الحقيقة العامة، علينا فقط أن نفترض أن التحرك القوي نحو تحسين الأخلاق قد بدأ، وإنه لمن الواضح ما ينبغي علينا أن نتوقعه. في أيامنا هذه، بدأ مثل هذا التحرك؛ فقد حدث الكثير على طريق انتظام السلوك، وعدم تشجيع الإفراط؛ وهناك روح محبة للخير في الخارج، ولأجل ممارستها ليس هناك حقل أكثر إمتاعا من التطوير الأخلاقي والتعقلي لأبناء جنسنا. إن توجهات العصور هذه جعلت الناس أكثر ميلا نحو توصيف قواعد عامة للسلوك من أي فترة من الفترات الماضية، ونحو بذل الجهود لجعل الجميع يلتزمون بالمعيار الحاصل على التأييد. وذلك المعيار، سواء أكان ظاهرا أم ضمنيا، هو أن لا ترغب بأي شيء بقوة. وأنموذجه للشخصية هو أن تكون بدون أية شخصية مميزة؛ وان يعوّق بالضغط، مثل قدم سيدة

صينية، أي جزء من الطبيعة البشرية يتميز بتفوق، ويميل إلى جعل الشخص مختلفا في تصميمه، وعلى نحو مميز، عن عامة البشرية.

وكما هو الحال في الغالب مع المُثل أو النماذج التي تستثني نصف ما هو محبب، فإن المعيار الحالي للقبول أو الاستحسان لا ينتج سوى تقليد متدنٍ للنصف الآخر. وبدلا من الطاقات الكبيرة التي تقاد من قبل العقل النشيط، والمشاعر القوية التي تسيطر عليها الإرادة الواعية، ستكون نتيجتها هي المشاعر الضعيفة والطاقات الضعيفة، التي يمكن إبقاؤها في اتساق ظاهري مع القاعدة دون أية قوة، أما للإرادة أو للعقل. إن الشخصيات التي كانت حيوية إلى حد بعيد في الماضي أخذت تصبح شخصيات تقليدية ليس إلا. قلما يوجد اليوم أي متنفس للطاقة في هذا البلد ما عدا في التجارة. فالطاقة التي تُنفَق فيها ما زالت تعتبر كبيرة. أما القليل المتبقي من العمالة، فتُنفق على هواية قد تكون مفيدة، بل حتى هواية خيرية، ولكنها دائما شيء واحد فقط، وعادة ما يكون شيئا ذي أبعاد صغيرة. إن عظمة انجلترا هي جماعية الآن: فلأننا صغار بالشكل الفردي، نحن نبدو فقط قادرين على أي شيء عظيم، عن طريق عادتنا في التجمع؛ وهذا ما يجعل محسنينا الأخلاقيين والدينيين مقتنعين تماما. ولكن الذين جعلوا انجلترا ما كانت عليه كانوا رجالا من طراز مختلف عن هذا؛ ونحتاج إلى رجال من طراز مختلف لمنعها من التدهور.

إن تسلط العادة هو العائق الذي يقف في كل مكان بوجه التطور الإنساني، لأنها عداوة لا تنتهي لذلك التوجه نحو استهداف شيء أفضل من التقليدي، يسمى، وفقا للظروف، روح الحرية، أو روح التقدم أو التطور. إن روح التطور ليست دائما هي روح الحرية، لأنها قد تهدف إلى فرض التطورات على الناس غير الراغبين فيها؛ وروح الحرية، على قدر تعلق الأمر برفضها لمثل هذه المحاولات، قد تتحالف، على نطاق محلي ومؤقت، مع أعداء التطور؛ ولكن المصدر الأزلي والثابت للتطور هو

الحرية، طالما أنه عن طريقها وجد عدد من مراكز التطوير المستقلة يضاهي عدد الأفراد. إن المبدأ التقدمي، على كل حال، هو مبدأ عدائي مع حكم العادة أو التقليد، متضمنا على الأقل التحرر من ذلك النير؛ ويشكل التناقض بين الاثنين الاهتمام الرئيس لتأريخ البشرية. إن الجزء الأعظم من العالم ليس له تأريخ، من حيث المنطق، لأن استبداد العادة في ذلك الحين كان كاملا. هذا هو الحال في الشرق كله. فالعادة هناك، في كل الأشياء، هي الخطاب النهائي؛ أما العدالة والحق فيعنيان الالتزام بالعادة؛ ولا يخطر ببال أحد أن يقاوم جدل العادة، إلا طاغية مفسد بقوته. وها نحن نرى النتيجة. لا بد أن تلك الأمم قد كانت تمتلك أصالة في يوم من الأيام، فهي لم تبدأ من الصفر مأهولة بالسكان، متعلمة، بارعة في العديد من فنون الحياة؛ لقد صنعت لنفسها كل ذلك؛ وكانت في ذلك الحين أعظم وقوى الأمم في العالم. فما هي الآن؟ هم الآن مواطنون أو تابعون لقبائل كان أجدادها يجوبون الغابات عندما كان أجدادهم هم يملكون قصورا فخمة ومعابد رائعة، ولكن كانت العادات لا تمارس عليهم إلا حكما مقسوما مع الحرية والتطور. يبدو أن أي شعب يمكن أن يكون تقدميا لفترة معينة من الزمن، ومن ثم يتوقف عن ذلك: متى يتوقف؟ عندما يكف عن امتلاك الفردية. إذا ما طرأ تغيير على أمم أوربا، فإنها لن تكون بنفس الشكل تماما: ليس استبداد العادة الذي يهدد هذه الأمم هو الثبات بشكل تام. إنه يحرّم التفرد، ولكنه لا يمنع التغيير، على أن لا يكون تغييرا تاما. لقد رفضنا عادات أجدادنا الثابتة؛ ما زال يتوجب على كل شخص أن يرتدي الملابس مثل الآخرين، ولكن الموضة قد تتغير مرة أو مرتين في السنة. علينا أن نتوخى الحذر من أنه عندما يكون هناك تغيير، فإنه قد يكون لأجل التغيير، وليس نابعا من أية فكرة للجمال أو اللياقة؛ لأن فكرة الجمال أو اللياقة نفسها لن تطرق أذهان العالم كله في اللحظة ذاتها، ومن ثم تُرمى جانبا من قبل الجميع، بشكل تزامني أيضا في لحظة أخرى. ولكننا تقدميون قابلون للتغير أيضا: إذ إننا نصنع باستمرار اختراعات ميكانيكية جديدة، ونبقي عليها حتى تتفوق عليها اختراعات أفضل؛ ونحن راغبون في التطورات في السياسة، وفي التربية،

وحتى في الأخلاق، على الرغم من أن فكرتنا للتطور في الأخيرة تتكون من إقناع، أو إجبار الآخرين على أن يكونوا جيدين مثلنا. إن ما نعترض عليه هو ليس التقدم، بل على العكس، فنحن نمتدح أنفسنا بأننا الشعب الأكثر تقدمية على الإطلاق. إن الفردية هي ما نحارب ضده : ربما نعتقد بأننا كنا خلقنا المعجزات لو أننا كنا قد جعلنا أنفسنا متشابهين؛ متناسين أن اختلاف شخص ما عن الآخر هو عموما الشيء الأول الذي يجلب الانتباه أي منهما للنقص الموجود في نوعه الخاص، والرقي الموجود في نوع آخر، أو إمكانية إنتاج شيء أفضل من كلا النوعين، من خلال جمع ايجابيات الاثنين. لدينا مثال تحذيري في الصين – وهي أمة الكثير من المواهب، وفي بعض النواحي، الحكمة، بفضل فرصتهم النادرة من الحظ الجيد التي سمحت لهم في فترة مبكرة من الزمن بالحصول على مجموعة جيدة من العادات، هي في بعض القياسات، من عمل رجال يجب أن يعطيهم الأوربيون الأكثر تنويرا، تحت بعض الحدود، لقب حكماء وفلاسفة. كما أنهم بارزين أيضا في تفوق نظامهم في التأثير، بقدر المستطاع، بأفضل حكمة يمتلكونها على كل عقل في المجتمع، وضمان أن هؤلاء الذين يستخدمون معظمها سيحتلون مناصب القوة والمجد. لا شك أن الناس الذين فعلوا ذلك قد اكتشفوا سر التقدمية البشرية، ولا بد أنهم قد ابقوا أنفسهم بثبات على رأس حركة العالم. على العكس، فقد أصبحوا ساكنين – لقد بقوا هكذا لآلاف السنين؛ وإذا ما كتب لهم أن يتطوروا أكثر، فلا بد أن يكون ذلك على يد أجانب. لقد نجحوا على نحو يفوق التصور في ما يعمل به المحسنون الانكليز بجدية الآن—في جعل الناس جميعا متشابهين، جميعهم يحكم أفكاره وسلوكه وفقا لنفس القواعد والأحكام؛ وتلك هي النتائج. إن النظام الحديث للرأي العام، بشكله غير المنظم، هو ما كانت عليه الأنظمة التربوية الصينية، بشكلها المنظم، وإنْ لم تصبح الفردية قادرة على تأكيد نفسها بنجاح ضد هذا النير، فإن أوربا، على الرغم من سوابقها النبيلة ومسيحيتها المعتنقة، ستميل لأن لتكون صينا أخرى.

ما الذي أبقى أوربا لحد الآن بعيدة عن هذا المصير؟ ما الذي جعل عائلة الأمم الأوربية متطورة وليس أي جزء آخر من البشرية الساكنة؟ ليس بسبب أي تفوق فيها، وإن وجد فإنه يوجد كنتيجة وليس كسبب، ولكن تنوعهم البارز في الشخصية وفي الثقافة. لقد كان الأفراد، والطبقات، والأمم تختلف عن بعضها البعض إلى أقصى درجة: لقد جرّبوا طرقا متنوعة جدا، كل واحد منها يقود إلى شيء قيّم؛ وعلى الرغم من أنه في كل فترة كان هؤلاء الذين سافروا بطرق مختلفة يتعصبون مع بعضهم البعض، وكل منهم كان يعتقد أنه لشيء ممتاز لو أن الآخرين قد اجبروا على إتباع طريقه هو، إلا أن محاولاتهم لتحجيم تطور بعضهم البعض نادرا ما كانت تحرز نجاحا ثابتا، وكل واحد منهم قد تحمل مشقة تلقّي الإحسان الذي كان الآخرون يقدمونه. إن أوربا بأسرها، حسب رأيي، مَدينةٌ لهذا التنوع في الطرق لتحقيق تطورها التقدمي المتعدد الجوانب. ولكنها بدأت مسبقا في امتلاك هذه الفائدة، بدرجة واطئة نسبيا. فهي تتقدم بإصرار نحو النموذج الصيني في جعل الناس جميعا متشابهين. لاحظ ام. دي توكيفيل، في عمله المهم الأخير، كيف أن تشابه الفرنسيين في الوقت الحالي مع بعضهم البعض، قد فاق هؤلاء الذين عاشوا في الجيل السابق. ويمكن ملاحظة الشيء نفسه حول الانكليز ولكن بدرجة اكبر بكثير. في فقرة سبق اقتباسها من فيلدهام فون هومبولدت، أشار إلى شيئين بوصفهما شرطين ضروريين للتطور الإنساني، لأنهما ضروريان لجعل الناس لا يشبهون بعضهم البعض، وهما على وجه التحديد: الحرية وتنوع المواقف. لقد أخذ الشرط الثاني من هذين الشرطين يتلاشى كل يوم من هذا البلد. والظروف التي تحيط بمختلف الطبقات والأفراد، وشكل شخصياتهم، أخذت تندمج أكثر في كل يوم. في السابق، عاشت الفئات المختلفة، والمناطق السكنية المختلفة، والمهن والحرف المختلفة، بما يمكن أن يسمى بالعوالم المختلفة؛ أما في الوقت الحاضر، فما زال الحال نفسه، إلى درجة بعيدة. فعلى سبيل المقارنة، هم الآن يقرؤون الأشياء نفسها، ويستمعون للأشياء نفسها، ويرون الأشياء نفسها، ويذهبون إلى الأماكن نفسها، ويوجهون آمالهم وهواجسهم للأهداف نفسها،

ولديهم نفس الحقوق والحريات، ونفس السبل في تأكيدها. ومهما كانت الاختلافات في المواقع عظيمة، فهي ليست بشيء مقارنة بتلك التي قد تلاشت. وما زال الدمج مستمرا. كل التغيرات السياسية في العصر تزيد منه، طالما أنها تميل إلى رفع الواطئ وتنزيل المرتفع. كل توسع في التعليم يزيد منه، لأن التعليم يضع الناس تحت تأثيرات عامة، ويعطيهم فرصة وصول للخزين العام من الحقائق والعواطف. كما أن التطورات في وسائل الاتصال توسعه، من خلال جعل سكان المناطق البعيدة في تماس شخصي مباشر مع بعضهم البعض، وإدامة حالة من التغير السريع في الإقامة من مكان إلى آخر. إن زيادة التجارة والتصنيع يوسعانه، من خلال نشر امتيازات الظروف السهلة بشكل واسع، وفتح كل مواضيع الطموح، حتى الرفيعة منها، أمام المنافسة العامة، بينما لم تعد الرغبة في الارتقاء سمة مقتصرة على طبقة بعينها، بل لكل الطبقات. والجهة الأكثر قوة من كل هذه، في إحداث تشابه عام بين البشر، هي التأسيس التام، في هذا البلد وفي البلدان الحرة الأخرى، لارتقاء الرأي العام في الدولة. عندما تصبح الجهات الاجتماعية العليا المختلفة التي مكنت الأشخاص المتخندقين فيها من عدم احترام رأي الجمهور، متساوية على نحو تدريجي؛ وبينما تبدأ فكرة مقاومة إرادة الجمهور، عندما يُعرف بشكل مثبت أنهم يمتلكون إرادة، بالاختفاء أكثر فأكثر من عقول السياسيين العمليين؛ سوف لن يبق هناك أي دعم اجتماعي لعدم الالتزام أو الاختلاف – أية قوة جوهرية في المجتمع، هي نفسها معارضة لارتقاء الإعداد، مهتمة بتوفير الحماية للآراء والميول التي تختلف مع آراء الناس وميولهم.

إن دمج كل هذه الأسباب يشكل حشدا كبيرا جدا من التأثيرات المعادية للفردية، بحيث إنَّه ليس من السهل أن نرَ كيف يمكنها تحمّل أسسها. ستفعل ذلك بصعوبة متزايدة، ما لم نجعل القسم الذكي من الجمهور يشعر بقيمته ـــ ليرَ أن من الجيد أنْ تكون هناك اختلافات، حتى وإن لم تكن نحو الأفضل، رغم ذاك، وكما سيظهر لهم،

إن بعضها سيكون نحو الأسوأ. إذا ما كان لمزاعم الفردية أن تؤكد يوما، فالوقت هو الآن، بينما ما زلنا نحتاج إلى الكثير لإكمال الدمج النافذ. في المراحل المبكرة فقط، نستطيع اتخاذ موقف بنجاح ضد الانتهاك. إن المطلب القائل بأن جميع الآخرين سيصبحون مشابهين لنا، ينمو بما يقتات عليه. إذا ما انتظرت المقاومة حتى تقلل الحياة إلى نوع موحد واحد تقريبا، فإن كل الاختلافات عن ذلك النوع ستعتبر متمردة أو آثمة، ولا أخلاقية، بل وحتى وحشية ومعاكسة للطبيعة. يصبح الجنس البشري بسرعة غير قادر على استيعاب التنوع، عندما لا يكون قد اعتاد على رؤيته لبعض الوقت.

الفصل الرابع

حول حدود سلطة المجتمع على الفرد

ما هو إذن الحد الصحيح لسيادة الفرد على نفسه؟ أين تبدأ سلطة المجتمع؟ كم من الحياة الإنسانية يجب أن تُحدّد للفردية، وكم منها للمجتمع؟

كلٌ سيتلقى حصته المناسبة، إذا ما حصل كل واحد على ما يخصه بشكل خاص. يجب أن يعود ذلك الجزء من الحياة الذي يهتم به الفرد للفردية بشكل رئيس، بينما يعود الجزء الذي يهم المجتمع بشكل رئيس للمجتمع.

على الرغم من أن المجتمع لم يتأسس على عقد ما، وعلى الرغم من أنه ليست هناك غاية حسنة تقابل من خلال اختراع عقد من أجل استنباط التزامات اجتماعية معينة منه، فإن كل من يتلقى حماية من المجتمع يدين بشيء مقابل تلك المنفعة، وحقيقة العيش في مجتمع تجعل من الواجب أن يلتزم الكل باحترام أو معاينة خط معين من السلوك تجاه الآخرين. يتكون هذا السلوك، بداية، من عدم إلحاق الضرر بمصالح بعضنا البعض الآخر؛ أو بالأحرى إلحاق الضرر ببعض المصالح التي ينبغي اعتبارها حقوقا، أما بالنص الصريح، أو من خلال الفهم الضمني؛ ويتكوّن ثانيا، من تحمل كل شخص لحصته (التي يتم تحديدها وفق مبدأ متساو) من الجهود والتضحيات المترتبة لأجل حماية المجتمع أو أعضاءه من الأذى أو التحرش. إن

المجتمع مبرر في تفعيل هذه الشروط، بأي كلفة كانت، على هؤلاء الذين يحاولون التملص منها. كما أنه ليس هذا فقط كل ما يستطيع المجتمع فعله. إن أفعال فرد معين يمكن أن تكون مؤذية للآخرين، أو هي ناقصة في بعض الاعتبارات المتعلقة برفاهيتهم، دون الخوض في تفاصيل انتهاك أي من حقوقهم الدستورية. قد يعاقب المسيء حينها على نحو عادل، من قبل الرأي، وإن لم يعاقبه القانون. ما أن يؤثر أي جزء من سلوك الشخص على مصالح الآخرين، على نحو ضار، يمتلك المجتمع سلطة قضائية عليه، وتصبح قضية ما إذا كانت المصلحة العامة سترتقي وتتوسع من خلال التدخل به أو لا، قضية مفتوحة للنقاش. ولكن لا مجال للترحيب بأي قضية من هذا النوع عندما لا يؤثر سلوك الشخص على مصالح أي شخص آخر سواه، أو لا يؤثر بالضرورة عليهم إنْ لم يرغبوا هم في ذلك (إذا ما كان كل الأشخاص المعنيين بالغين لسن الرشد، ويتمتعون بمقدار طبيعي من الفهم). في كل هذه الحالات، لا بد أن تكون هناك حرية تامة، قانونية واجتماعية، للقيام بالفعل وتحمل التبعات.

سيكون من سوء الفهم الكبير لهذا المذهب أن نفترض أنه يتمتع بعدم اكتراث أناني، يزعم أن البشر لا شأن لهم بسلوك بعضهم البعض في الحياة، وأن عليهم أن لا يهتموا بحسن سلوك وحسن حال بعضهم البعض، ما لم تكن مصلحتهم الخاصة مشتركة أو داخلة في الأمر. وبدلا من أي تنقيص، هناك حاجة كبيرة للجهود غير المنحازة الرامية لتوسيع مصلحة الآخرين. ولكن الإحسان غير المنحاز يمكن أن يجد أدوات لإقناع الناس من اجل مصلحتهم، غير السياط والجلادين، بنوعيها الحرفي أو المجازي. أنا آخر من يقلل من شأن فضائل احترام الذات؛ ولكنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، إذا ما كانت ثانية أيضا بعد الفضائل الاجتماعية. إن وظيفة التربية هي تطوير وتنمية الاثنين. ولكن حتى التربية تعمل من خلال الإقناع والترغيب إضافة إلى الإجبار، ومن خلال الإقناع فقط يمكن غرس فضائل احترام الذات، بعد انتهاء مرحلة الدراسة. يدين الناس لمساعدة بعضهم البعض في تمييز الأفضل من الأسوأ، وتشجيع اختيار الأول واجتناب الأخير. لا بد أن يحفّز بعضهم

البعض دائما لأجل المزيد من ممارسة قدراتهم العليا، وتوجيه مشاعرهم وأهدافهم صوب أشياء وتأملات حكيمة وليست حمقاء، سامية وليست متدنية. ولكن لا الشخص الواحد ولا أي عدد من الأشخاص مكفول الحق في قوله لمخلوق بشري آخر، بالغ لسن الرشد، إنه لا يستطيع أن يفعل بحياته، ومن أجل مصلحته، ما يشاء. فهو الشخص الأكثر اهتماما بمصلحته الخاصة: المصلحة التي قد يعبث بها أي شخص آخر، ما عدا في حالات وجود الصلة أو الرابطة الشخصية القوية، بالمقارنة مع المصلحة الشخصية لدى صاحب الشأن نفسه؛ إن المصلحة التي يمتلكها المجتمع به كفرد هي مصلحة جزئية وغير مباشرة تماما، (باستثناء سلوكه تجاه الآخرين). أما ما يتعلق بمشاعره وظروفه، فإن الرجل أو المرأة العاديين جدا يمتلكان وسيلة للمعرفة تفوق إلى حد بعيد تلك التي يمكن لأي شخص آخر أن يمتلكها. إن تدخّل المجتمع لأجل نقض أحكامه وغاياته فيما يتعلق به فقط ، يجب أن يبنى على افتراضات عامة، يمكن أن تكون خاطئة تماما، وإنْ كانت صحيحة، فمن الممكن، أو غير الممكن أيضا، أن يساء تطبيقها على بعض الحالات الفردية، من قبل أشخاص ليسوا أفضل اطلاعا على ظروف مثل تلك الحالات من هؤلاء الذين ينظرون إليها من الخارج فقط. لذلك، تتمتع الفردية بالمجال المناسب لعملها في هذا القسم من الشؤون الإنسانية. من الضروري على الأغلب أن تحترم بعض القواعد العامة، في سلوك البشر تجاه بعضهم البعض، من أجل أن يعرف الناس ما يجب عليهم أن يتوقعوا؛ ولكن فيما يخص اهتمامات كل شخص، فإن تلقائيته الفردية تتمتع بحرية التصرف. قد تُقدّم له بعض الاعتبارات لتدعم حكمه، ومحفزات لتدعم إرادته، أو تُقحَم عليه من قبل الآخرين، ولكنه هو الحاكم الأخير. إن شر السماح للآخرين بفرض القيود عليه لأجل ما يعتبرونه مفيدا لمصلحته يفوق في وزنه كل الأخطاء التي من المحتمل أن يرتكبها بالرغم من النصح والتحذير.

لا اعني أن المشاعر التي ينظر فيها الآخرون للشخص ينبغي أن لا تتأثر بأي شكل من الأشكال بسمات احترامه للذات، أو بالعيوب. فهذا ليس بالشيء الممكن ولا المحبذ. إذا كان ساميا بأي من الصفات التي تؤدي إلى مصلحته الخاصة، إذن فهو موضع مناسب للإعجاب. فهو قريب جدا من الكمال المثالي للطبيعة البشرية. أما إذا كان لديه نقص كبير في تلك السمات، فإن عاطفة معاكسة للإعجاب ستنجم عن ذلك. هناك درجة من الحماقة، ودرجة مما قد يطلق عليه الوضاعة أو انعدام الذوق (على الرغم من أن العبارة قد تثير الاعتراضات)، والتي على الرغم من أنها لا تستطيع تبرير إلحاق الضرر بالشخص الذي يظهرها، إلا أنها لا بد أن تجعله موضع كراهية، أو موضع استياء في الحالات القصوى: فالشخص لا يستطيع أن يمتلك واحدة من هاتين السمتين المتعاكستين ولا يحظى بواحدة من هذه المشاعر. وعلى الرغم من أنه لا يعمل أي شيء سيء لأي شخص كان، إلا أن الشخص الذي يتصرف على نحو يجبرنا على أن نحكم عليه، أو أن نشعر أنه، أحمق، أو أنه من نظام متدنٍ : وبما أن الحُكمَ والشعور هما حقيقة يفضّل تجنبها، ولو تم تحذيره بشكل مسبق منها ، ومن أية تبعات غير مقبولة قد يعرض نفسه إليها، فإنها خدمة جيدة تسدى له، سيكون من الحسن حقا لو كان هذا المنصب الجيد قد قُدِّم بشكل أكثر حرية مما تسمح به لأفكار العامة حول دماثة الخلق في الوقت الحاضر، وإذا ما استطاع شخص أن يشير بنزاهة لشخص آخر قائلا انه يعتقد انه على خطأ، دون أن يعتبر ذلك شيئا يتنافى مع الأخلاق، أو شيئا متغطرسا. نمتلك الحق أيضا، وبمختلف الطرق، في أن نتصرف وفقا لرأينا غير المحبب بأي شخص، ليس في قمع فرديته، ولكن في ممارسة فرديتنا لسنا ملزمين، على سبيل المثال، بالسعي لمجتمعه؛ لدينا الحق في تجنبه (ولكن ليس في استعراض التجنب)، لأننا نملك الحق في اختيار المجتمع الأكثر قبولا بالنسبة لنا. نمتلك الحق، وربما يكون واجبا علينا، في أن نحذّر الآخرين منه، إذا ما اعتقدنا أن مثاله، أو حواره قد يمتلك تأثيرا مضرا على هؤلاء الذين يرتبط بهم. ربما نعطي للآخرين خيارا أفضل منه في مساع حميدة اختيارية، ما عدا تلك التي تميل نحو

تطويره. في تلك الأنماط المتنوعة، قد يعاني الشخص من عقوبات قاسية جدا على يد الآخرين، نتيجة لأخطاء لا تخص أحد سواه بشكل مباشر؛ ولكنه يعاني من تلك العقوبات فقط عندما تكون التبعات الطبيعية للأخطاء نفسها، وليس لأنها تُنزل به بقصدية من أجل العقوبة، ليس إلا. فالشخص الذي يبدو عليه التسرع، والعناد، والغرور—الذي لا يستطيع العيش ضمن الحدود المعتدلة—الذي لا يستطيع أن يلجم نفسه عن الانغماسات المؤذية— والذي يسعى خلف الملذات الحيوانية على حساب العقل والعواطف—عليه أن يتوقع أن يكون واطئا في رأي الآخرين، وأن تكون له حصة أقل من عواطفهم المحبذة؛ ولكن ليس له حق الشكوى من هذه الأشياء، ما لم يستحق استحسانهم من خلال تميز معين في علاقاته الاجتماعية، ويكون بذلك قد أسس استحقاقا لمساعيهم الحميدة، التي لا تتأثر بعيوبه أو مساوئه تجاه نفسه.

ما أؤكد عليه هو أن الإزعاجات التي لا يمكن فصلها عن الأحكام غير المحببة للآخرين، هي الوحيدة التي يجب على الشخص أن يتعرض لها بسبب ذلك الجزء من سلوكه وشخصيته الذي يتعلق بمصلحته الخاصة، ولكنه لا يؤثر على مصالح الآخرين في علاقاتهم معه. إن الأفعال المؤذية للآخرين تتطلب معالجة مختلفة تماما. فانتهاك حقوقهم، وإلحاق أية خسارة أو ضرر لا تبرره حقوقه الخاصة؛ والزيف والازدواجية في التعامل معهم؛ والاستخدام غير العادل واللئيم للامتيازات عليهم؛ بل حتى الامتناع الأناني عن الدفاع عنهم ضد الأذى— تلك هي الأمور المناسبة للرفض أو الاستنكار الأخلاقي، وفي الحالات الجدية، للانتقام الأخلاقي والعقاب. ليست تلك الأفعال فقط، بل الاتجاهات التي أدت إليها أيضا، هي لا أخلاقية تماما، وهي مواضيع مناسبة للرفض الذي قد يرتفع إلى مستوى الكراهية الشديدة. إن قسوة الميل أو الاتجاه؛ والطبيعة الحاقدة والمريضة؛ والحسد، تلك العاطفة الأكثر عدائية للمجتمع والأكثر قرفا؛ والنفاق وعدم الإخلاص، والاهتياج في موضوع لا يستحق، والاستياء غير المتناسب مع الاستفزاز؛ وحب السيطرة على الآخرين؛ والرغبة في الهيمنة على

امتيازات أكثر من حصة الفرد الخاصة (ما يسمى بالطمع عند الإغريق)؛ والغرور الذي يستمد الإشباع من إهانة الآخرين؛ والأنانية التي تعتقد أن النفس واهتماماتها أكثر أهمية من كل شيء آخر، وتقرر كل القضايا المشكوك فيها لمصلحتها الخاصة؛- - هما رذائل أخلاقية، وتشكل شخصية أخلاقية سيئة ومقرفة: وعلى خلاف الأخطاء الأنانية التي مرّ ذكرها، وهي ليست باللا أخلاقيات، ولا تشكل شرّا، بصرف النظر عن الدرجة التي تُنفّذ بها. يمكن أن تكون أدلة على أي مقدار من الحماقة، أو نقص في الكرامة الشخصية واحترام الذات؛ ولكنها تصبح موضوع رفض أخلاقي فقط عندما تتضمن خرقا للواجب تجاه للآخرين، ولأجله يكون الفرد ملزما بضرورة الاعتناء بنفسه. إن ما يسمى بالواجبات تجاه أنفسنا ليست إجبارية من الناحية الاجتماعية، ما لم تجعلها الظروف واجبات تجاه الآخرين. إن مصطلح الواجب تجاه الذات، عندما يعني أي شيء أكثر من مجرد التعقل، إنما يعني احترام الذات، وتطوير الذات؛ وليس الفرد مسؤولا عن أي من هذه الأشياء تجاه أبناء جلدته، لأنه لا تقتضي مصلحة البشرية أن يعتبر مسؤولا عنها.

إن التمييز بين فقدان الاعتبار الذي قد يجنيه الشخص بشكل محق من خلال خلل في التعقل أو الكرامة الشخصية، وبين الرفض وعدم التأييد الذي ينتظره نتيجة للإساءة ضد حقوق الآخرين، ليس مجرد تمييز اسمي. إذ إن الأمر يخلق فرقا كبيرا جدا في مشاعرنا وفي سلوكنا تجاهه، فيما إذا كان قد أزعجنا في الأشياء التي نعتقد أننا نمتلك فيها حق السيطرة عليه، أو في الأشياء التي نعرف إننا لا نمتلك فيها ذلك. إذا ما أزعجنا، فإننا قد نعبّر عن كرهنا، وقد نقف بعيدا عن الشخص وكذلك من الشيء الذي يزعجنا؛ ولكننا يجب أن لا نشعر بأننا مدعوين لجعل حياته متعبة. سوف نتأمل أنه يحمل مسبقا، أو سوف يحمل، العقوبة الكاملة لخطأه؛ أما إذا افسد حياته من خلال سوء الإدارة، فإننا، لذلك السبب، سوف لن نرغب في زيادة فسادها: فبدلا من الرغبة في معاقبته، سنحاول جاهدين أن نخفف عقوبته، عن طريق اطلاعه على

كيفية تجنب أو شفاء الشرور التي يميل سلوكه نحو جلبها عليه. ربما يكون موضع شفقة بالنسبة لنا، وربما موضع عدم محبة، ولكن ليس موضع غضبنا أو كراهيتنا؛ إذ أننا سوف لن نعامله على أنه عدو للمجتمع: إن أسوأ ما نعتقد أننا مبررون لفعله هو أن نتركه لنفسه، إن لم نتدخل بشكل مفيد من خلال إظهار الاهتمام به والقلق عليه. أما إذا انتهك القواعد الضرورية لحماية أبناء جلدته، بشكل منفرد أو جماعي، فالأمر على خلاف ذلك بشكل كبير. إن التبعات السيئة لأفعاله سوف لن تقع حينها عليه، بل على الآخرين؛ ويجب على المجتمع، بوصفه المدافع عن كل أعضائه، أن يرد عليه؛ ولا بد من إلحاق الألم به لغرض التعبير الواضح عن العقوبة، ولكن على المجتمع أن ينتبه إلى أن تكون العقوبة قاسية بما فيه الكفاية. فمن الناحية الأولى، هو مسيء واقف في محكمتنا، وقد دعينا ليس لكي نجلس لنحكم عليه فقط، بل لتنفيذ حكمنا بشكل أو بآخر: ومن الناحية الأخرى، إنه ليس من مسؤوليتنا أن تلحق أية معاناة به، ما عدا فيما قد ينجم بشكل عرضي من استخدام الحرية نفسها في تنظيم شؤوننا الخاصة، والتي نسمح له بها فيما يتعلق بشؤونه.

يميل العديد من الناس إلى عدم الاعتراف بالتمييز المشار إليه هنا بين الجزء من حياة الشخص، الذي يخصه لوحده، والجزء الذي يخص الآخرين. (ربما يُطرح التساؤل التالي) كيف يمكن لأي قسم من سلوك أي عضو من أعضاء المجتمع أن يكون قضية عدم اكتراث لدى العضو الآخر؟ ما من احد يعيش ككائن منعزل؛ من المستحيل بالنسبة للشخص أن يفعل شيئا مؤذيا لنفسه بشكل جدي أو ثابت، دون إزعاج يصل في العادة إلى صلاته القريبة على الأقل، وكثيرا ما يصل إلى من هو أبعد من ذلك. إذا ما الحق الضرر بملكيته، فإنما هو يلحق الضرر بهؤلاء الذين يتلقون مساندة منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعادة ما يتسبب في تلاشي الموارد العامة للمجتمع، بمقدار كبير أو صغير. إذا ما تسبب في تدهور قدراته الجسدية أو العقلية، فإنه لا يجلب الضرر أو الشر على كل المعتمدين عليه لأي جزء

كان من سعادتهم، بل أنه يعيق نفسه ويصبح غير مؤهل لتقديم الخدمات التي يدين بها لأبناء جلدته بصورة عامة؛ وربما يصبح عبئا على عواطفهم وإحسانهم؛ وإذا ما كان هذا السلوك متكرر جدا، فمن النادر أن تنقص أية إساءة مرتكبة الكثير من المقدار العام للخير. أخيرا ، إذا لم يلحق الشخص، من خلال رذائله وحماقاته، أي ضرر مباشر بالآخرين، فإنه رغم ذلك مؤذٍ على غراره (وهكذا ربما يقال)؛ وينبغي أن يجبر على السيطرة على نفسه، من اجل هؤلاء الذين قد يتسبب منظر سلوكه أو المعرفة به، في إفسادهم وتضليلهم.

وحتى لو كانت تبعات سوء السلوك، (وهكذا سيقال)، يمكن تحديدها بالفرد الشرير أو الطائش، هل ينبغي على المجتمع أن يترك قيادته وتوجيه بيد هؤلاء الذين يظهرون غير ملائمين لها؟ إذا ما كانت الحماية منهم شخصيا مستحقة للأطفال والأشخاص غير البالغين لسن الرشد، أليس المجتمع ملزما بشكل مساوٍ بتقديمه للأشخاص البالغين من غير القادرين على حكم أنفسهم؟ إذا كان الإدمان، أو فقدان السيطرة، أو الخمول، أو القذارة، مؤذية للسعادة، وهي عائق للتطور، شأنها بذلك شأن العديد من الأفعال، أو اغلب الأفعال، التي يمنعها القانون، فلماذا (وهكذا قد يُسأل) لا يقوم القانون بجهد لمنع هذه الأشياء أيضا، طالما أنها منسجمة مع القابلية العملية واللياقة الاجتماعية؟ وكملحق تكميلي لبعض نواقص القانون التي لا مناص منها، ألا ينبغي على الرأي أن ينظم، على الأقل، جهاز شرطة قوي ضد هذه الموبقات، وينزل العقوبات الاجتماعية، وبشكل صارم، بهؤلاء الذين يشتهرون بممارستها؟ ما من شك هنا (وهكذا قد يقال) حول تقييد الفردية، أو منع تجريب تجارب جديدة وأصيلة في العيش. الأشياء الوحيدة التي تسعى لمنعها هي الأشياء التي تم تجريبها وشجبها منذ بداية العالم حتى الآن؛ الأشياء التي أظهرت التجربة أنها ليست مفيدة أو مناسبة لفردية أي شخص. لا بد أن تكون هناك مسافة من الزمن

ومقدار من التجربة تعتبر بعدها الحقيقة الأخلاقية أو العقلانية حقيقة مؤسسة: ويراد منها أن تمنع الجيل تلو الجيل من الوقوع في نفس المنحدر الذي فتك بإسلافهم.

أنا أقر تماما أن الأذى الذي يلحقه الشخص بنفسه قد يؤثر بشكل جدي، من خلال عواطفهم، ومن خلال مصالحهم على حد سواء، على هؤلاء المرتبطين به عن قرب، وعلى المجتمع عموما، ولكن بدرجة اقل. عندما يقاد الشخص، عبر سلوك كهذا، إلى انتهاك التزام مميز ومحدد لأي شخص أو أشخاص آخرين، فإن القضية تخرج من فئة الأنانية، وتصبح خاضعة للرفض الأخلاقي في المفهوم المناسب للمصطلح. إذا أصبح رجل، على سبيل المثال، من خلال الإسراف أو التبذير، غير قادر على سداد ديونه، أو أنه، بعد توليه المسؤولية الأخلاقية لأسرة، أصبح وللسبب ذاته غير قادر على دعمهم أو تعليمهم، صار مُستهجنا باستحقاق، وقد يتعرض للعقاب العادل؛ ولكن نتيجة لإخلاله بالواجب تجاه عائلته أو تجاه دائنيه، وليس للإسراف. لو أن الموارد، التي كان يفترض أن تكرّس لهم، قد انحرفت عنهم نحو الاستثمار الأكثر تعقلا، فإن النبذ الأخلاقي سيكون نفسه. قتل جورج بارنويل عمه للحصول على المال لأجل عشيقته، ولكن حتى لو أنه قد فعلها لأجل تحسين وضعه في التجارة، فإنه كان يستحق الإعدام بشكل مساو. مرة أخرى، في الحالة المتكررة للرجل الذي يسبب الحزن لعائلته من خلال الإدمان على العادات السيئة، فإنه يستحق التأنيب لقسوته أو لجحوده؛ ولكنه يستحقه أيضا لقيامه ببعض العادات التي لا تكون مؤذية بحد ذاتها، ولكنها مؤلمة لهؤلاء الذين يمضي حياته معهم، أو الذين يعتمدون عليه في راحتهم، من ناحية العلاقات الشخصية. كل من يفشل في الاعتبار العام الذي تستحقه مشاعر الآخرين ومصالحهم، دون أن يكون مضطرا لذلك من خلال واجب أكثر إلحاحا، أو مبررا من قبل تفضيل ذاتي مسموح، فإنه موضع رفض أخلاقي لذلك الفشل، ولكن ليس للسبب الذي أدى إليه، ولا للأخطاء، الشخصية فقط، والتي قد تكون قادت إليه من بعيد. وعلى نفس المنوال، عندما يقوم شخص بإعاقة نفسه، من خلال سلوك أناني

خالص، عن تأدية بعض الواجبات المحددة الملقاة على عاتقه للجمهور، فإنه مذنب بإساءة اجتماعية. لا ينبغي أن يعاقب أي شخص فقط لأنه مخمورا؛ ولكن الجندي أو الشرطي يجب أن يعاقب لو تعاطى الخمر في الواجب. وباختصار، كلما يكون هناك ضرر محدد، أو خطر محدد بوقوع الضرر، فإن القضية تخرج من مجال الحرية، وتدخل في مجال الأخلاق أو القانون.

ولكن فيما يتعلق بالممكن أو المحتمل فقط، أو كما يطلق عليه، الضرر البنّاء الذي يسببه الشخص للمجتمع، من خلال السلوك الذي لا ينتهك أي واجب محدد تجاه الجمهور، ولا يسبب أي أذى محسوسا لأي فرد معين ما عدا الشخص نفسه؛ إن الإزعاج هو واحد من الأشياء التي يستطيع المجتمع تحملها، من أجل المنفعة الكبرى للحرية الإنسانية. إذا ما عوقب الأشخاص البالغين لأنهم لم يهتموا بأنفسهم بالشكل الكافي، كنتُ سأتمنى لو أن ذلك كان من اجلهم وليس من أجل منعهم من إضعاف قابلياتهم وقدراتهم على تزويد المجتمع ببعض الفوائد التي لا يدّعي المجتمع أن له الحق في فرضها. ولكنني لا استطيع قبول مناقشة النقطة كما لو أن المجتمع لا يمتلك أية وسيلة لرفع الضعفاء من أعضائه إلى معياره الاعتيادي للسلوك العقلاني، ما عدا الانتظار حتى يفعلوا شيئا طائشا، ومن ثم يعاقبهم عليه، قانونيا أو أخلاقيا. يمتلك المجتمع سلطة مطلقة عليهم خلال كل الجزء المبكر من وجودهم: إذ أنه يمتلك كل فترة الطفولة والمراهقة التي يحاول فيها أن يرى فيما إذا كان بإمكانه أن يجعلهم قادرين على السلوك العقلاني في الحياة. إن الجيل الموجود هو سيدٌ لكل من التدريب و ظروف الجيل القادمة برمتها؛ ليس بإمكانه (أي المجتمع) أن يجعلهم حكماء وخيرين بشكل مثالي؛ لأنها هي نفسها ناقصة بشكل مؤسف في الخير والحكمة؛ ولا تكون أفضل جهودها، في بعض الحالات، هي الأكثر نجاحا؛ ولكنها قادرة بشكل مثالي على جعل الجيل القادم، ككل، بنفس مستواه، أو أفضل بقليل. إذا ما ترك المجتمع أي عدد كبير من أعضائه يربي أطفالا غير قادرين على الخضوع للاعتبار

العقلي للدوافع البعيدة، فعلى المجتمع أن يلوم نفسه على النتائج. ولأنه مسلح ليس فقط بكافة سلطات التعليم، بل بسمو السلطة التي عادة ما يمارسها الرأي المتوارث على العقول الأقل أهلية على إطلاق الإحكام بنفسها، ولأنه مدعوم من قبل العقوبات الطبيعية التي لا يمكن منعها من السقوط على هؤلاء الذين يثيرون سخط وكراهية هؤلاء الذين يعرفونهم؛ فلا ينبغي للمجتمع أن يدّعي بأنه يحتاج، إضافة إلى كل هذا، إلى سلطة لإصدار الأوامر وتنفيذ الطاعة في هموم الأفراد أو مخاوفهم الشخصية، التي ينبغي أن يكون القرار فيها منسجما، في كافة مبادئ العدالة والسياسة، مع هؤلاء الذين يلتزمون بالتبعات. وليس هناك من شيء يميل إلى إفشال و إحباط وسائل التأثير على السلوك أفضل من اللجوء إلى الأسوأ. إذا كانت هناك أية مادة من المواد التي يُصنَع منها الأشخاص النشطين والمستقلين، بين هؤلاء الذين نحاول إجبارهم على التعقل أو الاعتدال، فإنهم سيثورون بلا هوادة على النير. ما من شخص كهذا يمكن أن يشعر أن الآخرين يملكون الحق في السيطرة عليه في خصوصياته، مثلما يتوجب عليها أن تمنعه من إلحاق الضرر بهم في خصوصياتهم؛ وقد أصبحت تعتبر علامة من علامات الحماس والشجاعة للوقوف بوجه مثل هذه السلطة الغاصبة، وفعل العكس تماما وبشيء من الفخر، عكس ما تفرضه أو تمنعه؛ كما في نمط الفضاضة الذي خَلفَ ، في عصر الملك تشارلز الثاني، زمن التعصب الأخلاقي المتشدد للبيوريتانيين. أما بخصوص ما يقال عن ضرورة حماية المجتمع من المثال السيئ الذي يوضع للآخرين من قبل الشريرين أو المنغمسين في ملذاتهم؛ لا شك أن المثال السيئ يمتلك تأثيرا ضارا، وبالأخص مثال فعل الخطأ للآخرين مع حصانة الشخص المسيء. ولكننا نتحدث الآن عن السلوك الذي يفترض بأنه يحدث ضررا كبيرا للعميل نفسه، بينما لا تلحق الضرر بالآخرين: ولا أرى كيف أن هؤلاء الذين يؤمنون بذلك، يستطيعون التفكير بأي شيء سوى أن ذلك المثال، عموما، يجب أن يكون نافعا أكثر من كونه مؤذيا، طالما انه لو كان يبين سوء السلوك، فإنه يبين أيضا التبعات المؤلمة أو المهينة التي يُفتَرض بأنها مرافقة له في كافة القضايا.

ولكـن الجـدل الأقـوى بـين الجـدالات المناهـضة لتـدخل الجمهـور بالـسلوك الشخصي، هو أنـه عندما يتدخل، فإن الاحتمـالات هو أن يتدخل علـى نحو خـاطئ، وفـي المكـان الخـاطئ. فـي قـضايا الأخـلاق الاجتماعيـة، وقـضايا واجبـات الآخـرين، يحتمل أن يكون رأي الجمهور، أي رأي الأغلبية السائدة، هو الرأي الـصحيح، رغم أنه عادة ما يكون خاطئا؛ لأنهم في مثل هذه القضايا يكونون ملزمين بالحكم من خلال مصالحهم الخاصة؛ من خلال الأسلوب يكون فيه لنمط سلوكي معين فيه تأثيرا عليهم، إذا ما سُمح بممارسته. ولكن رأي الأغلبية المشابهة، إذا ما فرض على الأقلية بوصفه قانونا، في القضايا السلوك الأناني، فإنه من المحتمل تكون خاطئة كما يمكن أن تكون صائبة؛ لأن رأي الجمهور، فـي هذه القضايا، يعنـي – فـي أحسن حالاتـه—هو رأي بعض الناس حول ما هو جيد وما هو سيء للناس الآخرين؛ وكثيرا مـا لا يعنـي حتـى ذلك؛ فالجمهور، مع اللامبالاة الأكثر كمالا، يتجاوز متعة وملائمـة الآخرين الذين لا يروق لهم سلوكهم، ولا ينظرون إلا لتفضيلاتهم الخاصة. هنالك العديد ممن يعتبرون أي سلوك لا يحبونـه أو لا يفضلونه بمثابة أذى لهم، ويبغضونه كما لـو أنـه استفزاز لمـشاعرهم؛ كالمتعـصب الـديني الـذي، عنـدما يُتّهم بعـدم احتـرام المـشاعر الدينيـة للآخرين، فإنه يبادر إلى الإجابة بـأنهم لا يحترمـون مشاعره، مـن خـلال استمرارهم علـى معتقدهم أو مذهبهم البغيض. ولكن لـيس هنالـك تعـادل أو تـشابه بـين مـشاعر الشخص نحو رأيه الخاص، ومشاعر شخص آخر منزعج من تبنيه لذلك الرأي؛ ليس بـأكثر مـن التعـادل بـين رغبـة اللـص فـي أن يـسرق محفظـة، وبـين رغبـة صـاحبها الأصلي في الحفاظ عليها. إن ذوق الفرد هو شأن خاص به، كما هو الحال مع رأيه أو محفظتـه. مـن الـسهل علـى أي فـرد أن يتخيـل جمهـورا مثاليـا، يتـرك حريـة الأفـراد واختيـاراتهم، فـي كافـة القـضايا غيـر المؤكـدة، بـلا تـدخّل، ولا يتطلـب مـنهم سـوى الامتناع عن الأنماط السلوكية التي تستنكرها التجربة العالميـة. ولكن أين شـوهد مثل هذا الجمهور الذي يضع حدا ما لرقابته؟ أو متى اكترث الجمهور بالتجربة العالمية أو اهتم لشأنها؟ ففي تدخلاته بالسلوك الشخصي، نادرا ما يفكر بأي شيء سوى فداحة أو

شرور التصرف أو الشعور بشكل مختلف عنه؛ وهذا المعيار في الحكم، المتخفي بشكل خفيف، يحمله تسعة أعشار الفلاسفة الأخلاقيين والكتّاب التأمليين، بوصفه قاعدة للدين والفلسفة، على بني البشر. فيدرّس هؤلاء الأشياء الصحيحة لأنها صحيحة؛ لأننا نشعر بأنها كذلك. ويخبروننا بأن نبحث في قلوبنا وعقولنا عن قوانين للسلوك تكون ملزمة لنا ولغيرنا. ما الذي يستطيع الجمهور المسكين أن يفعل سوى أن يطبق هذه التوجيهات، وأن يجعلوا مشاعرهم الخاصة نحو الخير والشر، إن كانوا متفقين عليها بالإجماع، إلزامية على العالم اجمع؟

ليس الشر المشار إليه هنا هو ذلك الموجود في النظرية فقط؛ وربما يتوقع أن عليّ أن احدد الأمثلة التي يقوم فيها جمهور هذا العصر وهذا البلد بإقحام تفضيلاته الخاصة مع شخصية القوانين الأخلاقية، وعلى نحو غير مناسب. إنني لست بصدد كتابة مقال عن الانحرافات الموجودة في القوانين الأخلاقية الحالية. فذلك موضوع أثقل من أن يناقش بشكل اعتراضي، ومن خلال الأمثلة التوضيحية. مع ذلك، فالأمثلة ضرورية، لأبين أن المبدأ الذي أصونه له لحظة جدية وحرجة، وإنني لا أسعى لإقامة عائق ضد شرور وهمية. وليس من الصعب أن أبين، من خلال أمثلة كثيرة، أن توسيع حدود ما يمكن أن نسميه شرطة أخلاقية، حتى تنتهك حرية الفرد الأكثر تأكدا في شرعيتها، هي واحدة من النزعات الأكثر شمولية من بين جميع نزعات البشر.

وكمثال أول، تأمل في عواطف الكراهية التي يحيا عليها البشر، ليس على أسس جيدة سوى أن الأشخاص الذين يعتنقون آراءً دينية مختلفة عن أرائهم، لا يمارسون التعاليم أو القواعد الدينية الخاصة بهم، ولا سيما ممنوعاتهم أو محرماتهم الدينية. ولنقتبس مثالا تافها، ليس هناك شيء في دين المسيحيين ولا في ممارساتهم يستثير كراهية المسلمين ضدهم، سوى الحقيقة المتعلقة بأكل لحم الخنزير. ليست هناك سوى بعض الحقائق القليلة التي ينظر إليها الأوربيون والمسيحيون بنوع من

الاشمئزاز غير المتأثر على نحو يفوق اشمئزاز المسلمين من هذه الطريقة لإشباع الجوع. فهي، في المقام الأول، إساءة لدينهم؛ ولكن هذا الظرف لا يفسر بأي حال من الأحوال درجة ونوع اشمئزازهم؛ إذ أن الخمر محرّم أيضا في دينهم، ويعتبر تعاطيه شيئا خاطئا من قبل جميع المسلمين، ولكن ليس مثيرا للاشمئزاز. أما كرههم للحم "الوحش القذر" فهو على العكس، يحمل هذه الصفة المعينة، ويمثل كراهية غريزية، يبدو أن فكرة عدم النظافة، عندما تغرق تماما في المشاعر، عادة ما تثيرها حتى لدى هؤلاء الذين ليست عاداتهم الشخصية تكترث بالنظافة على الإطلاق، والذين يضربون مثلا بارزا في عدم الصفاء الديني الموجود بكثافة لدى الهندوس. افترض الآن انه في شعب أغلبيته من المسلمين، لا بد أن تصرّ تلك الأغلبية على عدم السماح بتناول لحم الخنزير ضمن حدود بلدهم. لن يكون هذا بالشيء الجديد في البلدان الإسلامية. هل سيكون ذلك ممارسة شرعية للسلطة الأخلاقية للرأي العام؟ وإنْ لم تكن كذلك، فلماذا؟ إن الممارسة ثائرة حقا في مثل هذا الجمهور. كما أنهم يعتقدون بإخلاص أيضا، أنه شيء يبغضه ويحرمه الله. ولا يمكن إلقاء اللوم على التحريم بوصفه اضطهادا دينيا. ربما يكون دينيا في أصله، ولكنه لن يكون اضطهادا للدين، طالما أن دين أي شخص كان، لن يجعل من الواجب تأكل لحم الخنزير. إن الأساس المعقول الوحيد للاستنكار سيكون ذلك القائل بان الجمهور ليس له شأن بالتدخل في الشؤون الأنانية والأذواق الشخصية للأفراد.

وقريبا من الشأن ذاته: فإن أغلبية الأسبان يعتبرون من كبار المعاصي المسيئة إلى أقصى درجة للخالق الأعظم أن يعبده احد بأي أسلوب سوى الروماني الكاثوليكي؛ ولا يعتبر أي دين عام سواه دينا شرعيا أو قانونيا على الأراضي الاسبانية. أما شعوب جنوب أوربا فينظرون إلى رجل الدين المتزوج، ليس كرجل غير متدين فحسب، بل يعتبرونه غير طاهر، ولا أخلاق له، وفضا مثيرا للاشمئزاز. ما الذي يعتقده البروتستانت بخصوص هذه المشاعر الصادقة بشكل تام، وبخصوص

محاولة تفعيلها ضد غير الكاثوليكيين؟ ومع ذلك، لو كان البشر مبررين في التدخل بحرية بعضهم البعض في الأشياء التي لا تخص مصالح الآخرين، فعلى أي مبدأ يمكن استثناء هذه القضايا بشكل مستمر؟ أو مَن يستطيع أن يلوم الناس لرغبتهم في قمع ما يرونه فضيحة بمرأى الله والإنسان؟ ما من قضية يمكن إيضاحها حول منع أي شيء يعتبر لا أخلاقيات شخصية، أقوى من القضية المتكونة من قمع تلك الممارسات بمرأى هؤلاء الذين يعتبرونها معاصي، وما لم نكن راغبين في تبني منطق المضطهدين، وأن نقول بأن من حقنا أن نضطهد الآخرين لأننا على صواب، بينما لا يحق لهم اضطهادنا لأنهم على خطأ، علينا أن نحذر من الاعتراف بمبدأ ينبغي علينا أن نكرهه لأن تطبيقه علينا هو الظلم بعينه.

قد تواجه الأمثلة السابقة الاعتراضات، على الرغم من عدم معقوليتها، إذ تُستمد من احتمالات مستحيلة الحدوث بيننا: فالرأي، في هذا البلد، لا يحتمل أن يفرض امتناعا عن اللحوم، أو أن يتدخل بشؤون الناس في العبادة، أو الزواج أو عدم الزواج، حسب مذهبهم أو توجههم. أما المثال الثاني، فسيأخذ، على كل حال، من التدخل بالحرية التي لم نتجاوز كل مخاطرها بعد. حيثما كان البيوريتانيين أقوياء، كما في نيو انجيلاند، وفي بريطانيا العظمى في عصر الكومونوولث، كانوا يحاولون، بنجاح كبير، أن يخضعوا كل وسائل الترفيه العامة، وكل الخاصة تقريبا: ولا سيما الموسيقى، والرقص، والألعاب العامة، والمسرح والتجمعات الأخرى لإغراض الانحراف. ما زالت هناك في هذا البلد كيانات واسعة من الأشخاص الذين تتم إدانة وسائل الترفيه هذه عبر أفكارهم حول الدين والأخلاق، وينتمي هؤلاء الأشخاص بشكل رئيس للطبقة الوسطى، وهم القوة الصاعدة في الحالة الاجتماعية والسياسية الراهنة في المملكة، وليس من الاستحالة بمكان أن يترأس هؤلاء، في وقت ما، الأغلبية البرلمانية. كيف سيرغب القسم المتبقي من المجتمع في أن يتم تنظيم وسائل ترفيه، التي قد يُسمَح لهم بها، من خلال العواطف الأخلاقية لأشخاص ''كالفينيين''

او نظـاميين متـشددين؟ ألـن يرغبـوا، وبـشيء مـن الدكتاتوريـة، فـي أن يهـتم هـؤلاء الأعضاء الأتقياء على نحو تدخلي، بشؤونهم الخاصة؟ هذا بالضبط ما يجب أن يقال لكل حكومة ولكل جمهور، الذين يدّعون أنه ما من شخص سيتمتع بأية متعة يعتقدون بأنها خاطئة. ولكن إذا ما أقرَّ مبدأ الادعاء، لا يستطيع أحد الاعتراض بشكل عقلانـي على تنفيذه من حيث الأغلبيـة، أو القوة الساحقة الأخرى في البلد، ويجب علـى كل الأشـخاص أن يكونـوا مـستعدين للالتـزام بفكـرة كومونويلثـا مـسيحيا، حـسبما فهمـه السكان الأوائل لنيو انجلاند، إذا ما نجح احتراف أو معتقد ديني مشابه لدينهم في استعادة أرضه المسلوبة، لأن الأديان المفترض بأنها في تدهور كثيرا ما عرف عنها مثل هذا النجاح.

إن تخيل احتمالية أخرى، ربما أكثر قابلية للتحقيق من التي ذكرتها آنفا. هنالك بلا شك ميلا قويا في العالم الحديث صوب تشكيل ديمقراطي للمجتمع، تصاحبه أو لا تصاحبه مؤسسات سياسية شعبية. لقد تأكد أنه في البلد الذي يتحقق فيه هذا الميل بشكل كامل— حيث يكون المجتمع والحكومة ديمقراطيين جدا، كالولايات المتحدة— فإن شعور الأغلبية، الذين يعتبرون أي ظهور لأسلوب معيشي أكثر استعراضا أو أكثر كلفة مما يستطيعون مجاراته شيئا غير مقبول بالنسبة لهم، يعمل (أي الشعور) كقانون تنظيمي فعال إلى حد معقول، وإنه في أجزاء عديدة من الاتحاد، من الصعب فعلا على الشخص أن يمتلك دخلا كبيرا جدا، أو أن يجد أية طريقة لإنفاقه، لا تسبب رفضا شعبيا. على الرغم من أن تصريحات كهذي هي بلا شك تمثيل مبالغ فيه كثيرا للحقائق الموجودة، إلا أن الحالة العامة التي تصفها ليست معقولة وممكنة فحسب، بل أنها نتيجة محتملة للشعور الديمقراطي، مصحوبة بالفكرة القائلة بأن الجمهور له حق النقض (الفيتو) على الأسلوب الذي ينفق فيه الأفراد دخولهم. ليس لنا سوى أن نفترض انتشار الآراء الاشتراكية، وقد يصبح شيئا سيئ الصيت في نظر الأغلبية أن تمتلك ملكية أكثر من مقدار ضئيل جدا، أو أي دخل لا يتم اكتسابه بالجهد اليدوي. لقد

انتشرت آراء مشابهة لتلك من حيث المبدأ، وبشكل واسع بين أوساط الطبقة العاملة (طبقة الصنّاع)، وأصبحت تشكل ثقلا مستبدا على هؤلاء الخاضعين لرأي تلك الطبقة بشكل رئيس، وهم أعضاؤها، على وجه التحديد. من المعروف أن العمال السيئين الذين يشكلون أغلبية المشاركين في العديد من فروع الصناعة، مصممون على الرأي القائل بأن العمال السيئين ينبغي أن يسمح لهم بأن يتلقوا نفس الأجور التي يتلقاها العمال الجيدين، وإنه لا ينبغي أن يُسمح لأحد، سواء من خلال العمل بالقطعة أو بخلاف ذلك، بأن يكسب، من خلال مهارته أو صنعته المتفوقة، أكثر من الآخرين الذين لا يمتلكونها. وهم يستخدمون جهاز شرطة أخلاقية، تصبح في بعض الأحيان شرطة مادية، لمنع العمال المهرة من استلام أجور أو مكافأة أكبر لخدمة أكثر نفعا، ومنع أرباب العمل من إعطائها. إذا ما امتلك الجمهور أية سلطة قضائية على الشؤون الخاصة، لا استطيع أن أرى أن هؤلاء الناس على خطأ، أو أن جمهور أي فرد معين يمكن أن يلام لأنه فرض سلطة على سلوكه الفردي، هي نفسها التي يفرضها الجمهور العام على الناس بشكل عام.

ولكن، دون الإسهاب في الحالات الاحتيالية، هنالك في يومنا هذا، انتهاكات سافرة لحرية الحياة الخاصة تمارس فعلا، وما زالت هناك حريات أكبر مهددة، مع توقعات بالنجاح، وآراء مقترحة تصر على حق غير محدود للجمهور، ليس فقط في منع كل شيء يعتقد أنه خاطئ، وبواسطة القانون، بل من أجل التوصّل إلى ما يعتقد أنه خاطئ، لأجل منع أي عدد من الأشياء التي يقر ببراءتها.

وباسم منع العصبية، فإن شعب إحدى المستعمرات الانكليزية، ونصف الولايات المتحدة تقريبا، قد مُنعوا بالقانون من القيام بأي استخدام كان للمشروبات المتخمّرة، ما عدا للأغراض الطبية: لأن منع بيعها هو في حقيقة الأمر، وكما أريد له، منعٌ لاستخدامها. وعلى الرغم من أن اللا عملية الناجمة عن تنفيذ القانون قد تسببت في رفضه في العديد من الولايات التي كانت قد تبنته، بما فيها الولاية التي

اشتق القانون اسمه منها، فإن محاولة قد بدأت رغم ذاك، وقد نُفّذت بحماس كبير من قبل العديد من المحسنين المحترفين، للحث على قانون مشابه في هذا البلد. لقد حصل هذا الارتباط، أو "التحالف" كما يطلق على نفسه، والذي تم تشكيله لأجل هذا الغرض، على بعض السمعة السيئة من خلال نشر أو انتشار المراسلات بين سكرتيره وواحد من رجال الجمهور الانكليزي القلائل جدا الذين يعتقدون بأن آراء السياسي ينبغي أن تكون مؤسسة على مبادئ. إن حصة اللورد ستانلي في هذه المراسلات قد اعتُبِرَت معززة للآمال التي كان قد علقها عليه هؤلاء الذين عرفوا مدى ندرة ظهور هذه الصفات أو تجليها في بعض من مناسبات ظهوره العلنية، وللأسف بين أولئك الداخلين في الحياة السياسية. فالناطق باسم التحالف، الذي "يستهجن بشدة الاعتراف بأي مبدأ يمكن أن يفهم على أنه تبرير للتعصب والاضطهاد،" بادر إلى الإشارة إلى "الحاجز الواسع الذي لا يمكن عبوره" والذي يفصل هذه المبادئ عن مبادئ الارتباط أو التجمع. "كل القضايا التي تتعلق بالفكر، والرأي، والمعتقد، تبدو لي، (والقول له)، بدون فضاء تشريعي: كل واحد منها يرتبط بالفعل الاجتماعي، والعادة، والعلاقة، ولا تخضع سوى للسلطة التشريعية الممنوحة للدولة نفسها، وليس للفرد الموجود في داخلها." ليس هناك ذكر للطبقة الثالثة، المختلفة عن كل من هذين، أي الأفعال والعادات التي هي ليست اجتماعية، بل فردية؛ على الرغم من أن فعل شرب المشروبات المتخمرة يعود، بالتأكيد، لهذه الطبقة بالذات. إن بيع المشروبات المتخمرة هو، على أية حال، تجارة، والتجارة فعل اجتماعي. ولكن الانتهاك المشتكى منه ليس انتهاك لحرية البائع، بل لحرية المشتري والمستهلك؛ طالما أن الدولة قد تمنعه أيضا من شرب الخمر، لأنها تتعمد أن تجعل من المستحيل بالنسبة له أن يحصل عليه. أما السكرتير، على أية حال، فقد قال: "ادّعي، بصفتي مواطن، الحق في التشريع، كلما تعرضت حقوقي الاجتماعية للغزو من قبل هذا الفعل الاجتماعي أو ذاك."

الآن نحو تعريف هذه "الحقوق الاجتماعية." "إذا ما غزا أي شيء حقوقي الاجتماعية، ولا شك أن المرور في حال تناول مشروبات قوية يفعل ذلك. فهو يدمر حقي الأساسي في الأمن، من خلال الخلق المستمر للفوضى الاجتماعية وتحفيزها. كما أنه يجتاح حقي في المساواة، من خلال استخراج فائدة من خلق المعاناة التي أجبَرُ على دفع الضرائب لدعمها. كما أنه يعيق حقي في التطور الأخلاقي والعقلي، من خلال إحاطة طريقي بالمخاطر، ومن خلال إضعاف المجتمع وتجريده من الأخلاق، المجتمع الذي لي الحق في أن أطالبه بالدعم المتبادل والتفاعل." إن نظرية "الحقوق الاجتماعية" التي ربما لم تجد نظيراتها من قبل طريقا للتعبير بلغة واضحة: لأنها لا شيء بدون هذا – حيث إنَّها الحق المطلق لكل فرد، وإن كل فرد آخر سيتصرف، في كل جانب، كما ينبغي عليه بالضبط؛ وإن كل من يفشل في ذلك، في اصغر الأمور ينتهك حقي الاجتماعي، مما يمكنني من أن اطلب من الهيئة التشريعية أن تزيل الحيف عني. إن مبدأ بهذه البشاعة، اخطر بكثير من أي تدخل بالحرية؛ ليس هناك انتهاك للحرية لا يقوم (هذا المبدأ) بتبريره؛ فهو لا يعترف بأي حق لأية حرية كانت، ربما باستثناء اعتناق الآراء بالسر، دون الكشف عنها مطلقا: لأنه ما أن يعبر أحد الآراء التي اعتبرها مؤذية من شفاه أي شخص كان، فإنها ستجتاح كل "الحقوق الاجتماعية" المنسوبة لي من قبل التحالف. إن هذا المذهب يعزو لكل البشر مصلحة موجودة في الكمال الأخلاقي، والعقلي، وحتى الجسدي لبعضهم البعض، وقد ترك تعريفها (أي المصلحة) لكل مدّع حسب معياره.

من الأمثلة الأخرى على التدخل غير الشرعي بحرية الفرد المشروعة، إذ لم يهدد فقط، بل أنه نُفّذَ تنفيذا بالغ الأثر منذ زمن طويل، ألا وهو تشريع السبتيين. بلا شك، أن الامتناع ليوم واحد في الأسبوع من الأعمال اليومية الاعتيادية، بقدر ما تسمح به ضرورات الحياة، وعلى الرغم من أنها ليست ملزمة بشكل صارم من الناحية الدينية لأي شخص سوى اليهود، هو عادة مفيدة جدا. وبما أن هذه العادة لا

يمكن الالتزام بها بدون موافقة عامة لذلك الغرض من قبل الطبقات العاملة، لذلك، فبقدر ما قد يفرض بعض الأشخاص من خلال العمل الحاجة نفسها على الآخرين، سيكون من المسموح به والصواب أن يكفل القانون للجميع المحافظة على العادة من قبل الآخرين، من خلال تعليق العمليات الصناعية الكبرى في يوم معين. ولكن هذا التبرير، المستند على المصلحة المباشرة التي يمتلكها الآخرون في التزام كل فرد منهم بالممارسة، لا ينطبق على الوظائف المختارة بشكل ذاتي والتي يعتقد الفرد أن من المناسب أن يستغل وقت فراغه فيها، ولا يعتبر جيدا، ولو بأصغر درجة كانت، للقيود القانونية المفروضة على وسائل الترفيه. مما لا لبس فيه أن استراحة البعض وترفيههم هو يوم عمل بالنسبة للآخرين؛ ولكن متعة العديدين، ناهيك عن استجمامهم المفيد، يستحق جهد القليلين، شرط أن تكون المهنة قد اختيرت بحرية، ويمكن الاستقالة منها بحرية أيضا. كان المشغلون على حق تماما في اعتقادهم أنه إذا ما عمل الجميع في أيام الأحد، فإن عمل سبعة أيام سيعطى لقاء أجور ستة أيام فقط: ولكن طالما أن الكم الهائل من الأشغال يؤجّل، فإن القلة الذين يستمرون في العمل من أجل أن يستمتع الآخرون سيحصلون على زيادة نسبية في الأجور؛ كما أنهم ليسوا مجبرين على الاستمرار في هذه الوظائف إذا ما فضّلوا الاستراحة على العمل. وإذا ما بحثنا عن علاج آخر، فربما يمكن إيجاده في تأسيس عطلة في يوم آخر من الأسبوع، من خلال عادة معينة، لتلك الطبقات المعينة من الأشخاص. لذلك، فإن الأساس الوحيد الذي يمكن فيه الدفاع عن القيود على وسائل ترفيه أيام الأحد، قد يكون هو أنها خاطئة من الناحية الدينية، وهو دافع للتشريع لا يمكن الاعتراض عليه بشكل جاد. بقي أن تتم برهنة أن المجتمع، أو أي من مسؤوليه، يحمل تخويلا من الأعلى للانتقام من أية إساءة مفترضة للقدرة الكلية، والتي ليست أيضا خطأ بحق أبناء جلدتنا. إن الفكرة القائلة بأن من واجب الإنسان أن يكون الآخر متدينا، كانت الأساس لكافة الاضطهادات الدينية التي ارتكبت، ولو اقرّت، فإنها (أي الفكرة) ستبررها جميعا. على الرغم من أن الشعور الذي ينبثق من المحاولات المتكررة

لإيقاف القطار الذي يسافر يوم الأحد، وفي مقاومة فتح المتاحف، وما إلى ذلك، لا يمتلك نفس قسوة المضطهدين القدامى، إلا أن الحالة العقلية التي تؤشرها هي نفس الحالة من حيث الجوهر. إنه لتصميم نحو عدم تحمّل الآخرين والتسامح معهم في فعل ما يسمح به دينهم، لأنه غير مسموح به من قبل دين القائم بالاضطهاد. إنه اعتقاد بأن الله لا يكره فعل الكافر فحسب، بل انه سيعتبرنا مذنبين لو أننا تركناه بلا تدخل.

ليس بوسعي إلا أن أضيف إلى هذه الأمثلة ذات الحساب القليل الذي حصل للحرية البشرية، لغة الاضطهاد الأكيد الذي ينجم من صحافة هذا البلد، كلما تشعر أنها مدعوة لملاحظة ظاهرة بارزة من ظواهر المورمونية. يمكن أن يقال الكثير عن الحقيقة غير المتوقعة والتوجيهية، والقائلة بأن وحيا مزعوما جديدا، ودينا مؤسسا عليه، ناتجا لخدعة واضحة، تفتقر حتى إلى دعم هيبة أو مقام الصفات الاستثنائية لدى مؤسسها، قد اعتنق من قبل مئات الآلاف، وقد جُعلَ أساسا لجمعية، في عصر الصحافة، والقطارات، والتلغراف الالكتروني. ما يهمنا هنا الآن هو: إن هذا الدين، شأنه شأن الأديان الأخرى الأفضل، له شهداؤه؛ و نبيه ومؤسسه قد أعدم من قبل الغوغاء، بسبب تعاليمه؛ وإن الآخرين من أنصاره فقدوا حياتهم من خلال نفس العنف غير القانوني؛ وإنهم قد طُردوا عنوة من البلد الذي نشأوا فيه أول مرة؛ بينما الآن، وقد لوحقوا في منفى منعزل في وسط الصحراء، أعلن الكثيرون في هذا البلد، وبشكل صريح، أنه سيكون من الصواب أن ترسل حملة ضدهم، وان تجبرهم بالقوة على الالتزام بآراء الشعب الآخر. إن فقرة المذهب المورمونتي الذي كان المثير الرئيس لمشاعر الكراهية التي اقتحمت القيود الاعتيادية للتسامح الديني، هي مصادقته على تعدد الزوجات؛ الأمر الذي، رغم ممارسته من قبل المسلمين، والهندوس، والصينيين، بدا يثير عداوة لا هوادة فيها عندما يمارسه الناطقون بالانكليزية، ويعتنقون نوعا من المسيحية. ما من احد لديه رفض عميق للمؤسسة المورمونتية أكثر مني أنا؛ نتيجة لأسباب أخرى، ولأنها، بعيدا عن قبوله من مبدأ الحرية، إخلال

مباشر بذلك المبدأ، لكونها مجرد تثبيت لأغلال أو قيود نصف المجتمع، وتحرير للنصف الآخر من تبادل الالتزامات تجاههم. مع ذلك، لا بد أن نتذكر أن هذه العلاقة، بقدر ما هي طوعية كثيرا من ناحية النساء المعنيات بها، واللواتي قد يعتبرن المكابدات من جرّائه، بقدر ما هو الحال مع أي شكل آخر من أشكال مؤسسة الزواج؛ ومهما بدت هذه الحقيقة مدهشة، فإنها تمتلك تفسيرها في أفكار العالم وعاداته العامة، فتعلّم النساء أن الزواج هو الشيء الضروري الوحيد، وتجعل من المعقول أن تفضّل العديد من النساء أن تصبح أحداهن زوجة من بين عدة زوجات، على أن لا تصبح زوجة على الإطلاق. لم يطلب من البلدان الأخرى أن تعترف بمثل هذه الارتباطات، أو أن تطلق أي قسم من سكانها من قوانينها نتيجة للآراء المورمونية. ولكن عندما اعترف المعارضون بالمشاعر المعادية للآخرين، بدرجة اكبر بكثير مما مطلوب؛ وعندما تركوا البلدان التي كانت مذاهبهم غير مقبولة فيها، وأسسوا أنفسهم في زاوية نائية من الأرض، ليكونوا أول من يسكنها ويجعلها صالحة للبشر؛ من الصعب أن نرى أي مبادئ سوى مبادئ الطغيان والتسلط، هي التي منعوا بموجبها من العيش هناك في ظل القوانين التي يفضلونها، شرط أن لا يرتكبوا أي عدوان ضد الأمم الأخرى، وأن يسمحوا بالحرية الكاملة للمغادرة لغير المقتنعين بطرقهم. اقترح كاتبٌ حديث، في بعض الجوانب ذات القيمة الكبيرة، القيام بحملة تحضرية (*civilizade*) وليس حملة صليبية (crusade) -- باستخدام عباراته الخاصة—ضد هذا المجتمع المتعدد الزوجات، لوضع نهاية لما بدا بالنسبة إليه خطوة تراجعية في الحضارة. ويبدو لي أيضا، غير أني لست على علم بأن أي مجتمع كان يحق له أن يجبر مجتمع آخر على أن يكون متحضرا. طالما أن الذين يعانون من القانون السيئ لا يطلبون الدعم من المجتمعات الأخرى، لا استطيع الإقرار بأن الأشخاص الذين لا يرتبطون معهم نهائيا يجب أن يتدخلوا ويطلبوا وضع نهاية لوضع يبدو أن كل الأشخاص المتعلقين به بشكل مباشر مقتعين به، لا لشيء سوى أنه يعد فضيحة بنظر أشخاص آخرين يعيشون على بعد آلاف الأميال، الذين لا شأن لهم فيها ولا دور. دعهم

يرسلون تبشيريين إليهم، إذا شاؤوا، ليعظوا ضده، أو دعهم، من خلال أية وسيلة عادلة (لا يكون من بينها إسكات المعلمين)، يعارضوا تطور المذاهب المشابهة بين أوساط شعوبهم. إذا تفوقت الحضارة على الهمجية حين كانت البربرية تمتلك العالم، سيكون من المبالغ فيه أن نخشى من أن البربرية ستنبعث ثانية وتهزم الحضارة، بعد أن تدهورت لفترة زمنية طويلة. إن الحضارة التي تستسلم على هذا النحو لعدوها المغلوب، لا بد أولا أن تكون منحطة جدا، بحيث لا رجال دينها ولا معلميها، ولا أي شخص آخر، بقادرين على النهوض بها، أو أن يتجشموا عناء ذلك. إنْ كان الأمر كذلك، فكلما تتلقى الحضارة إخطارا بالمغادرة بسرعة، كلما كان ذلك أفضل. لن يكون بإمكانها سوى أنْ تمضي من سيء إلى أسوأ، حتى تُدمّر وتتجدد (كالإمبراطورية الغربية) على يد البرابرة النشطين.

الفصل الخامس

تطبيقات

لا بد من الاعتراف بالمبادئ التي تم تأكيدها في هذه الصفحات بشكل عام بوصفها

أساسا لمناقشة التفاصيل، قبل أن يكون تطبيقها بشكل متسق على كافة أقسام الحكومة المتنوعة، وعلى الأخلاق، ممكنا مع أية فرصة لتحقيق الفائدة. إن الملاحظات القليلة التي أقتَرِحُ تقديمها في القضايا ذات التفاصيل، مصممة لتوضيح المبادئ، وليس لإتباعها حتى نتائجها أو تبعاتها. إن ما أقدمه هنا ليس بالتطبيقات الكبيرة، بل هي عينات من التطبيق؛ ربما تخدم في إيضاح معاني وحدود القاعدتين اللتين تشكلان سوية مذهب هذه المقالة إيضاحا كبيرا، وفي دعم الحُكم بإمساك الميزان بينهما، في القضايا التي يظهر فيها شك حول أيهما ينطبق على القضية.

القاعدتين هما، أولا، إن الفرد ليس مسؤولا أمام المجتمع عن أفعاله، طالما أنها لا تخص أي شخص سواه. فالنصيحة، والتوجيه، والإقناع، والاجتناب من قبل الآخرين إنْ اعتقدوا أنّ ذلك ضروري لأجل مصلحتهم، هي الإجراءات الوحيدة التي يستطيع المجتمع أن يعبر من خلالها عن كرهه المبرر أو رفضه لسلوكه. ثانيا، أما بخصوص الأفعال التي تلحق الضرر بمصالح الآخرين، فإن الفرد مسؤول عنها،

وربما يخضع للعقاب الاجتماعي أو القانوني، إذا ما رأى المجتمع أن هذا العقاب أو ذاك ضروري لأجل حمايته.

في المقام الأول، لا يجب بأي حال من الأحوال الافتراض، أن الضرر، أو احتمالية وقوع الضرر بمصالح الآخرين، يمكنه لوحده أن يبرر تدخل المجتمع، لهذا فهو دائما يبرر مثل هذا التدخل. في العديد من الحالات، وأثناء سعيه لهدف شرعي، يتسبب الفرد بالضرورة، وعلى نحو شرعي، بإلحاق الألم أو الخسارة بالآخرين، أو يعرقل مصلحة لديهم سبب معقول في الحصول عليها. إن مثل هذا التعارض في المصالح بين الأفراد عادة ما ينجم من المؤسسات الاجتماعية السيئة، ولكن لا يمكن تجنبها عندما تكون تلك المؤسسات قائمة؛ بينما يبقى بعضها حتميا لا مناص منه تحت أية مؤسسات كانت. كل من ينجح في مهنة مزدحمة، أو في امتحان تنافسي؛ كل من يتم تفضيله على آخر في أية منافسة من أجل هدف يرغب فيه الاثنان، يجني الربح من خسارة الآخرين، من جهدهم الضائع وخيبتهم. ولكن من الأفضل للمصلحة العامة للإنسانية، وبإقرار الجميع، أن يسعى الأشخاص خلف أهدافهم، دون إعاقة من هذا النوع من التبعات. بعبارة أخرى، إن المجتمع لا يقر بأية حقوق، سواء أكانت شرعية أو أخلاقية، للمتنافسين الخائبين، في الحصانة من هذا النوع من المعاناة؛ ويشعر بأنه مدعو للتدخل، فقط عندما يتم استخدام وسائل نجاح تتنافى مع ما تسمح به المصلحة العامة ـــ أي الاحتيال، والخيانة، والقوة.

مرة أخرى، إن التجارة هي فعل اجتماعي. كل من يتولى بيع وصف بضاعة للجمهور، فهو يفعل ما يؤثر على مصالح الناس الآخرين، ومصالح المجتمع بصورة عامة؛ وبذلك فإن سلوكه يأتي، من حيث المبدأ، ضمن السلطة التشريعية للمجتمع. وبناءً عليه، كان يعتقد في السابق أن من واجب الحكومات، في كل القضايا التي تعتبر ذات أهمية، أن تحدد الأسعار، وأن تنظم عمليات التصنيع. ولكن أصبح من المعروف

الآن، رغم أن ذلك لم يحدث إلا بعد صراع طويل، أن كلا من النوعيتين الرخيصة والجيدة للسلع تتوفر بالشكل الأكثر تأثيرا من خلال ترك المنتجين والبائعين في حرية تامة، تحت الرقابة الوحيدة لحرية المشترين، التامة أيضا، بالتزود من مكان آخر. هذا هو ما يسمى بمذهب التجارة الحرة، والذي يستقر على أسس مختلفة عن مبدأ الحرية الفردية التي تم التأكيد عليها في هذا المقال، على الرغم من كونها تساويه في الرصانة. إن القيود على التجارة، أو على الإنتاج لإغراض التجارة، هي قيود فعلا؛ وكل قيد، لأنه قيد، إنما هو شر: ولكن القيود المعنية لا تؤثر إلا على ذلك الجزء من السلوك الذي يتمكن المجتمع من تقييده، ولا تكون خاطئة إلا عندما لا تصنع حقا النتائج التي يُحبذ أن تصنعها. وكما أن مبدأ الحرية الفردية ليس داخلا في مذهب التجارة الحرة، فإنه لا يدخل أيضا في معظم الأسئلة التي تظهر فيما يتعلق بحدود ذلك المذهب؛ على سبيل المثال، ما هو مقدار السيطرة العامة المسموح بها لمنع الاحتيال عن طريق الغش؛ وإلى أي مدى يجب أن يصل فرض التدابير الوقائية الصحية، أو الإجراءات اللازمة لحماية العاملين المستخدمين في الأعمال الخطرة، على أرباب العمل. تتضمن مثل هذه الأسئلة اعتبارات الحرية، فقط إذا ما كان ترك الناس ليتدبروا أمورهم بأنفسهم (مع بقاء بقية العوامل جون تغيير) أفضل دائما من السيطرة عليهم: ولكن إمكانية أن يتعرضوا دائما للسيطرة بشكل شرعي لهذه الغايات، هي شيء لا يمكن إنكاره من حيث المبدأ، هنالك مسائل تتعلق بالتدخل بالتجارة، هي في الأساس مسائل حرية؛ كما في قانون (ماين)، الذي عرجنا عليه سابقا؛ منع توريد المخدرات إلى الصين: القيود على بيع السموم؛ وباختصار كل القضايا التي يكون هدف التدخل فيها هو جعل الحصول على سلعة معينة شيئا مستحيلا أو صعبا. إن تلك التدخلات مثيرة للاعتراضات، ليس بوصفها انتهاكات لحرية المنتج أو البائع، بل لحرية المشتري.

أحد هذه الأمثلة، وهو ذلك المتعلق ببيع السموم، يفتح الباب لسؤال جديد؛ الحدود المناسبة لما يمكن أن يسمى وظائف الشرطة؛ إلى أي مدى يمكن أن تُنتهك الحرية من أجل منع الجريمة، أو منع الحوادث. إنها لمن الوظائف الحكومية التي لا جدال فيها أن تتخذ التدابير ضد الجريمة قبل ارتكابها، إضافة إلى ملاحقتها ومعاقبتها بعد وقوعها. إن الوظيفة الرادعة للحكومة، على كل حال، معرضة إلى الإساءة ، انحيازا للحرية، بشكل اكبر من الوظيفة التأديبية؛ إذ إن من النادر أن يكون هناك أي قسم من حرية التصرف الشرعية لدى الإنسان، لا يسمح بأن يتم تمثيله، وبشكل مناسب أيضا، بوصفه يزيد من التسهيلات لنوع أو لآخر من أنواع الجنوح. وبالرغم من ذلك، إذا ما السلطة العامة، أو حتى الشخص الاعتيادي، رأوا شخصا يحضّر لارتكاب جريمة، وبشكل واضح، فهم ليسوا ملزمين بالنظر إليه بسلبية حتى ترتكب الجريمة، بل يحق لهم التدخل لمنعها. لو كانت السموم لا تشترى أو تستعمل لأية غاية عدا ارتكاب الجريمة، سيكون من الصواب منع تصنيعها وبيعها. ولكن، على أية حال، ستكون هناك حاجة إليها ليس للإغراض البريئة فحسب، بل للغايات المفيدة أيضا، ولا يمكن للقيود أن تُفرض في أي من الحالين دون أن تسري على الثانية. ومرة أخرى، إن الوظيفة الطبيعية للسلطة العامة هي أن تحمي من الحوادث. فإذا ما رأى مسؤول حكومي أو أي فرد آخر شخصا يحاول أن يعبر جسرا غير مؤمّن، أو غير آمن، ولم يكن هناك وقت لتحذيره من الخطر المحدق به، فلهم أن يمسكوا به ويوقفونه، دون أي انتهاك حقيقي لحريته؛ لأن الحرية تتكون من قيامه بما يريد، وهو بلا شك لا يريد السقوط في النهر. وبالرغم من ذلك، إذا لم يكن هناك تأكيد، سوى خطر الضرر فقط، لا أحد سوى الشخص نفسه يستطيع أن يحكم على مدى كفاءة الدافع الذي قد يحفزه على تحمل الخطر: لذلك ينبغي، في هذه الحالة، كما اعتقد (إنْ لم يكن طفلا، أو مختلا عقليا، أو في حالة من الاهتياج أو عدم التركيز التي لا تتوافق مع الاستخدام الكامل للقدرة على التفكير)، أن يتم تحذيره من الخطر بشكل كامل؛ ولا يُمنع بالقوة من تعريض نفسه له. وقد تمكننا اعتبارات مشابهة، تنطبق على مسائل

كبيع السموم، من أن نحدد أنماط التنظيم الممكنة مضادة للمبدأ، وأيها ليس كذلك. إن الإجراء الاحترازي، كوضع علامة على العقاقير تحتوي على كلمة تعبّر عن خصائصه الخطيرة، على سبيل المثال، قد يجري تنفيذه دون انتهاك للحرية: فلا يمكن للمشتري أن يرغب في أن يكون للشيء الذي يمتلكه مواصفات سامة. ولكن أن تطلب في كل الحالات ترخيصا من الممارس الطبي (او المعالج)، سيجعل الحصول على أية أداة لغرض الاستخدام الشرعي شيئا مستحيلا أحيانا، وعادة ما تكون باهظ الثمن. أما النمط الوحيد الواضح بالنسبة لي، والذي يمكن فيه وضع المصاعب في طريق الجرائم التي ترتكب من خلال هذه الوسيلة، دون أي انتهاك يستحق الذكر، لحرية هؤلاء الذين يرغبون في الحصول على المواد السامة لأجل أغراض أخرى، فيتكون من توفير ما يسمى بعبارة بينثام الوافية بـ"الدليل المحدد سلفا." إن هذا التدبير مألوف لدى الجميع في العقود. من الاعتيادي ومن الصواب، أن يتطلب القانون، عندما يتم الدخول في عقد، كشرط لاحترام العقد وتنفيذه، أن تجري ملاحظة بعض الشكليات المحددة، كالتواقيع، وشهادة الشهود، وما إلى ذلك، ومن أجل أن يكون هناك إثبات يبرهن، في حال وقعت نزاعات لاحقة، أن العقد كان قد تم الدخول فيه فعلا، وأنه ما من ظرف يجعله (أي العقد) غير نافذ من الناحية القانونية: والغاية هي وضع العراقيل في طريق العقود الوهمية، أو العقود التي تتم في ظروف، إذا ما عُرفتْ فإنها ستدمر مصداقيتها أو صلاحيتها. إن الإجراءات الاحترازية من هذا النوع، يمكن تنفيذها في بيع الأدوات التي ينظر إليها كأدوات للجريمة. على سبيل المثال، يمكن أن يقوم البائع بكتابة وقت الصفقة أو البيع، واسم المشتري وعنوانه، والنوعية والكمية المباعة وبمنتهى الدقة، في سجل خاص، وان يسأل عن الغاية التي أراد المستحضر أو العقار من اجلها، ويسجل الجواب الذي يتلقاه. عندما لا تكون هناك وصفة طبية، فإن حضور شخص ثالث يكون مطلوبا، ليثبت الحقيقة على المشتري، في حال أصبح هناك سبب للاعتقاد بأن الأداة أو المادة قد استخدمت لأغراض إجرامية. إن إجراءات

كهذي لن تكون عموما عوائق مادية للحصول على المادة، بل أنها ستكون عائقا كبيرا لإساءة استخدامها والإفلات من الملاحقة.

إن الصواب المتجذر في المجتمع، لتجنب وقوع الجرائم ضده من خلال بعض التدابير الاحترازية المسبقة، يدل على التحديدات الواضحة للقاعدة، بحيث إنَّ سوء السلوك الأناني لا يمكن التدخل فيها عن طريق المنع أو العقاب. فشرب الخمر، على سبيل المثال، في الحالات الاعتيادية، ليس موضوعا مناسبا للتدخل التشريعي؛ ولكن عليّ أن اعتبر أن من الشرعي جدا أن يوضع الشخص، الذي كان في وقت ما مُدانا بأي فعل من أفعال العنف ضد الآخرين تحت تأثير الكحول، تحت قيود شرعية خاصة، خاصة به فقط؛ بحيث إنَّه إذا ما وجِدَ مخمورا، سيتعرض للعقوبة، وإذا ما ارتكب بتلك الحالة إساءة أخرى، فلا بد أن تزداد العقوبة في قسوتها. إن شرب الخمر حتى السكر، بالنسبة لشخص يثيره السكر بحيث يلحق الأذى بالآخرين، هو جريمة بحق الآخرين. لذا، فإن التسيّب، ما عدا في حالة الشخص الذي يتلقى الدعم من الجمهور، أو عندما يشكل خرقا للعقد، لا يمكن أن يصبح، بلا تسلط أو طغيان، موضعا للعقوبة الشرعية؛ ولكن إذا ما اخفق شخص في أداء واجباته الشرعية تجاه الآخرين، نتيجة للتسيب أو التكاسل أو أي سبب آخر يمكن تجنبه، كأن يخفق في دعم أطفاله، على سبيل المثال، فإنه ليس من التسلط أن يتم إجباره على الإيفاء بذلك الالتزام، من خلال العمل الإجباري، إن لم تتوفر سبل أخرى.

ومرة أخرى، هنالك العديد من الأفعال التي لأنها مؤذية بشكل مباشر للعملاء أنفسهم فقط، لا ينبغي أن تُحرّم بشكل قانوني، ولكنها، إذا ما تم فعلها بشكل علني، تعد خرقا للأخلاق الحسنة، لذا فهي تأتي ضمن صنف الإساءات للآخرين، وهذه يجب أن تمنع وباستحقاق. ومن هذا النوع الإساءات للياقة؛ التي ليس من الضروري العيش عليها، والتي لا ترتبط بموضوعنا إلا بشكل عرضي، والاعتراض على علانيتها

مساو في قوته لحالة العديد من الأفعال التي لا تعد مستنكرة بحد ذاتها، ولا يفترض بأن تكون على هذا النحو.

هناك سؤال آخر لا بد من إيجاد جواب له، يتماشى مع المبادئ التي تم وضعها. في حالات السلوك الشخصي الذي يفترض أن يستحق اللوم، ولكن احترام الحرية قد منع المجتمع من حظره أو معاقبته، لأن الشر الناجم بشكل مباشر يقع بشكل تام على عاتق العميل؛ ما الذي للعميل أن يفعل، هل ينبغي على الأشخاص الآخرين أن يكونوا أحرارا بشكل موازٍ في النصح أو التحريض؟ ليس هذا السؤال بخالٍ من الصعوبة. إن حالة الشخص الذي يلتمس من شخص آخر أن يفعل له عملا، ليست حالة سلوك أناني محض. فتقديم النصح، أو عرض الحوافز لأي شخص، هو عمل اجتماعي، لذا فمن المفترض أن يخضع للسيطرة الاجتماعية، مثل سائر الأفعال الأخرى التي تؤثر على الآخرين. ولكن القليل من التأمل يصحح الانطباع الأول، من خلال بيان أنه إذا كانت القضية ليست ضمن تعريف الحرية الفردية بشكل حصري، ولكن الأسباب التي أسس عليها مبدأ الحرية الفردية تنطبق عليه. إذا ما سمح للناس، في أي شيء لا يخص أحدا سواهم، بأن يتصرفوا بما يعتقدون أنه الأفضل بالنسبة لهم وعلى مسؤوليتهم الخاصة، فلا بد أن يكونوا أحرارا أيضا في استشارة بعضهم البعض حول ما يناسب فعله على هذا النحو؛ وأن يتبادلوا الآراء، ويعطوا ويأخذوا المقترحات. إن كل ما هو مسموح بفعله، لا بد أن يكون منصوحا بفعله. ولا يكون الأمر مشكوك فيه إلا عندما يتلقى المحرّض منفعة شخصية من نصيحته؛ عندما يجعل الأمر وظيفة أو حرفة له، لأجل البقاء أو لأجل تحقيق مكسب مالي، لنشر ما تعتبره الدولة والمجتمع شرا. ومن ثم يُقدّم عنصرا جديدا من عناصر التعقيد؛ وهو على وجه الدقة، وجود طبقات من الناس من ذوي المصالح المعارضة لما يعتبر رخاء عاما، ويستند نمطهم المعيشي على الفعل المضاد له (أي للرخاء العام). أينبغي التدخل بهذا أم لا؟ لا بد من التسامح مع الزنا، على سبيل المثال، وكذلك الحال مع المقامرة؛ ولكن هل على

الشخص أن يكون حرا في أن يصبح قوّادا، أو أن يفتح دارا للقمار؟ إن القضية هي تلك التي تقع على الخط الفاصل بين مبدأين تماما، ولا يعرف في الوهلة الأولى إلى أي منهما تنتمي. هنالك حجج على كلا الطرفين. فعلى جانب التسامح، قد يقال إن حقيقة إتباع أي شيء بوصفه حرفة أو مهنة، والعيش والانتفاع من ممارسته، لا يمكن أن تجعلان من الأمر إجراميا وهو أمر مسموح به في خلاف ذلك؛ وإن الفعل، أما يكون مسموحا به على الدوام، أو محرّما على الدوام؛ وإنه لو كانت المبادئ التي ندافع عنها هنا صحيحة، ليس للمجتمع، بوصفه مجتمعا، شأنٌ بتحديد ما إذا كان أي شيء خاطئا إذا كان يخص الفرد فقط؛ وإنه ليس له أن يتجاوز ثنيه أو إقناعه بالكف عن ذلك. وعلى عكس هذا، قد يقال بأنه على الرغم من أن الشعب، أو الدولة، ليسوا مخوّلين بأن يقرروا بشكل رسمي، لأغراض القمع أو العقوبة، إن هذا السلوك أو ذاك، والذي يؤثر على مصالح الفرد فقط، هو سلوك جيد أم سيء، وهم مبررون تماما في الافتراض، إذا ما اعتبروه سيئا، بأن كونه سيئا أو لا هي مسألة قابلة للجدل على أقل تقدير: وإنهم، إذا ما افترضوا ذلك، لا يستطيعون التصرف بخطأ في بذل الجهود لاستثناء تأثير الالتماسات المنحازة للمحرضين الذين ربما لا يستطيعون أن يكونوا حياديين – الذين لديهم مصلحة شخصية مباشرة في أحد الأطراف، وذلك الطرف الذي تعتبره الدولة خاطئا، والذين يقرّون بنشره أو توسيعه لأهداف شخصية فقط. يمكن بالتأكيد أن لا يفقد شيئا، لا تضحية بمصلحة، من خلال تنظيم القضايا بحيث إنَّ الأشخاص، بحكمة منهم أو بحماقة، يجعلون انتخابهم قائما على توسيعها، بأكبر درجة ممكنة من الابتعاد عن فنون الأشخاص الذين يحفزون ميولهم نحو أهدافهم المغرضة. لذا (وهكذا قد يقال)، على الرغم من أن التشريعات المتعلقة بالألعاب غير القانونية غير قابل للدفاع بشكل مطلق— على الرغم من أن كافة الأشخاص يجب أن يكونوا أحرارا في المقامرة في بيوتهم، أو في بيوت بعضهم البعض، أو في أي مكان اجتماعات يؤسس عن طريق إسهاماتهم، ولا يفتح إلا للأعضاء ولضيوفهم – مع ذلك، فإن بيوت القمار العامة لا يجب السماح بها. لا شك

أن المنع ليس مؤثرا البتة، وأن بيوت القمار يمكن أنْ تدار تحت أي مزاعم أخرى، مهما كان مقدار السلطة الاستبدادية التي يمكن إعطاؤها إلى الشرطة، ولكن يمكن إجبارها على إجراء عملياتها بدرجة معينة من السرية والغموض، لكي لا يعرف احد أي شيء عنها ما عدا هؤلاء الذين يسعون إليها؛ والأكثر من ذلك، لا ينبغي للمجتمع أن يسعى إليها. هناك قوة كبيرة في هذه الجدالات. وسوف لن أغامر في البت فيما إذا كانت كافية لتبرير الشذوذ الأخلاقي في معاقبة الملحق (الذي ساعد على الجريمة) في حين يسمح (بل يجب أن يسمح) للفاعل الرئيس بأن يبقى حرا؛ أو في تغريم أو حبس القوّاد، وليس الزاني؛ وصاحب بيت القمار، وليس المقامر. أما العمليات العامة للبيع والشراء، فينبغي أن لا يجري التدخل بها بشكل كبير، استنادا إلى أسس مشابهة. إن كل أداة أو حاجة يمكن بيعها وشراؤها، تقريبا، يمكن أن تستخدم بإفراط، وللمالك مصلحة مالية في التشجيع على هذا الإفراط؛ ولكن لا يمكن تأسيس أي جدل على هذا، لصالح قانون (ماين)، على سبيل المثال، لأن طبقة المتاجرين في المشروبات القوية، على الرغم من اهتمامهم بسوء استخدامها، إلا أنها ضرورية بشكل لا غنى عنه لغرض الاستخدام الشرعي. وعلى كل حال، فإن مصلحة هؤلاء التجار في نشر التعصب وتوسيعه هو شر حقيقي، ويبرر قيام الدولة بفرض القيود وطلب الضمانات التي يمكن أن تعتبر انتهاكات للحرية الشرعية، لولا ذلك التبرير.

من الأسئلة الإضافية الأخرى هو ما إذا كان على الدولة، عندما تسمح، أن تثبط، رغم ذلك وبشكل غير مباشر، السلوك الذي تعتبره مناقضا لأفضل مصالح العميل؛ سواء أكان عليها اتخاذ بعض التدابير التي تجعل تعاطي الخمور، على سبيل المثال، أكثر كلفة، أو إضافة المزيد من الصعوبة في توفيرها، من خلال تقليل عدد أماكن بيعها. يجب التمييز بين أشياء عديدة، في هذه المسألة كما في العديد من المسائل العملية. إن فرض الضرائب على المحفزات لغرض جعلها صعبة المنال فقط، هو تدبير يختلف عن منعها التام في الدرجة فقط؛ ويكون مبررا عند تبرير

الأخير فقط. إن كل زيادة في الكلفة هي منع بالنسبة لهؤلاء الذين لا ترتقي سبلهم إلى السعر المرتفع؛ أما بالنسبة للذين يستطيعون، فإنها عقوبة جزائية فرضت عليهم نتيجة لإرضائهم لذوق معين. إن اختيارهم للمتع، ونمطهم في إنفاق دخلهم، من أجل تلبية التزاماتهم الشرعية والأخلاقية للدولة وللأفراد، هي من اهتماماتهم الخاصة، ولا بد أن تترك لحكمهم الخاص. قد تبدو هذه الاعتبارات، للوهلة الأولى، وكأنها تستنكر انتقاء المحفزات بوصفها مواضيع خاصة لفرض الضرائب لأغراض الإيراد. ولكن لا بد أن نتذكّر أن فرض الضرائب للأغراض المالية هو شيء حتمي للغاية؛ بحيث إنَّه في العديد من البلدان، يصبح من الضروري وجوب أن يتم جزءا كبيرا من تلك العملية الضريبية بشكل غير مباشر؛ وإن الدولة، لذلك، لا تستطيع إلا أن تفرض العقوبات، التي يمكن أن تكون بالنسبة لبعض الأشخاص، تحريمية على استخدام بعض الأدوات، أو السلع الاستهلاكية. لذا فإن من واجب الدولة أن تنظر، لدى فرضها للضرائب، إلى السلع التي يستطيع المستهلك أن يستغني عنها بسهولة؛ والأحرى بها أن تختار، على نحو تفضيلي، تلك البضائع التي تعتبر استخدامها، إذا ما تجاوز مقدارا معتدلا، مؤذٍ على نحو ايجابي. وعليه، فإن فرض الضرائب على المحفزين، حتى النقطة التي تنتج اكبر قدر من الإيراد (إذا ما افترضنا بأن الدولة تحتاج إلى كل الإيراد الذي تقدمه)، ليس مسموحا فقط، بل سيتم الإقرار به.

أما مسألة جعل بيع هذه البضائع امتيازا حصريا نوعا ما، فلا بد أن تتم الإجابة عليها بشكل مختلف، وفقا للأغراض التي أريد من اجلها للقيد أن يكون خاضعا. كل أماكن الاستجمام العامة تتطلب قيودا من الشرطة، وهذا النوع من الأماكن بشكل خاص، لأن الإساءات ضد المجتمع تميل إلى أن تتأصل هناك. لذا فإن من المناسب أن يتم تقييد قوة بيع هذه السلع هناك (على الأقل بالنسبة للاستهلاك في الموقع) للأشخاص من ذوي الاحترام السلوكي المعروف أو المضمون؛ إن القيام بمثل هذه التنظيمات فيما يخص ساعات الفتح والغلق، بما تتطلبه إجراءات المراقبة العامة،

وسحب الترخيص إذا ما حدثت خروقات متكررة للسلام عن طريق تغاضي صاحب البيت، أو عدم قدرته، أو إذا أصبح ملتقى لإعداد الجرائم ضد القانون أو التحضير لها. لا اعتبر أي قيد إضافي آخر مبررا من حيث المبدأ. فتحديد عدد أماكن الخمور والمشروبات الكحولية، على سبيل المثال، لأجل الغاية الواضحة لجعلها صعبة المنال، وتقليل مناسبات الإغراء، لا يعرّض الجميع إلى إزعاج أو عدم ملائمة فحسب، لأن هناك بعض من الذين يسيئون استخدام الوسيلة، بل أنها تناسب أيضا حالة المجتمع الذي يُعامَل فيه أبناء الطبقات العاملة، وبشكل علني صريح، على إنهم أطفال أو همجيين، ويوضعون تحت تعليم قسري، لكي يصبحوا مؤهلين ويسمح لهم بالمستقبل بالتمتع بامتياز الحرية. ليس هذا هو المبدأ الذي يتم فيه حكم الطبقات العاملة علانية في أي بلد حر؛ ما من شخص يعطي قيمة مستحقة للحرية يقدم على تأييد السيطرة عليهم على هذا النحو، ما لم يتم استنفاذ كل الطرق لتعليمهم لأجل الحرية ومن ثم حكمهم كأحرار، وقد اثبت بشكل حاسم أنهم لا يُحكمون إلا كأطفال. إن مجرد ذكر البديل يبين سخف الافتراض بأن هذه الجهود قد تم القيام بها في حالة تحتاج إلى أن نأخذها الآن بالحسبان. فقط لأن مؤسسات هذا البلد هي محض تضاربات، نرى أن الأشياء تجد قبولا في ممارساتنا التي تنتمي إلى نظام الحكومة الاستبدادية، أو التي تسمى بالحكومة الأبوية، بينما تقوم الحرية العامة لمؤسساتنا بمنع ممارسة مقدار السيطرة الضروري لدعم سيطرة أي كفاءة حقيقية بوصفها تعليما أخلاقيا.

اشرنا في جزء سابق من هذه المقالة، إن حرية الفرد، في الأشياء التي لا تتعلق إلا بالفرد لوحده، تدل بشكل ضمني على حرية مطابقة لأي عدد كان من الأفراد لكي يتم تنظيم الأشياء التي تخصهم بشكل مشترك، ولا تخص أي شخص آخر سواهم. لا تقدم هذه المسألة أي صعوبة تُذكر، طالما أن إرادة كل الأشخاص المعنيين بقيت بلا تغيير؛ وطالما أن هذه الإرادة قد تتغير، كثيرا ما يكون من الضروري أن يدخلوا في

التزامات فيما بينهم، حتى في الأشياء التي لا تخص أحدا سواهم؛ وعندما يفعلون ذلك، فمن المناسب، كقاعدة عامة، أن تتم المحافظة على هذه الالتزامات. مع ذلك، فإن لهذه القاعدة بعض الاستثناءات، في قوانين كل بلد تقريبا. الأشخاص ليسوا ملزمين بالاتفاقيات التي تخرق حقوق الأطراف الثالثة، ليس هذا فحسب، بل في بعض الأحيان تعتبر سببا كافيا لإعفائهم من الاتفاق برمته، إذ أنه يضر بهم. في هذا البلد وفي معظم البلدان المتحضرة الأخرى، على سبيل المثال، يكون الالتزام الذي يجعل الشخص يبيع نفسه، أو يسمح لنفسه بأن يباع، كعبد، يكون باطلا و لاغيا؛ ولا ينفّذ من قبل القانون ولا من قبل الرأي. إن الأساس لتحديد سلطته في التصرف بنصيبه من الحياة بشكل طوعي، على هذا النحو، هو أساس واضح، ويمكن رؤيته بوضوح في هذه الحالة المتطرفة. إن السبب وراء عدم التدخل بأعمال الشخص الطوعية، ما لم يكن ذلك لأجل الآخرين، هو اعتبار أو احترام لحريته. إن اختياره الطوعي دليل على أن ما اختاره هو شيء محبب لديه، أو أنه على الأقل ممكن الاحتمال بالنسبة إليه، وأن مصلحته عموما مصانة من خلال السماح له بأن يتبع وسائله الخاصة في السعي لتحقيقها. وبذلك فهو يهزم الغاية نفسها التي هي تبرير السماح له بأن يتصرف بنفسه، أو يتخلص منها. هو لم يعد حرا، ولكنه منذ ذلك الحين صار في وضع لم يعد فيه الافتراض في مصلحته الخاصة، بأن ذلك يمكن تحمله من خلال بقائه فيه بشكل طوعي. لا يستطيع مبدأ الحرية أن يتطلب منه أن يكون حرا في أن يتخلّى عن حريته (أي في أن لا يكون حرّا). إن السماح له بالتخلي عن حريته ليس حرية. هذه الأسباب، التي تبرز قوتها في هذه القضية الغريبة، تمتلك بلا شك تطبيقات واسعة جدا؛ ومع ذلك فقد وضع لها حدٌّ في كل مكان من قبل ضرورات الحياة، التي لا تتطلب باستمرار أن نتخلى عن حريتنا فعلا، بل أن نوافق على هذا القيد المفروض عليها أو ذاك. وعلى كل حال، فإن المبدأ الذي يطلب حرية فعل غير مقيدة، في كل ما يخص العملاء أنفسهم فقط، يتطلب أن يكون هؤلاء، الذين أصبحوا مرتبطين ببعضهم البعض، في الأشياء التي لا تخص طرفا ثالثا، قادرين على أن

يعفي احدهم الآخر من الالتزام: وحتى بدون إعفاء طوعي كهذا، ربما لم تكن هنالك عقود أو اتفاقيات، عدا تلك التي ترتبط بالمال، أو بقيمة المال، والتي يستطيع المرء أن يغامر قائلا أنه لا ينبغي أن تكون هناك أية حرية في الانسحاب منها.

ذكر البارون ويلهيلم فون هومبولدت، في المقال الممتاز الذي سبق وأن اقتبست منه، كما لو أن قناعة لديه، أن الالتزامات التي تتضمن علاقات أو خدمات شخصية، يجب أن لا تكون ملزمة من الناحية القانونية إلى ما بعد فترة زمنية محددة؛ وأن أهم هذه الالتزامات، وهو الزواج، الذي يتمتع بالخصوصية التي تفيد بان أهدافه ستحبط ما لم تكن مشاعر الطرفين منسجمة معه، يجب أن لا يتطلب شيئا أكثر من مجرد الرغبة المعلنة لدى أي من الطرفين من أجل حلّه. إن هذا الموضوع أكثر أهمية، وأكثر تعقيدا من أن يُناقش في استطراد عرضي، ولكني سأعرّج عليه على قدر ضرورته لأغراض الإيضاح. إذا كان إيجاز أطروحة البارون هومبولدت وتعميمها، لم تجبرانه في هذا المثال على أن يُقنع نفسه بالتصريح باستنتاجه دون مناقشة المنطلقات، فإنه قد أدرك دون شك أن المسألة لا يمكن أن تحسم على أسس بسيطة جدا كتلك التي حدد نفسه بها. عندما يقوم شخص بتشجيع آخر، أما من خلال وعد صريح أو من خلال السلوك، على أن يعتمد على استمراره بالعمل أو التصرف بطريقة معينة – أن يبني توقعات وحسابات، وأن يسند أي جزء من خطته الحياتية على ذلك الافتراض – فإن سلسلة جديدة من الالتزامات الأخلاقية تنبثق من ناحيته نحو ذلك الشخص، والتي ربما تُنقضْ، ولكن لا يمكن أن تُهمَل. ومرة أخرى، إذا كانت العلاقة بين الطرفين المتعاقدين لم تلحقها تبعات للآخرين؛ وإذا وضَعَت طرفا ثالثا في أي وضع خاص، أو كما في حالة الزواج، طالبت بوجود أطراف ثالثة، فإن الالتزامات تنبثق من ناحية كل من الطرفين المتعاقدين تجاه هؤلاء الأشخاص في الطرف الثالث، والتي يجب أن يكون انجازها، أو نمط الانجاز في كل الأحداث، متأثرا بدرجة كبيرة باستمرارية العلاقة بين الأطراف الأصلية للعقد، أو انقطاعها. ولكن هذا لن يترتب عليه، ولا أنا استطيع الإقرار، أن تتسع هذه الالتزامات لتتطلب

انجاز العقد بأية تكاليف من سعادة الطرف المتردد؛ ولكنها عامل ضروري في المسألة؛ وحتى لو أنها، كما افترض فون هومبولدت، لم تشكّل فرقا في الحرية الشرعية للأطراف لكي تسحب نفسها من الالتزام (واعتقد أيضا أنه لا ينبغي عليها أن تشكل فرقا كبيرا)، فإنها تشكل بالضرورة فرقا كبيرا في الحرية الأخلاقية. الشخص ملزم بأن يأخذ كل هذه الظروف بعين الاعتبار، قبل أن يلجأ إلى خطوة قد تؤثر على مثل هذه المصالح المهمة للآخرين؛ وإذا لم يقم وزنا مناسبا لتلك المصالح، فهو مسؤول من الناحية الأخلاقية عن الخطأ. لقد قمت بهذه الملاحظات الواضحة من أجل توضيح أفضل للمبدأ العام للحرية، وليس لأنها جميعا مطلوبة في المسألة المحددة التي عادة ما تناقش، وعلى العكس من ذلك، كما لو أن مصلحة الأطفال هي كل شيء، وأن مصلحة البالغين لا تساوي شيئا.

لاحظت سابقا أن الحرية، ونتيجة لغياب أي مبادئ عامة معترف بها، كثيرا ما تُمنَح حيث ينبغي أن تُحجب، وتُحجب حيث ينبغي أن تُمنح؛ ومن الحالات التي تكون فيها عاطفة الحرية، في العالم الأوربي الحديث، هي العاطفة الأقوى، هي الحالة التي توضع فيها بالمكان الخطأ تماما، حسب رأيي. ينبغي أن يكون الشخص حرا في أن يفعل ما يحب في متعلقاته الخاصة؛ ولكن لا ينبغي له أن يكون حرا في فعل ما يحب للآخرين، تحت ذريعة أن شؤون الآخر هي شؤونه هو. بينما تحترم الدولة حرية كل فرد فيما يتعلق بذاته بشكل خاص، هي ملزمة بإدامة سيطرة متيقظة على ممارسته لأية قوة تسمح له بأن يسيطر الآخرين. ولكن هذا الالتزام لا يُحترَم مطلقا تقريبا في حالة العلاقات العائلية، وهي حالة أكثر أهمية، في تأثيرها المباشر على سعادة الإنسان، من كافة الحالات الأخرى مجتمعة. لا تحتاج سلطة الأزواج الاستبدادية تقريبا على زوجاتهم إلى أن نخوض فيها بإسهاب هنا، لأنه ليس هناك شيء مطلوب لإكمال إزالة الشر أكثر من أن تمتلك الزوجات نفس الحقوق، وأن يتلقين حماية من القانون وبنفس الأسلوب، شأنهن بذلك شأن كل الأشخاص الآخرين. ولأن المدافعين

عن العدالة المؤسسة لا ينتفعون من التماس الحرية، ولكنهم يبرزون بشكل واضح كأبطال للسلطة.

في حالة الأطفال، تكون الأفكار المطبقة بشكل خاطئ على أفكار الحرية هي العائق الحقيقي على انجاز الدولة لواجباتها. يميل الفرد إلى الاعتقاد بأن أطفال الرجل يُفترض أنهم جزء منه، حرفيا وليس مجازا، وأن رأي تدخل القانون بسيطرته الحصرية والمطلقة عليهم هو رأي غيور جدا؛ أكثر غيرة من أي تدخل بحريته الخاصة في التصرف: لذا فإن عامة البشر يقيّمون الحرية أقل بكثير مما يقيمون السلطة. تأمل في حالة التعليم، على سبيل المثال، أليست حقيقة بديهية واضحة أن على الدولة أن توجب التعليم، حتى مستوى معينا، وتجعله إلزاميا على كل من يعتبر مواطنها بالولادة؟ ومع ذلك فمن الذي يخشى من الاعتراف بهذه الحقيقة وتأكيدها؟ من النادر أن ينكر أحد أن من بين أهم وأقدس واجبات الوالدين (أو الوالد، حسبما يقول القانون والاستخدام الآن)، بعد أن ينجبا إنسانا ويجلبانه إلى الوجود، هو أن يوفرا لهذا الإنسان تعليما يؤهله لتأدية دوره جيدا في الحياة، تجاه الآخرين وتجاه نفسه. ولكن بينما أعلن ذلك بالإجماع على أنه واجب الأب، من النادر في هذا البلد أن يحتمل أي احد أن يسمع بأنه مجبر على تأدية ذلك الواجب. وبدلا من أن يطلب منه القيام بأي جهد أو تضحية لأجل تأمين تعليم الطفل، ترك الأمر لاختياره في تقبّله أو لا، عندما يتم توفيره بالمجان! ما زال من غير المدرك أن جلب طفل إلى الوجود دون فرصة مناسبة في القدرة، ليس فقط على توفير الطعام لجسده، بل توفير التعليم والتدريب لعقله أيضا، إنما هو جريمة أخلاقية، ضد ذلك النسل التعيس، وضد المجتمع أيضا؛ والوالدين إذا ما أخفقوا في انجاز هذا الالتزام، فعلى الدولة أن تحرص على رؤيته منجزا، وعلى نفقة الوالد، على قدر المستطاع.

لو أن واجب تنفيذ التعليم الشامل قد سمح به، لما كانت هناك نهاية للصعوبات حول ما يجب على الدولة أن تُدرّس، وكيفية تدريسه، والتي ستحولّ الموضوع حينها

إلى محض ساحة حرب للطوائف والأحزاب، متسببة في هدر الوقت والجهد، اللذان يفترض بهما أن ينفقا في التعليم، فيضيعان في المعارك حول التعليم. إذا ما قررت الحكومة أن توجب لكل طفل تعليما جيدا، فإنها قد تجنب نفسها مشكلة توفيره. فقد تترك الآباء يحصلون على التعليم في المكان وبالطريقة التي يرغبون، وتكتفي (أي الحكومة) بمساعدة الطبقة الفقيرة من الأطفال على دفع رسوم المدارس، ودفع النفقات الدراسية بالكامل لهؤلاء الذين ليس لديهم احد ليدفع لأجلهم.

إن الاعتراضات التي أثيرت، لأسباب معينة، ضد تعليم الدولة لا تنطبق على تنفيذ التعليم من قبل الدولة، بل على قيام الدولة بتولي مهمة توجيه ذلك التعليم: وهو شيء مختلف تماما. أن يكون كل تعليم الناس أو جزء كبير منه في يد الدولة، هو أمر أرفضه إلى ابعد مدى. كل ما قيل عن أهمية فردية الشخص، والتنوع في الآراء وأنماط السلوك، يتضمن تنوعا في التعليم لا يقل شأنا في أهميته البالغة. إن التعليم العام للدولة هو مجرد مخطط لقولبة الناس ليكونوا متشابهين تماما مع بعضهم البعض: ولأن القالب الذي ترميهم فيه هو ذلك الذي تريده القوة المهيمنة في الحكومة، سواء أكان ملكا، أو كهنة، أو طبقة ارستقراطية، أو غالبية الجيل الموجود، بالنسبة الكافية والناجحة، فإنه سيؤسس استبدادا وتسلطا على العقل، يقود بطبيعة الحال إلى تسلط على الجسد.

إن التعليم الذي تؤسسه الدولة وتسيطر عليه يجب أن يتواجد، إن وجد على الإطلاق، كواحد من بين العديد من التجارب المتنافسة، وتتم مواصلته لأجل المثال والحافز، لإبقاء الآخرين على مستوى معيار معين من التفوق. ما لم يكن المجتمع بشكل عام في حالة من التراجع الفعلي بحيث لا يستطيع، أو لا يوفر لنفسه أية مؤسسات تعليمية مناسبة، وما لم تكن الحكومة قد تولت هذه المهمة؛ حينها يمكن للحكومة، وكأهون الشرّين الجسيمين، أن تتولى على عاتقها مهمة المدارس والجامعات، مثلما تقوم بعمل الشركات التعاونية أو المساهمة، عندما لا يوجد قطاع

خاص على نحو يؤهله لتولي أعمالا صناعية ضخمة في البلد. ولكن بشكل عام، إذا كان البلد يحتوي على عدد مناسب من الأشخاص المؤهلين لتوفير التعليم تحت دعم الحكومة، فإن الأشخاص نفسهم سيكونون قادرين وراغبين في إعطاء تعليم مساوٍ في الجودة، على مبدأ طوعي، في ظل تأمين الأجور التي يتحملها قانون يجعل التعليم إلزاميا، مصحوبا بدعم من الدولة لهؤلاء الذين لا يستطيعون تحمل النفقات.

أما أداة تفعيل القانون فلا يمكن أن تكون إلا امتحانات عامة، تمتد لكل الأطفال، وتبدأ في عمر مبكر. يمكن تحديد عمر يجب فيه اختبار كل طفل، للتأكد من قدرته (أو قدرتها) على القراءة. إذا اثبت الطفل أنه غير قادر، فإن والده قد يتعرض إلى غرامة معقولة، يتم استيفاؤها من عمله إن اقتضى الأمر، ما لم يكن لديه عذر مستند على أساس ملائم، ويتم وضع الطفل في المدرسة على نفقته. يجب تجديد الامتحان مرة في كل عام، بنطاق يتسع بالتدريج، لأجل أن يصنع اكتسابا شاملا، والأكثر من ذلك، احتفاظا بحد أدنى من المعرفة العامة، الإجبارية تقريبا. وما بعد ذلك الحد الأدنى، يجب أن تكون هناك امتحانات طوعية في كافة المواضيع، وكل من يصل فيها إلى معيار معين من الكفاءة يحق لهم المطالبة بشهادة.

ومن أجل منع الدولة من ممارسة تأثير غير لائق على الرأي، من خلال هذه الترتيبات، فإن المعرفة المطلوبة لأجل اجتياز امتحان معين (فيما وراء الأجزاء الإجرائية أو الأساسية من المعرفة، كاللغات واستخدامها)، يجب أن تكون محددة بالحقائق والعلوم الايجابية حصرا، حتى في الأصناف العليا من الامتحانات. يجب على الامتحانات في الدين، والسياسة، أو في المواضيع المثيرة للجدل الأخرى، أن لا تتبنى ردود أفعال معينة حول صحة الآراء أو خطأها، بل تعتمد على الحقائق القائلة بأن الرأي كذا، يعتقد به كذا من المؤلفين، أو المدارس، أو الكنائس، على الأسس كذا. في ظل هذا النظام، لا يكون الجيل القادم أسوأ حالا فيما يتعلق بالحقائق المتنازع عليها مما هم عليه في الوقت الحاضر؛ سينشئون أما كرجال دين، أو كمنشقين، مثلما

هم الآن، أما الدولة فستهتم فقط بأنهم يجب أن يكونوا رجال دين متعلمين، أو منشقين متعلمين. لن يكون هناك شيء يعيقهم من تعلّم الدين، إن اختار آبائهم ذلك، في نفس المدارس التي كانوا يتعلمون فيها أشياء أخرى.

إن كل محاولات الحكومة لاستمالة استنتاجات مواطنيها في بعض المواضيع الجدلية، هي محاولات شريرة؛ ولكنها قد تعرض، على نحو لائق جدا، أن تتحقق وتؤكد أن شخصا معينا يمتلك المعرفة الضرورية للقيام باستنتاجاته، في أي موضوع معين، وهي معرفة تستحق التعامل معها. فيكون طالب الفلسفة هو الأفضل في كونه قادرا على اجتياز امتحان في كل من [جون] لوك و[عمانوئيل] كانت، أيا كان الذي يتفق معه من هذين، أو حتى وان لم يتفق مع احد: وليس هناك اعتراض معقول على امتحان الملحد ببراهين الديانة المسيحية، شرط أن لا يطلب منه أن يعتنق اعتقادا بها. وعلى كل حال، فإن الامتحانات في الفروع العليا من المعرفة يجب أن تكون طوعية بشكل كامل حسب ما اعتقد. لو سمح للحكومات باستثناء أي شخص من الوظائف، حتى من وظيفة المعلم، بسبب نقص مزعوم في المؤهلات، فإنه سيكون بمثابة إعطاء سلطة خطيرة جدا للحكومات: وأنا اعتقد، مع ويلهيلم فون هومبولدت، بأن الدرجات، أو الشهادات العامة الأخرى للمكتسبات العلمية او المهنية، يجب أن تعطى لكل من يقدمون أنفسهم للامتحانات، ويجتازون الاختبار؛ ولكن هذه الشهادات يجب أن لا تخوّل أي امتياز على المتنافسين، غير الوزن الذي يمكن أن يسنده أو يلحقه الرأي العام بشهادتهم.

ليس الأمر في التعليم فقط، أن تجد أن أفكار الحرية التي في غير موضعها تمنع الالتزامات الأخلاقية من جانب الآباء من أن يُعترف بها، كما تمنع الالتزامات الشرعية من أن تُفرَض، حيث هناك دائما أقوى الأسس بالنسبة للأول، وفي مناسبات عديدة للأخير أيضا. إن حقيقة التسبب في وجود إنسان بنفسها، هي واحدة من الأفعال الأكثر مسؤولية في نطاق الحياة الإنسانية. إن تولي هذه المسؤولية – أن تمنح حياة قد

تكون لعنة أو تكون بركة – هي جريمة بحق ذلك الإنسان، ما لم يكن لدى الإنسان الذي مُنحَتْ له فرص اعتيادية، على الأقل، في وجودٍ أو حياةٍ محببة. وفي بلد مزدحم بالسكان، أو مهدد بأن يكون كذلك، يكون إنجاب الأطفال، إلى حد يفوق العدد الصغير جدا، بتأثير تقليل مكافأة الجهد أو العمل من قبل منافستهم، هي إساءة جادة ضد كل الذين يعيشون من خلال أجور أو مكافآت أعمالهم. إن القوانين التي تحرّم الزواج، في العديد من بلدان القارة، ما لم يتمكن الطرفان من أثبات أنهما يمتلكان سبل تأسيس الأسرة ودعمها، لا تتخطى السلطات الشرعية للدولة: وسواء أكانت هذه القوانين مناسبة أم لا (فهذه مسألة تعتمد بشكل رئيس على الظروف والعواطف المحلية)، فهي ليست مثيرة للاعتراضات بوصفها انتهاكات للحرية. إن مثل هذه القوانين هي تدخلات من قبل الدولة لمنع الفعل المؤذي – الفعل الذي يلحق الضرر بالآخرين، والذي ينبغي أن يكون موضعا للرفض، والعار الاجتماعي، حتى عندما لا يُعدّ من المناسب الإفراط في العقاب الشرعي. مع ذلك، فإن أفكار الحرية الحالية، التي تنحني بسهولة للانتهاكات الحقيقية لحرية الفرد في الأشياء التي لا تخص سوى الفرد نفسه، ستصد محاولة وضع أية قيود على ميوله عندما تكون تبعات انغماسهم هي حياة أو حيوات من البؤس والحرمان للأبناء، مع شرور مضاعفة على هؤلاء الذين يقعون في متناولها في أن يتأثروا بأفعالهم بأي طريقة كانت. عندما نقارن احترام البشر الغريب للحرية، مع حاجتهم الغريبة لاحترامهم لها، قد نتصور أن لدى الإنسان حق لا غنى عنه في إيذاء الآخرين، وليس لديه حق مطلقا في أن يمتع نفسه بدون إلحاق الألم بأي شخص آخر.

لقد أبقيت للجزء الأخير فئة كبيرة من المسائل فيما يتعلق بحدود التدخل الحكومي، والتي لا تنتمي للمقال، بشكل متزمت، على الرغم من ارتباطها بموضوعه. وتلك هي الحالات التي لا تقوم فيها الأسباب ضد التدخل بمهاجمة مبدأ الحرية: السؤال ليس حول تقييد أفعال الأفراد، بل حول مساعدتهم: كثيرا ما يُسأل

حول ما إذا كان ينبغي على الحكومة أن تفعل، أو تتسبب في فعل شيء لمصلحتهم، بدلا من أن تترك الأمر ليفعلونه بأنفسهم، بشكل فردي، أو في تجمع طوعي.

إن الاعتراضات ضد التدخل الحكومي، عندما لا يحتوي على انتهاكات للحرية، يمكن أن تكون على ثلاثة أنواع:

النوع الأول، عندما يمكن للشيء المراد فعله أن يتم فعله بشكل أفضل على يد الأفراد منه على يد الحكومة. وبصورة عامة، ليس هناك من شخص ملائم جدا لإجراء أي تجارة أو عمل، أو تحديد كيفية إجراؤها أو الشخص الذي يجريها، كهؤلاء المهتمين بها بشكل شخصي. هذا المبدأ يدين التدخلات، التي كانت شائعة جدا، للمجلس التشريعي، أو للمسؤولين الحكوميين، في العمليات الاعتيادية للصناعة. ولكن هذا الجزء من الموضوع توسع فيه العديد من الاقتصاديين السياسيين من قبل، وهو ليس مرتبطا بشكل خاص بمبادئ هذا المقال.

أما الاعتراض الثاني، فهو تقريبا أكثر صلة بموضوعنا. في العديد من القضايا، على الرغم من أن الأفراد قد لا يفعلون الشيء المحدد بشكل جيد، عموما، كما يفعله المسؤولون الحكوميون، إلا أنه من المفضّل أن يتم فعل ذلك الشيء من قبلهم أنفسهم، وليس من قبل الحكومة، كوسيلة لتعلمهم العقلي – نمط من أنماط تعزيز قدراتهم الفاعلة، وممارسة أحكامهم، وإعطائهم معرفة مألوفة للمواضيع التي يُترَكون للتعامل معها. هذه هي توصية رئيسية، رغم أنها ليست الوحيدة، لمحكمة المحلفين (في القضايا غير السياسية)؛ والمؤسسات البلدية والمحلية الحرة والشعبية؛ وإجراء مشاريع صناعية وخيرية من قبل الجمعيات الطوعية.

ليست هذه بقضايا حرية، ولا ترتبط بذلك الموضوع إلا من خلال الميول البعيدة؛ ولكنها قضايا تطور. وهي تعود لمناسبة مختلفة عن الحاضر لتعيش في تلك

الأشياء كأجزاء من التعليم القومي؛ بوصفها، في الواقع، التدريب المتفرد للمواطن، الجزء العملي من التعليم السياسي للشعب الحر، لإخراجهم من الدائرة الضيقة للأنانية الشخصية والعائلية، وتعويدهم على استيعاب المصالح المشتركة، وإدارة الاهتمامات المشتركة – تعويدهم على العمل من دوافع عامة أو شبه عامة، وتوجيه سلوكهم من خلال أهداف توحدهم ولا تفصل احدهم عن الآخر.

بدون هذه العادات والسلطات، لا يمكن تفعيل الدستور الحر، ولا الحفاظ عليه؛ وكما يتبين في طبيعة الحرية السياسية، التي كثيرا ما تكون مؤقتة، في البلدان التي لا تستند على أساس متين من الحريات المحلية. إن إدارة التجارة المحلية الخالصة، على يد الإدارات المحلية، والمشاريع الصناعية الضخمة على يد نقابات هؤلاء الذين يوفرون الوسائل المالية، أوصي به أيضا من قبل كل الامتيازات التي تم تقديمها في هذا المقال على أنها ترجع إلى فردية التطور، وتنوع أنماط الفعل. تنزع العمليات الحكومية إلى أن تكون متشابهة في كل مكان. أما مع الأفراد والجمعيات أو الروابط الطوعية، فعلى العكس، هنالك تجارب متباينة وتنوع لا حصر له من الخبرة. إن ما تستطيع الدولة أن تفعله بشكل مفيد، هو أن تجعل نفسها مستودعا مركزيا، ومحركا وموزعا نشيطا، للخبرة المتأتية من العديد من التجارب. وعملها هو أن تمكّن كل مجرّب من الاستفادة من تجارب الآخرين؛ بدلا من عدم تقبل أي تجربة غير تجاربه الخاصة.

أما السبب الثالث، والأكثر إقناعا، لتحديد التدخل الحكومي فهو الشر الكبير للإضافة غير الضرورية لقوتها. إذ أن كل وظيفة مضافة بإفراط إلى تلك الوظائف التي كانت تمارس في السابق من قبل الحكومة تتسبب في أن ينتشر تأثيرها على الآمال والمخاوف، على نحو أكثر اتساعا، وتُحوّلُ القسم الفاعل والطموح من الجمهور، وبشكل متزايد، إلى متطفلين على الحكومة، أو على حزب معين يهدف إلى أن يكون هو الحكومة. إذا كانت الطرق، والسكك الحديدية، والبنوك، ودوائر التأمين، وشركات المساهمة الكبرى، والجامعات، والجمعيات الخيرية العامة، كلها

فروع من الحكومة؛ وإذا أصبحت المؤسسات البلدية والمجالس المحلية، بكل ما ينقل إليها اليوم [من مسؤوليات]، أقساما من الإدارة المركزية؛ وإذا كان موظفو كل هذه المؤسسات يعينون من قبل الحكومة، ويتلقون أجورهم منها، وينظرون إلى الحكومة لكل ارتفاع في المعيشة؛ فلا حرية الصحافة ولا التكوين الشعبي العام للمجلس التشريعي يستطيعان جعل هذا البلد أو ذاك، بلدا حرا، إلا بالاسم فقط. وسيكون الشر اكبر، فكلما كان بناء الآلية الإدارية بشكل أكثر كفاءة وعلمية، كلما كانت الترتيبات للحصول على الأيادي والعقول الأكثر كفاءة وأهلية للعمل فيه، أكثر مهارة.

اقتُرح في انجلترا مؤخرا أن يتم اختيار كل أعضاء الخدمة المدنية للحكومة من خلال اختبار تنافسي، لأجل الحصول على الأشخاص الأكثر ذكاء والأحسن تعليما لشغل تلك الوظائف؛ وقد قيل الكثير وكتب الكثير لصالح هذا الاقتراح أو ضده. من الحجج التي ألح عليها معارضوه، هي أن وظيفة الموظف الرسمي الثابت للدولة لا تتضمن فرصا ملائمة من المكافأة والأهمية لتجذب المواهب أو الكفاءات العليا، التي ستكون دائما قادرة على إيجاد حياة عمل أكثر جذبا في الوظائف، أو في خدمة الشركات والأجهزة العامة الأخرى. لن يستغرب المرء لو أن هذا الجدل قد استخدم من قبل أصدقاء هذا المقترح، كجواب على صعوبته الرئيسة. ولكن قدومه من المعارضين ينضوي على ما يكفي من الغرابة. إن ما أثير على أنه اعتراض هو في الواقع صمام الأمان للنظام المقترح. فإذا أمكن سحب كل المواهب العليا في البلد إلى خدمة الحكومة، فإن المقترح الذي يميل إلى تحقيق تلك النتيجة قد يثير عدم الارتياح أيضا. لو أن كل قسم من تجارة المجتمع أو أعماله التي تتطلب تناغما منظما، أو آراء واسعة وشاملة، كان في أيادي الحكومة، ولو أن كل المناصب الحكومية قد شغلت من قبل الرجال الأكثر قدرة، فإن كل الثقافة الموسعة والذكاء الممارس في البلد، ما عدا التخميني الصرف، سيتركز في بيروقراطية متعددة، وسينتظر بقية أفراد المجتمع منها فقط، القيام بكل الأشياء: كلما تعددت الاتجاهات والاملاءات في كل ما يتوجب عليهم فعله؛ كلما أصبحوا أكثر قدرة وتطلعا نحو التقدم الشخصي. إن السماح

بالدخول في طبقات هذه البيروقراطية، والتدرج فيها والارتقاء بعد السماح، سيكون الهدف الوحيد للطموح. في ظل هذا النظام، ليس الجمهور الذي في الخارج سيء التأهيل فحسب، لافتقاره إلى الخبرة العملية، لينتقد أو يدقق نمط العملية البيروقراطية، بل حتى إنْ رفعت حوادث الاشتغال الاستبدادي أو الطبيعي للمؤسسات الشعبية بين حين وآخر، قائد أو قادة الميول الإصلاحية إلى القمة، فإن أي إصلاح يتناقض مع مصلحة البيروقراطية لن يتم تفعيله.

هذه هي الحالة الكئيبة للإمبراطورية الروسية، كما ظهرت في روايات هؤلاء الذين أتيحت لهم الفرصة الكافية للملاحظة. فالقيصر نفسه ضعيف أمام الكيان البيروقراطي؛ فهو يستطيع إرسال أي منهم إلى سيبيريا ولكنه لا يستطيع الحكم من دونهم، أو بالضد من إرادتهم. ففي كل مرسوم يصدر عنه، كان لديهم حق نقض، من خلال مجرد الامتناع عن تنفيذه. أما في البلدان ذات الحضارة الأكثر تقدما، وذات الروحية الانبعاثية، فإن الجماهير التي اعتادت على توقع أن تعمل الدولة كل شيء لهم، أو على الأقل أن لا يفعلوا شيئا لأنفسهم دون أن يسألوا الدولة، ليس أن تمنحهم إذنا بذلك فحسب، بل يسألونها حتى عن كيفية القيام بذلك الشيء، من الطبيعي أن تعتبر الدولة مسؤولة عن كل الشر الذي قد ينزل بهم، وعندما يفوق الشر حدود صبرهم، فإنهم يثبون على الحكومة ويقومون بما يسمى بالثورة؛ حيث يقفز شخص آخر، بسلطة شرعية من الأمة، أو بدونها، إلى كرسي الحكم، ويصدر أوامره للبيروقراطية، فيمضي كل شيء على ما كان عليه في السابق، ولا ن البيروقراطية لا تتغير، فإن أي شخص يستطيع أن يحل محلهم.

مشهد آخر مختلف جدا، يُعرض بين الناس الذين اعتادوا على تداول أعمالهم بأنفسهم. في فرنسا، قسم كبير من الشعب كان داخل في الخدمة العسكرية، والعديد منهم يشغلون على الأقل رتبة ضابط غير مفوّض، هنالك في كل تمرد عدة أشخاص مؤهلين لتولي القيادة وارتجال خطة عمل ممكنة التحمل. إن ما عليه حال الفرنسيين

في الشؤون العسكرية، هو حال الأمريكيين في كل نوع من أنواع الأعمال المدنية؛ دعهم يصبحوا بلا حكومة، وسيكون كل فرد من الأمريكان قادرا على ارتجال واحدة، ومواصلة ذلك العمل، أو أي عمل عام آخر بمقدار كاف من الذكاء، والنظام، والقرار. هذا ما ينبغي أن يكون عليه كل شعب: والشعب القادر على هذا الأمر هو شعب حر بلا شك؛ لن يترك نفسه ليستعبد من قبل أي رجل أو كيان من الرجال لأنهم قادرين على الإمساك بلجام الإدارة المركزية، وسحبه.

لا تستطيع أي بيروقراطية أن تمني نفسها بجعل مثل هذا الشعب يفعل أو يتحمل أي شيء هو لا يريده. ولكن عندما يتم فعل كل شيء من خلال البيروقراطية، فإن أي شيء تعاكسه البيروقراطية وتعاديه لا يمكن أن يتم على الإطلاق. إن تكوين مثل هذه البلدان هو تنظيم للخبرة والقدرة العملية للأمة، في كيان منظم من اجل حكم الآخرين؛ وكلما كانت تلك المنظمة أكثر كمالا، كلما كانت أكثر نجاحا في أن تجذب إليها الأشخاص الذين يمتلكون القدرة الأكبر ومن كل طبقات المجتمع، وتعلّمهم لصالحها، وكلما أصبح القيد على الجميع، بما فيهم أعضاء البيروقراطية، أكثر اكتمالا. إذ أن الحكّام هم عبيد لمنظمتهم ونظامهم، مثلما المحكومون عبيد للحكام. فالمسؤول الصيني هو مجرد أداة ومخلوق من مخلوقات الاستبداد، شأنه بذلك شأن ابسط الفلاحين. و الفرد اليسوعي هو عبد لنظامه إلى أقصى درجات الاهانة، على الرغم من أن النظام نفسه موجود لأجل القوة الجمعية وأهمية أعضائه.

لا ينبغي أن ننسى أيضا أن امتصاص كل القدرة الرئيسية للبلد في الكيان الحاكم هو شيء مهلك، عاجلا أم آجلا، للنشاط العقلي والتقدمية في الكيان نفسه. إن الكيان الرسمي، المتوحد مع بعضه كما هو عليه ــ مشكلا نظاما، كسائر أنواع الأنظمة، يمضي بالضرورة، وإلى درجة كبيرة، بواسطة القواعد الثابتة ـــ هو تحت الانجذاب المستمر نحو تغرق في الروتين الكسول، أو إذا ما هجروا دائرة حصان الطاحونة تلك بين الحين والآخر، فالإسراع نحو فضاضة نصف مفحوصة ضربت خيال أحد الأعضاء القياديين في الهيئة: وكانت الرقابة الوحيدة على هذه الميول

المتحالفة بشكل مباشر، على الرغم من أنها تبدو متعاكسة، والحافز الوحيد الذي يمكن أن يبقي إمكانية الكيان نفسه عند معيار مرتفع، هي المسؤولية القانونية تجاه النقد المتيقظ ذي القدرة المساوية خارج الكيان. لذلك، لا غنى عن وجود تلك الوسيلة، بشكل مستقل عن الحكومة، لتكوين مثل هذه القدرة، وتأثيثها بالفرص والخبرات الضرورية للحكم الصحيح على الشؤون العملية.

إذا ما امتلكنا كيانا ماهرا وكفوءً من الموظفين، وعلى نحو دائم – وفوق كل شيء، كيان قادر على التأسيس وراغب في تبني التطويرات؛ إذا لم تنحدر بيروقراطيتنا إلى مجرد حذلقة، فعلى هذا الكيان أن لا يجتذب إليه كل الوظائف التي تشكّل وتنمي القدرات اللازمة لحكومة البشرية.

إن تحديد النقطة التي تبدأ عندها الشرور المرعبة جدا للحرية البشرية والتطور، أو بالأحرى التي يبدأون عندها بالسيطرة على المصالح التي ترافق التطبيق الجمعي لقوة المجتمع، تحت ظل رؤسائه المعترف بهم، لأجل إزالة العوائق التي تقف في طريق رفاهيته؛ وضمان اكبر قدر ممكن من امتيازات القوة والذكاء المركزيين، كما يمكن الحصول عليه دون تحويل قسما كبيرا من النشاط العام إلى القنوات الحكومية—هي واحدة من أصعب المسائل وأكثرها تعقيدا في فن الحكومة. إنها مسألة تفاصيل، إلى حد كبير، لا بد فيها من اخذ اعتبارات عديدة ومتنوعة بالحسبان، ولا يمكن فيها وضع قاعدة مطلقة. ولكني اعتقد أن المبدأ العملي الذي يستقر فيه الأمن، المثال الذي لا بد من أن يبقى في الحسبان، والمعيار الذي تختبر بموجبه كل التدابير المراد بها التغلب على الصعوبة، يمكن التعبير عنه في هذه الكلمات: إن اكبر نشر للقوة يتسق مع الكفاءة مع اكبر مركزية ممكنة للمعلومات، ثم يتم نشرها من المركز. وهكذا، سيكون في الإدارة البلدية ، كما في ولايات انجلترا الجديدة، تقسيم دقيق جدا بين الموظفين المنفصلين، المختارين من قبل الضواحي أو المناطق، في كل الأعمال التي لا يفضّل تركها إلى الأشخاص المنتفعين منها بصورة

مباشرة؛ ولكن بالإضافة إلى هذا، ستكون هناك السلطة مركزية عليا، في كل قسم من الشؤون المحلية، تشكل قسما من الحكومة العامة. ويركز جهاز هذه السلطة العليا، كما في بؤرة، المعلومات والخبرات المتنوعة المستقاة من سلوك ذلك الفرع من الأعمال العامة في كل المناطق المحلية، من كل شيء مشابه أو مناظر يحدث في البلدان الأجنبية، ومن المبادئ العامة للعلوم السياسية. يجب أن يمتلك هذا الجهاز المركزي الحق في معرفة كل ما تم فعله، ويجب أن يكون واجبه الخاص هو جعل المعرفة التي تم لحصول عليها في مكان ما، متوفرة للآخرين. ولأنه متحرر من الانحيازات الوضيعة والآراء الضيقة للمنطقة المحلية من خلال وضعيته السامية وفق ملاحظته الشاملة، فإن نصيحته ستحمل بشكل طبيعي المزيد من السلطة؛ ولكن قوته الحقيقية، كمؤسسة دائمية، يجب أن تكون محددة، كما اعتقد، بإجبار المسؤولين المحليين على طاعة القوانين التي وضعت لإرشادهم. في كل الأشياء غير المنصوص عليها في تلك القوانين العامة، يجب أن يترك المسؤولين لأحكامهم الخاصة، في ظل مسؤوليتهم نحو ناخبيهم. أما بالنسبة لانتهاك القواعد، فيكونون مسؤولين أمام القانون، والقواعد نفسها يجب أن توضع من قبل المجلس التشريعي؛ أما السلطة الإدارية المركزية فتراقب تنفيذها، وإذا لم يتم وضعها حيز التنفيذ، فتلتمس المحاكم لتنفيذ القانون، بحسب طبيعة القضية، أو الدوائر الانتخابية لفصل الموظفين الذين لم ينفذوه حسب روحيته. هكذا هي السلطة العليا، من حيث المفهوم العام، التي ينوي مكتب قانون الفقراء تنفيذها على مديري نسبة الفقراء في عموم البلد. كل سلطة يمارسها المكتب بعد هذا الحد، هي سلطات صحيحة وضرورية في تلك القضية بالذات، من أجل معالجة العادات المتجذرة في سوء الإدارة في القضايا التي تؤثر بعمق ليس فقط على النواحي أو الدوائر المحلية، بل على المجتمع بأسره؛ طالما أنه ما من دائرة محلية تمتلك حقا أخلاقيا في أن تجعل نفسها عُشا للفقر المستديم، من خلال سوء الإدارة، ليتدفق بالضرورة إلى الدوائر الأخرى، وتضعف بذلك الوضع الأخلاقي والمادي للمجتمع العامل برمته. على الرغم من أن سلطات القسر الإداري

والتشريع المساند الذي يمتلكه مكتب قانون الفقر (ولكنها نتيجة لحالة الرأي حول الموضوع، تمارس بشكل ضئيل جدا من قبلهم)، مبررة بشكل كامل في حالة المصلحة القومية العليا، إلا أنها ستكون في غير موضعها تماما في سلطة الرقابة العليا على المصالح المحلية المحضة. ولكن الجهاز المركزي للمعلومات والإرشاد لكل الدوائر المحلية، سيكون قيما بشكل مساو في كل أقسام الإدارة. لا يمكن للحكومة أن تمتلك الكثير من أنواع الأنشطة التي لا تعرقل جهد الفرد وتطوره، بل تدعمه وتحفزه. يبدأ الضرر عندما تستبدل (الحكومة) نشاطها بنشاطهم، بدلا من استدعاء أنشطة وقوى الأفراد والأجهزة؛ عندما تجعلهم يعملون تحت القيود، بدلا من الإعلام، والنصح، والاستنكار في بعض الأحيان، أو تأمرهم بأن يتنحوا جانبا، فتقوم بعملهم بدلا عنهم. إن قيمة الدولة، على المدى البعيد، هي قيمة الأفراد الذين يؤلفونها؛ والدولة التي تؤجل مصالح توسعهم ورقيهم العقلي، لأجل قليل من المهارة الإدارية، أو شبيهتها التي توفرها الممارسة، في تفاصيل الأعمال، والدولة التي تقزّم رجالها، من أجل أن يصبحوا أدوات طيعة بيديها حتى وإنْ كان ذلك من اجل الغايات المفيدة – ستجد أنها بالرجال الصغار لا يمكن إنجاز شيئا كبيرا؛ وإن كمال المكننة التي ضحت بكل شيء لأجلها، سوف لن يجديها نفعا في آخر المطاف، لافتقارها للقوة الحيوية التي فضّلت أن تبعدها، لأجل أن تتمكن الآلة من العمل بسهولة ويسر.